جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية:التحديات والفرص

رقم (359) – شهر يناير 2025

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (359)

(سلسلة علمية محكمة)

تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص

2025

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"
"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

البهائي، سحر وآخرون
تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية:التحديات والفرص
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2025، 148ص.
الكلمات الدالة: تنمية الصادرات، الصادرات الزراعية، الصادرات الغذائية، الأسواق الأفريقية

رقم الإيداع: 2025/9452
ISBN: 978-977-8848-17-5

رئيس المعهد
أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى: 2024

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهرية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/22627372-22634040 (+202)
الفاكس/22634747- 24011398(+202)

تقديم

تعد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث. تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة،... إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

فريق البحث	الاســم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيس	أ.د/ سحر البهائي	أستاذ	اقتصاد زراعي
الباحثون والباحثون المساعدون	أ.د/ هدى النمر	أستاذ	اقتصاد زراعي
	أ.د/ بركات الفرا	أستاذ	سياسات زراعية
	أ.د/ عبد الفتاح حسين	أستاذ	دراسات جدوى
	د/ علي البجلاتي	مدرس	اقتصاد
	أ.د/ سالي محمد فريد	أستاذ	اقتصاد
	أ/ بسمة نصر	مدرس مساعد	موارد مائية

موجز البحث

تستهدف الدراسة تنمية الصادرات الزراعية والغذائية لهذه الأسواق، وذلك من خلال التعرف على الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لهذه السلع، والوضع الراهن لهيكل الصادرات الزراعية والغذائية في الأسواق الأفريقية والتحديات التي تواجهها والفرص المتاحة مع طرح بعض الإجراءات لتنمية هذه الصادرات في تلك الأسواق، وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق الأهداف على المنهج الوصفي والاستقرائي كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانيات إنتاجية للعديد من محاصيل الصادرات الزراعية، إلا أن الجزء المستخدم في تصنيع السلع الغذائية التصديرية ضئيل جدا مقارنة بالإنتاج. إن الميزان التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية في صالح الدولة المصرية خلال الفترة 2015–2022. وتعد أسواق دول حوض النيل وتكتل الكوميسا وتجمع الساحل والصحراء، أهم الأسواق للصادرات الزراعية والغذائية المصرية. كما أن الفرص التصديرية المتاحة أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية للتواجد بالأسواق الأفريقية تعتمد على بعض السلع الزراعية وإن كانت بكميات قليلة إلا أن الاعتماد الأكبر كان على السلع الغذائية والتي منها مكسبات الطعم والرائحة، وصلصلة الكاتشب، والعجائن، والعصائر، والسكر المكرر، والحلوى السكرية الحمصية والسمسمية والفولية والجبن الطازج والمطبوخ. بالنسبة للتحديات التي تواجه هذه الصادرات صنفتها الدراسة إلى تحديات داخلية، وأخرى خارجية، كما طرحت ثلاث مسارات تعكس الفرص المتاحة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية، وأوصت الدراسة بمجموعة من الآليات والسياسات للنهوض بالصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية، منها تشكيل لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية والغذائية إلى كافة الدول بما فيها الدول الأفريقية، مع وضع خريطة طريق متوسطة وطويلة الأجل محددة الأهداف والسياسات للنهوض بهذه الصادرات وتعزيز تنافسيتها، تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري يساهم فيها المصدرون للسلع الغذائية بالشراكة مع كيانات مصرية حكومية وخاصة ومستثمرين، برعاية الدولة وتحت مظلة المجلس التصديري ووزارتي التجارة والصناعة والنقل والمواصلات، وذلك لكسر الوضع الاحتكاري الراهن لشركات الملاحة الدولية

الكلمات المفتاحية: تنمية الصادرات، الصادرات الزراعية، الصادرات الغذائية، الأسواق الأفريقية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	
تمهيد	10
مشكلة الدراسة	10
أهداف الدراسة	11
تساؤلات الدراسة	11
منهج الدراسة	12
أهمية الدراسة	12
الدراسات السابقة	12
الفصل الأول: أهمية أفريقيا استراتيجيا للدولة المصرية	
تمهيد	21
1-1 الموارد البشرية والطبيعية في القارة الأفريقية	21
1-1-1 الموارد البشرية	21
2-1-1 الموارد الطبيعية	22
2-1 الأوضاع الاقتصادية للقارة الأفريقية	25
3-1 الأوضاع الأمنية في الدول الأفريقية وتأثيرها على مصر	28
4-1 العلاقات التجارية المصرية الأفريقية	31
5-1 استراتيجية مصر لتعزيز التعاون في أفريقيا	34
الفصل الثاني: إنتاج وتصنيع وتصدير أهم السلع الزراعية والغذائية المصرية	
تمهيد	36
1-2 إنتاج أهم السلع التصديرية الزراعية والغذائية	36
1-1-2 الكميات المنتجة من أهم محاصيل الخضروات التصديرية	36
2-1-2 الكميات المنتجة من أهم محاصيل الفاكهة التصديرية	41
3-1-2 الكميات المنتجة من أهم السلع الغذائية المجمدة والمحفوظة التصديرية	47
2-2 الكميات المصنعة من أهم السلع التصديرية الغذائية	48
1-2-2 الكميات المصنعة من الخضروات المجمدة والمحفوظة	48
2-2-2 الكميات المصنعة من الفواكة المجمدة والمحفوظة	50
3-2 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية والغذائية	51
1-3-2 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية	52
2-3-2 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الغذائية	53

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في أهم الأسواق الأفريقية	
تمهيد	55
3-1 التجارة الخارجية الكلية بين مصر والقارة الأفريقية	55
3-1-1 الصادرات المصرية للقارة الأفريقية	55
3-1-2 الواردات المصرية من القارة الأفريقية	55
3-1-3 الميزان التجاري بين مصر والقارة الأفريقية	56
3-1-4 معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية	56
3-2 التجارة الخارجية الزراعية بين مصر والقارة الأفريقية	57
3-2-1 الصادرات الزراعية المصرية إلى القارة الأفريقية	57
3-2-2 الواردات الزراعية المصرية من القارة الأفريقية	58
3-2-3 الميزان التجاري الزراعي بين مصر والقارة الأفريقية	59
3-2-4 معدل تغطية الصادرات الزراعية المصرية إلى أفريقيا للواردات الزراعية من أفريقيا	59
3-3 الصادرات الزراعية والغذائية إلى أهم الأسواق الأفريقية	60
الفصل الرابع: تحديات وفرص النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا	
تمهيد	86
4-1 تحديات النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا	86
4-1-1 التحديات الداخلية	87
4-1-2 التحديات الخارجية	89
4-2 الفرص والإمكانيات التصديرية أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية	93
4-3 آليات وسبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية للدول الأفريقية	97
4-3-1 الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لزيادة الصادرات الزراعية	97
4-3-2 آليات مؤسسية مقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية	98
4-3-3 سبل النهوض بإنتاج المحاصيل والسلع التصديرية	99
4-3-4 سياسات وإجراءات معززة للعملية التصديرية	100
4 -3- 5 سياسات لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية	101
4-3-6 سبل تتعلق بالتسويق الداخلي والشحن للصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية	102
4-3-7 سبل تفعيل نطاق ومجالات التعاون والاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأفريقية	103
4-3-8 الحلول المقترحة لتجنب حظر الصادرات الزراعية المصرية	103
الملخص والتوصيات	105
قائمة المراجع	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تصنيف الأراضي الزراعية في القارة الأفريقية	23
(2-1)	مصفوفة أهم الصراعات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي	29
(3-1)	القواعد العسكرية في أفريقيا ونطاق عملها	30
(1-2)	مساحة وإنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الخضروات خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	40
(2-2)	مساحة وإنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الفاكهة خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	45
(3-2)	الكميات المنتجة (ألف طن) من أهم السلع الغذائية خلال الفترة 2016/2015-2021/2020	47
(4-2)	كمية الإنتاج الطازج من الخضروات المستخدم في التصنيع خلال الفترة 2016/2015 -2022/2021	49
(5-2)	تطور كمية الفاكهة المصنعة (ألف طن) خلال الفترة 2016/2015-2021/2020	50
(6-2)	كمية الإنتاج الطازج من الفاكهة المستخدم في التصنيع خلال الفترة 2016/2015 -2022/2021	50
(7-2)	الصادرات الزراعية المصرية من أهم السلع الغذائية (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	51
(8-2)	تطور قيمة الصادرات الزراعية الطازجة لمجموعتي الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2015-2022	52
(1-3)	تطور هيكل التجارة الخارجية بين مصر والقارة الأفريقية (بالمليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	56
(2-3)	تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية المصرية لأفريقيا (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	57
(3-3)	تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية المصرية من أفريقيا (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	58
(4-3)	أهم مؤشرات التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية خلال الفترة 2015-2022	59
(5-3)	صادرات السلع الزراعية والغذائية المصرية للدول الأفريقية خلال عام 2022	61
(6-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السودان (ألف دولار) عام 2022	64
(7-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيا (ألف دولار) عام 2022	65
(8-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة المغرب (ألف دولار) عام 2022	66
(9-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كينيا (ألف دولار) عام 2022	67
(10-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تونس (ألف دولار) عام 2022	68
(11-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أثيوبيا (ألف دولار) عام 2022	69
(12-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مدغشقر (ألف دولار) عام 2022	69
(13-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الصومال (ألف دولار) عام 2022	70
(14-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة روندا (ألف دولار) عام 2022	71
(15-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أوغندا (ألف دولار) عام 2022	71
(16-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كوت ديفوار (ألف دولار) عام 2022	72
(17-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريشيوس (ألف دولار) عام 2022	72
(18-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بورندي (ألف دولار) عام 2022	73
(19-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جيبوتي (ألف دولار) عام 2022	73
(20-3)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الكونغو (ألف دولار) عام 2022	74

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(3-21)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غانا (ألف دولار) عام 2022	74
(3-22)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تنزانيا (ألف دولار) عام 2022	75
(3-23)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا (ألف دولار) عام 2022	76
(3-24)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زيمباوبوي (ألف دولار) عام 2022	76
(3-25)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السنغال (ألف دولار) عام 2022	77
(3-26)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة سيشيل (ألف دولار) عام 2022	77
(3-27)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريتانيا (ألف دولار) عام 2022	78
(3-28)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة النيجر (ألف دولار) عام 2022	79
(3-29)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تشاد (ألف دولار) عام 2022	79
(3-30)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زامبيا (ألف دولار) عام 2022	79
(3-31)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ملاوي (ألف دولار) عام 2022	80
(3-32)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مالي (ألف دولار) عام 2022	80
(3-33)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الرأس الأخضر (ألف دولار) عام 2022	81
(3-34)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة نيجيريا (ألف دولار) عام 2022	81
(3-35)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جامبيا (ألف دولار) عام 2022	82
(3-36)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيريا (ألف دولار) عام 2022	82
(3-37)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بنين (ألف دولار) عام 2022	83
(3-38)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جزر القمر (ألف دولار) عام 2022	83
(3-39)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أفريقيا الوسطى (ألف دولار) عام 2022	84
(3-40)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا بساو (ألف دولار) عام 2022	84
(3-41)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بوركينا فاسو (ألف دولار) عام 2022	84
(3-42)	هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة توجو (ألف دولار) عام 2022	85

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم الدول الأفريقية خلال عام 2022	27
(1-2)	المساحة المنزرعة لمجموعة محاصيل الخضر التصديرية مقارنة بإجمالي مساحة الخضروات (ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	37
(2-2)	إنتاج مجموعة محاصيل الخضر التصديرية مقارنة بإجمالي إنتاج الخضروات (ألف طن) خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	38
(3-2)	المساحة المنزرعة لمجموعة محاصيل الفاكهة التصديرية مقارنة بإجمالي مساحة الفاكهة (ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	42
(4-2)	إنتاج مجموعة محاصيل الفاكهة التصديرية مقارنة بإجمالي إنتاج الفاكهة (ألف طن) خلال الفترة 2016/2015-2022/2021	43
(5-2)	التوزيع النسبي لصادرات الخضر والفاكهة في قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة 2015-2022	53
(6-2)	تطور قيم أهم الصادرات الغذائية المصرية من محاصيل الخضر والفاكهة (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	54
(1-3)	نسب الصادرات والواردات المصرية الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة 2015-2022	57
(2-3)	نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية إلى أفريقيا خلال الفترة 2015-2022	58
(3-3)	نسبة الواردات الزراعية من جملة الواردات المصرية من أفريقيا خلال الفترة 2015-2022	59
(4-3)	قيم الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأهم الدول الأفريقية (مليون دولار) خلال عام 2022	63

مقدمة الدراسة

تمهيد:

تهتم استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030 وبرنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة بالتوسع في الصادرات الزراعية عامة، والصادرات الزراعية الغذائية المصنعة خاصة. مما يحسن من مستوى دخل المزارعين، ويزيد القيمة المضافة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية بالأسواق الخارجية، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال الدعم اللازمة لتعزيز وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية مما أسهم في زيادة قيمة الصادرات المصرية إلى نحو 52.1 مليار دولار عام 2022 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023) إلا أنها ما زالت أقل من المستويات المستهدفة (مستهدف أن تصل إلى 145 مليار دولار عام 2030)، علاوة على محدودية تنوع هيكلها السلعي والجغرافي.

ولما كانت تنمية الصادرات الزراعية لمختلف الأسواق بصفة عامة والأسواق الأفريقية بصفة خاصة هدفا استراتيجيا للدولة لتحقيق مستهدفاتها التصديرية، حيث يمتاز السوق الأفريقي بقربه الجغرافي والتعدد السكاني الهائل بالإضافة للمزايا الكبيرة التي توفرها الاتفاقيات التجارية لذا، فإن الدراسة تستهدف تحليل الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية (من أصل نباتي نظرا لأنها تشكل النسبة الأكبر في جملة الصادرات الزراعية) المصرية إلى الأسواق الأفريقية، والتحديات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها، والفرص المتاحة لتنميتها في هذه الأسواق، مع اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة للنهوض بهذه الصادرات وزيادة نفاذها لهذه الأسواق.

مشكلة الدراسة:

يمثل السوق الأفريقي أحد أهم الأسواق ذات الأولوية الاستراتيجية لتعزيز الصادرات المصرية، والمتوقع أن يساهم في تحقيق جزء من مستهدفاتها التصديرية للوصول بقيمة الصادرات السلعية إلى 145 مليار دولار عام 2030، (برنامج عمل الحكومة المصرية 2025/2024-2027/2026) خاصة وأنه سوق استهلاكي ضخم، وقادر على استيعاب كميات كبيرة من الصادرات المصرية وخاصة الزراعية منها والزراعية الغذائية المصنعة، وتنتمي مصر في عضويتها لاثنين من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وهما تجمع الكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء هذا بخلاف الاتفاقيات الإقليمية الأخرى، وتوفر هذه العضوية والاتفاقات تسهيلات أفضل لنفاذ الصادرات المصرية لهذه الأسواق بما ينعكس إيجابيا على تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة، والزراعية بصفة خاصة إلى الدول الأفريقية.

إلا أن الواقع الفعلي يعكس تدنيا لقيمة الصادرات المصرية لدول أفريقيا بصفة عامة، فقد بلغت قيمة الصادرات نحو 1.9 مليار دولار عام 2021 تزايدت لنحو 2.1 مليار دولار عام 2022، وهذه الزيادة تعد مؤشرا جيدا؛ لأنها

تعكس زيادة سنوية في قيمة الصادرات بنسبة 10.5%، إلا أنها – من ناحية أخرى – تشير إلى تدني قيمة الصادرات المصرية إلى هذه الدول، حيث بلغت نسبتها نحو 4% من إجمالي الصادرات المصرية لعام 2022 والبالغة نحو 52 مليار دولار، وبالنسبة للصادرات الزراعية المصرية الطازجة والمصنعة إلى الدول الأفريقية، فقد بلغت قيمتها نحو 45 مليون دولار خلال عام 2022 وفق تقرير التجارة الخارجية للهيئة العامة الرقابة على الصادرات والواردات بما يعادل نحو 0.5% من جملة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة والبالغة نحو 9 مليارات دولار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023)، وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تعكس الإمكانات التصديرية المتاحة لدى مصر لتصدير هذه السلع إلى السوق الأفريقي.

الأمر الذي يستدعي ضرورة تحليل أسباب تدني قيمة الصادرات المصرية الزراعية والغذائية للسوق الأفريقي، وذلك من خلال التعرف على الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لهذه الصادرات من ناحية، والتحديات التي تواجهها في السوق الأفريقي والفرص المتاحة لتنميتها في هذه الأسواق، مع اقتراح بعض السياسات والأليات للنهوض بهذه الصادرات من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة رئيسة تحليل الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لأهم السلع الزراعية والغذائية المصرية التي يتم تصديرها إلى أهم الأسواق الأفريقية، وتحليل التحديات التي تواجه تنمية هذه الصادرات وفرص النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا، وحتى يتسنى تحقيق ذلك سوف تتم دراسة الأهداف الفرعية التالية:

(1) دراسة أهمية أفريقيا للدولة المصرية.

(2) تحليل الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لأهم للصادرات الزراعية والغذائية.

(3) تحليل التحديات التي تواجه الصادرات الزراعية والغذائية في الأسواق الأفريقية وسبل التغلب عليها.

(4) التعرف على الفرص والإمكانيات التصديرية أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية.

(5) اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لمضاعفة الصادرات وزيادة نفاذها لهذه الأسواق.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

(1) ما مدى أهمية القارة الأفريقية للدولة المصرية؟ وتأثير الأوضاع الأمنية بها على مصر؟

(2) ما الإمكانيات المتاحة لتنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية للأسواق الأفريقية؟

(3) ما التحديات التي تواجه تنمية الصادرات الزراعية والغذائية في الأسواق الأفريقية؟ وكيفية التغلب عليها؟

(4)ما الفرص المتاحة للصادرات الزراعية السياسات والإجراءات اللازمة لمضاعفة الصادرات، وتعزيز تواجدها بالأسواق الأفريقية؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي في توصيف متغيرات الدراسة وشرحها، والمنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية والمتغيرات المرتبطة بها، واستقراء أسباب تدنيها في الأسواق الأفريقية. كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من إمكانيات تنمية الصادرات المصرية إلى السوق الأفريقي كأحد أولويات الدولة لتحقيق المستهدفات التصديرية ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات، وكذلك تعزيز وضع الصادرات الزراعية والغذائية من السلع المختلفة في أهم أسواق الدول الأفريقية التي تربطها علاقات وطيدة مع مصر، مما له من انعكاس إيجابي على التنمية المستدامة في مصر.

كما ترجع أهميتها أيضا في كون زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية، يعد بمثابة أمن قومي لمصر في كثير من المجالات أهمها، الحفاظ على علاقات قوية مع هذه الدول، وكذلك الحفاظ على مكانة مصر التاريخية والثقافية بدول القارة الأفريقية.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد العال، وطلبة، 2024

استهدفت الدراسة تحليل أثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس على كل من الميزان التجاري والزراعي والفرص المتاحة لمصر، وذلك للعمل على تنشيط وتعزيز سبل التعاون بما يحقق توطيد العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق حجم التبادلات التجارية بين السوق المصري وأسواق دول البريكس؛ لبناء رؤية متعمقة لصناع القرار بأثر هذه العلاقات على الميزان التجاري والزراعي المصري، وأثر تحولات القوى على المستوى الدولي، وبالتالي وضع الخيارات المختلفة أمام الإدارة السياسية. وأستندت الدراسة تحقيقا لأهدافها على منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، وأظهرت النتائج وجود العديد من الفرص التصديرية لمصر داخل هذه الأسواق جديرة بالمراجعة والدراسة لفتح آفاق تصديرية مما يساعد على ضبط الميزان الزراعي وخفض العجز بالميزان التجاري. وتوصي الدراسة بوضع استراتيجية تمهد الطريق إلى انضمام مصر لتكتل البريكس، وذلك بدراسة الفرص والمزايا الممنوحة وإزالة العقبات والتحديات التي تعيق النفاذ إلى كل أسواق التكتل، الإفادة من مزايا سعة السوق بدراسة القدرة الاستعابية للسوق والعمل على زيادة نفاذية الصادرات المصرية ورفع مؤشرات التنافسية داخل أسواق البريكس.

دراسة عاصم، 2024

استهدفت الدراسة التعرف على تكتل البيركس من خلال التعرف على أهداف مجموعة البيركس، والقيمة الاقتصادية للمجموعة، كما استعرضت الأداء الاقتصادي لهذه الدول، وتطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول البيركس، وتحديات مصر من انضمامها لهذه المجموعة والتي تنحصر في التحديات التنافسية، والاختلالات التجارية، والتنويع الاقتصادي، وضعف العملة المحلية. ومكاسبها والتي تتضمن جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتطوير قطاع الصناعه من خلال نقل الخبرات التكنولوجيه واستيراد المواد الخام باسعار مخفضه، ورفع مستوى اللوجستيات خاصة الموانئ والطرق البرية، ونمو مجال الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر، والإفادة من موقع مصر الجغرافي لتصريف منتجات دول بريكس من خلال مشروع الحزام والطريق الصيني.

دراسة الشيشيني، عام 2024

يهدف البحث بصفة أساسية إلقاء الضوء على الوضع التنافسي للصادرات المصرية من البطاطس والبصل في أسواق دول تكتل البريكس، كما تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي من خلال بعض النماذج الرياضية التي توضح المركز التنافسي للصادرات المصرية الخضرية داخل أسواق تكتل البريكس، والتي تساعد على تحقيق هدف البحث، وتوصل البحث إلى أن قيام تكتل بريكس له أثر إيجابي على استقرار وزيادة قيم وكميات الصادرات المصرية من البطاطس والبصل لأسواق ذلك التكتل. وأن صادرات مصر من البطاطس تتمتع بميزة تنافسية سعرية عن مثيلتها في أذربيجان وباكستان، أما بالنسبة لصادرات مصر من البصل فهي تتمتع بميزة تنافسية سعرية عن مثيلتها في الصين. والاعتماد على سياسات تجارية غير سعرية للحفاظ على مركزها التنافسي في السوق الروسي، مثل توقيع اتفاق مشترك بين جمعية تنمية وتطوير صادرات الحاصلات الزراعية مع مؤسسة CAWA الصينية، والتي تضم أكثر من 300 مستورد وتستحوذ على 80% من سوق الحاصلات الزراعية فى الصين مما يشجع على تصدير كميات كبيرة إلى السوق الصيني.

دراسة العشماوى،2024

استهفت الدراسة قياس دور الاتفاقيات التجارية في دعم وتنمية القطاع الزراعي، وتشير النتائج إلى أهمية العمل على مراجعة شروط التصدير عبر الاتفاقيات التجارية كل عامين خاصة فيما يتعلق بقدرة الصادرات الزراعية على استيفاء متطلبات الأسواق العالمية من الجودة والمواصفات القياسية، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية العمل على تحديث منظومة المراقبة على جودة الصادرات وتحديث الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة الصادرات وخلوها من متبقيات المبيدات كل عامين لضمان استمرار الأثر الإيجابي. وفي ضوء النتائج المتحصل عليها توصي الدراسة باتباع مجموعة من السياسات والآليات لتعظيم الإفادة من الاتفاقيات التجارية لتنمية القطاع الزراعي تتمثل في

سياسات قانونية وتنظيمية تستهدف تسهيل الجوانب التشريعية والتنظيمية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد عبر الاتفاقيات التجارية، وسياسات مالية تستهدف رفع الأعباء المالية عن استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة ودعم المصدرين لزيادة قدراتهم التنافسية، فضلا عن سياسات رقابية تستهدف تفعيل الرقابة على جودة الصادرات الزراعية والتأكد من استيفائها متطلبات التصدير عبر الاتفاقيات التجارية وسياسات تستهدف تسهيل عمليات النقل والشحن الدولي، وكذلك سياسات تستهدف التغلب على معوقات تطبيق الاتفاقيات التجارية في الصادرات والواردات الزراعية.

دراسة العراقي، 2024

تستهدف الدراسة التعرف على أثر الاتفاقيات التجارية على توطين وتعميق الصناعات الغذائية حيث تبين أنه بزيادة الصادرات عبر الاتفاقيات التجارية بنسبة 1% يزيد قيمة الإنتاج بنسبة 1.3% مما يساهم في توطين الصناعات الغذائية المصرية. كما يتبين تأهيل المصانع للتصدير عبر الاتفاقيات التجارية ممثلة في عدد المصانع الحاصة على شهادات الجودة للتصدير بحد أدنى 4 شهادات وقدرتها على استيفاء شروط التصدير عبر الاتفاقيات التجارية، وباستعراض متطلبات تعزيز فرص الإفادة من الاتفاقيات التجارية لتعميق الصناعات الغذائية وتوطينها تبين أهمية توفر مجموعة من المتطلبات والشروط في منشأت التصنيع الغذائي، كما تبين أهمية استيفاء منشأت التصنيع الغذائي لشروط قواعد المنشأ للاتفاقات التجارية، وبدراسة أثر تطبق معايير الجودة لاستيفاء هذه المتطلبات على تعميق الصناعات الغذائية وتوطينها تبين أن تطبيقها ساهم في زيادة قيمة الإنتاج والتكاليف الاستثمارية، وأن أكثر المصانع التي يمكن زيادة التوطين بها كان صناعة العصائر والمركزات ومصنعات خضر وفاكهة. وأوصى البحث بأهمية العمل على الترويج للصادرات المصرية لزيادة فرص نفاذها في الأسواق الدولية عبر الإفادة من المميزات التفضيلية التي تمنحها الاتفاقيات التجارية، وكذلك تطبيق السياسات التجارية المناسبة في استيراد مستلزمات الإنتاج خاصة ذات المكون التكنولوجي العالي ورفع الأعباء الاستيرادية عليها بما يساهم في تعميق الصناعات الغذائية، فضلا عن تعظيم الإفادة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تعميق إدماج مصر في سلاسل الإمداد للصناعات الغذائية، بالإضافة إلى توحيد وإنفاذ معايير سلامة الأغذية على طول سلاسل القيمة الغذائية، من خلال تشجيع منشآت التصنيع الغذائي على استيفاء شروط ومتطلبات جودة التصدير عبر الاتفاقيات التجارية وتوفير التمويل اللاوم لها لاستيفاء هذه الشروط.

دراسة العشماوى وأخرون، 2024

تستهدف الدراسة تعظيم الإفادة من الاتفاقيات التجارية في القطاع الزراعي، لوجود فرص واعدة في الصادرات في كل اتفاقية لم يتم الإفادة منها بالشكل المطلوب كما أنه يمكن الإفادة منها في استيراد مستلزمات الإنتاج بشكل أفضل، حيث تم التعرف على الموقف التنفيذي لأهم الاتفاقيات التجارية في مصر والاتفاقيات الثنائية، وواقع التجارة

الخارجية الزراعية عبر أهم الاتفاقيات التجارية، ومعوقات الإفادة منها في دعم القطاع الزراعي، وتشير النتائج لأهمية العمل على مراجعة شروط التصدير عبر الاتفاقيات التجارية كل عامين، خاصة فيما يتعلق بقدرة الصادرات الزراعية على استيفاء متطلبات الأسواق العالمية من الجودة والمواصفات القياسية، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية العمل على تحديث منظومة المراقبة على جودة الصادرات وتحديد الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة الصادرات وخلوها من متبقيات المبيدات كل عامين، ولتحسين أهمية العمل على الحد من الأعباء المالية المصاحبة لاستيراد هذه الواردات وتوفير التمويل اللازم لها من خلال قروض ميسرة وبشروط سهلة للمزارعين؛ وذلك لتحسين قدراتهم الإنتاجية والتنافسية للتصدير للأسواق العالمية ومن هذا المنطلق تأتي أهمية مراجعة شروط وإجراءات التمويل لمستلزمات الإنتاج الزراعي عبر الاتافاقيات التجارية كل عامين على الأقل.

دراسة أدم، 2023

استهدفت الدراسة التعرف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي لمنظمة تنمية الجنوب الأفريقي ومؤشراته التجارية، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذا التجمع الاقتصادي، وما اتخذه من إجراءات من شأنها الإسراع بتحرير التجارة، وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولا إلى مرحلة السوق الأفريقية المشتركة، وتحديد أهم السبل للإسراع بذلك، وكذلك عرض أهم التحديات التي تواجه مسيرة تكامله الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: وجود فائض في الميزان التجاري للدول الأعضاء في منظمة تنمية الجنوب الأفريقي، وأن قيمة الصادرات الكلية تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد، وفي ضوء ذلك توصي الدراسة بدعم التجارة البينية وتعزيزها من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات، والتي تعد من أهم التحديات التي تواجه تكامل المنظمة اقتصاديا، وزيادة التنسيق بين الدول الأعضاء من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار، وتسهيل انتقال المستثمرين بين دول المنظمة.

دراسة عبد اللطيف، 2023

ركزت الدراسة على الدور الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومدى جدواها على الاقتصاد الأفريقي عامة والمصري خاصة، سعيا للإجابة عن تساؤل رئيس: هل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل العديد من التحديات التي تواجه وتعرقل تحقيق هذا التكامل؟

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة من خلال هذه المنطقة الاقتصادية، إلا أن هذا يلزمه توفير مناخ ملائم لتعظيم الفوائد المتوقعة من إنشاء هذه المنطقة، وتجنب القيود الشاملة على الواردات واستحداث ممرات للتجارة والسفر، ومعالجة العوائق التنظيمية التي تحد من رفع مستوى التجارة الإقليمية البينية وتبسيط ومواءمة الإجراءات الإدارية للحد من تكاليف التجارة والنقل.

دراسة أبو ضيف، 2021

ناقشت الدراسة مقومات قطاع الصناعات الغذائية، وقدرته التصديرية والتي لا ترقى إلى المستوى المطلوب والمشكلات والمعوقات التي تواجه المصدرين داخليا وخارجيا، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، كما تم استخدام بعض الأساليب التحليلية في قياس المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمشكلة البحثية، وذلك استنادا على النماذج الرياضية والقياسية وتفسير نتائج التحليل والقياس في ضوء النظرية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية: وجود طاقات استيعابية كبيرة في العديد من الأسواق التصديرية، وأن المسافات بين الأسواق الخارجية ومصر لا تعد مشكلة في التصدير، في حين تعد مشكلتا ارتفاع تكاليف المنتج – لأن بعض الخامات الإنتاجية مستوردة – والمواصفات الخاصة بالجودة من أهم مشكلات تصنيع منتجات الصناعات الغذائية. ومشكلة نقص الفراغات اللازمة لشحن المنتجات الغذائية بواسطة النقل الجوي وارتفاع تكلفته من المشكلات التي تواجه المصدرين للدول الأفريقية.

ويوصي البحث بالاهتمام بالأسواق الأفريقية والعمل على تذليل العقبات التي تواجه المصدرين بتلك الأسواق، والعمل على استغلال الطاقات العاطلة في شركات الصناعات الغذائية، والتنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بصادرات الصناعات الغذائية لحل مشكلات النقل.

دراسة العرداة،2021

استهدف الدراسة تحليل مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول القرن الأفريقي والتقدير القياسي لأهم محددات القدرة التنافسية على صادرات تلك السلع، ونسب تأثير كل محدد على صادرات تلك السلع، الأمر الذي يساعد في وضع استراتيجية لصادرات مصر من هذه السلع تساعد على زيادة قدرتها التنافسية.

وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية: اشتملت صادرات مصر الكلية لدول القرن الأفريقي على مجموعة من المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ، وتركزت في دول جيبوتي وأريتريا والصومال، تفوقت كذلك الصادرات المصرية من الجبن واللبن الرايب في السوق الجيبوتي على الدول المنافسة (إيطاليا والإمارات)، وإن مصر لها ميزة تنافسية سعرية في بعض أسواق القرن الأفريقي. وتوصي الدراسة بالإفادة من الجاليات المصرية لتذليل المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية بهذه الأسواق.

دراسة البنك المركزي المصري،2021

استعرضت الدراسة الفرص التصديرية الواعدة من واقع الاحتياجات الأفريقية والإمكانات المصرية، وذلك من خلال دراسة فرص التوسع المتاحة لصادرات الدولة المصرية إلى الأسواق الأفريقية. دون التأثير على حجم صادرات مصر لبقية دول العالم. وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن زيادة قيمة الصادرات المصرية بنسبة 16% سنويا في

الأجل القصير، وهي نسبة متاحة كإمكانات تصديريه غير مستغلة، وبالنسبة للأجل المتوسط يمكن زيادة الصادرات بنسبة 107% وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة، والتوسع بإنتاج عدد محدد من السلع تقوم مصر بتصديرها بالفعل. وتوصي الدراسة بتسهيل إجراءات التراخيص والإنشاء وتوحيد الجهات الرقابية أو تخفيض عددها بما يسرع من عمليات توفير التمويل لهذا القطاع.

دراسة الرشيدي، 2021

ركزت الدراسة على تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع دول تكتلات غرب أفريقيا ووسطها، ثم مقارنة الوضع الفعلي والمأمول للتجارة البينية بين مصر ودول تكتلات غرب أفريقيا ووسطها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات التبادل التجاري مع دول وسط أفريقيا كانت أقل من الوضع الممول، بينما حققت وضعا أعلى من المأمول لدول غرب أفريقيا، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة التبادل بين مصر ودول تكتل غرب أفريقيا.

دراسة السعيد شعبان،2020

هدف البحث إلى دراسة الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا، وكيفية الإفادة من الانضمام لها. واعتمد البحث على أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفى والكمي، مع تقدير نموذج الجاذبية الأساسي والمعدل للصادرات والواردات والذي يستخدم أسلوب انحدار البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، وذلك خلال الفترة 2004–2019، وقد اتضح من تقدير نموذج الجاذبية الأساسي للصادرات الزراعية المصرية للدول موضع الدراسة، أن نحو 71% من التغيرات الحادثة فى صادرات مصر الزراعية ترجع لمتغيرات النموذج وثبتت معنوية النموذج إحصائيا عند مستوى 0.01 وبتقدير نموذج الجاذبية المعدل لها اتضح أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بنحو 1% تزيد الصادرات الزراعية المصرية بنحو 2.38 ألف طن، وبتقدير نموذج الجاذبية الأساسي للواردات الزراعية، اتضح أن نحو 81% من التغيرات الحادثة فى واردات مصر الزراعية من تلك الدول ترجع لمتغيرات النموذج.

ويوصي البحث بتشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق بين الدول الأعضاء بتكتل الكوميسا، والتعاون في خلق مناخ مناسب للاستثمار المحلي والأجنبي.

دراسة مريم وآخرون، 2020

استهدف البحث بصفة أساسية توصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول اتفاقية أغادير خلال فترتي قبل الانضمام وبعد الانضمام لاتفاقية أغادير، وذلك من خلال دراسة أثر اتفاقية أغادير على حجم التبادل التجاري المصري، وتطور كل من الصادرات والواردات المصرية لدول اتفاقية أغادير، وقياس أهم المؤشرات

الاقتصادية، وتحليل هيكل الصادرات والواردات السلعية بين دول اتفاقية أغادير، ودراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية بين مصر وباقي دول اتفاقية أغادير، وكانت أبرز النتائج تزايد قيمة صادرات مصر لدول أغادير تمثل نحو 2.8%، 5.2% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية خلال الفترة قبل تنفيذ الاتفاقية وبعدها، كما تبين من دراسة الهيكل السلعى للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية أغادير أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى تصدير المنتجات البترولية والتي احتلت المرتبة الأولى بما يعادل 28% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول أغادير، يليها منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة 20%، بينما تعد مجموعة وسائل النقل وقطع غيارها الأقل تداولا بنسبة تصل إلى نحو 0.3% فقط من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول أغادير، وقد تبين وجود أثر إيجابي لاتفاقية أغادير لكل من دولة الأردن، والمغرب، وتونس، بينما كان لها تأثير سلبي لمصر حيث يظهر تضاؤل الصادرات المصرية لأعضاء دول اتفاقية أغادير.

دراسة عبد الراضي، 2020

ناقشت الدراسة كيفيه زيادة حجم التبادل بين مصر والكوميسا في ضوء الارتباط الإقليمي والمكاني بينهم، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية لمصر مع الكوميسا، وأيضا الوقوف على أهم الدول التي تتوسع أو تحد في وارداتها من مصر بتقدير نموذج الجاذبية خلال الفترة 1999-2017.

وتبين من نتائج النموذج أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في مصر بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر إلى دول الكوميسا بنحو 2.18%، كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في كل دولة من دول الكوميسا بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لتلك الدول بنحو 0.97%، كما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي إلى انخفاض صادرات مصر بنحو 2.87% وذلك مع ثبات بقية العوامل الأخرى عند مستوى معين، وتبين كذلك أن زيادة إجمالي الناتج المحلي بنحو 1% لكل من كينيا، وزامبيا ومالاوي يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لتلك الدول بنحو 0.78%، 0.07%، 2.15% على التوالي، كما تبين أن زيادة إجمالي الناتج المحلي بنحو 1% لدول السودان، وليبيا وأثيوبيا يؤدي إلى انخفاض الصادرات المصرية لتلك الدول بنحو 2.87%، 0.58% ،0.37% على التوالي.

دراسة عبد الحميد، 2020

أهتمت الدراسة بدور لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال التطبيق على 17 دولة خلال الفترة 2007- 2018، وتفترض الدراسة أن تؤثر لوجستيات التجارة إيجابيا على مستوى النمو الاقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لوجستيات التجارة لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بهذه الدول، حيث تسهم لوجستيات التجارة معبرا عنها بمؤشر الأداء اللوجستي، ومؤثر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة في خفض تكاليف التجارة، وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، هذا إلى جانب زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق.

وتوصي الدراسة، بتطبيق مجموعة من الإجراءات لتحسين الأداء اللوجستي للتجارة بالدول محل الدراسة وتتمثل هذه الإجراءات في: خفض كافة القيود غير التعريفية على التجارة، وتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، والتوسع في إنشاء المراكز اللوجستية في الدول الأعضاء، وتحسين الخدمات المقدمة بها.

دراسة الششتاوي وآخرون، 2020

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الأثر المتوقع لاشتراك مصر في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأفريقية، وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للتجارة البينية الكلية والزراعية بين مصر والدول المشاركة في الاتفاقية. واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج انسياب وتدفق التجارة models trade Gravity باستخدام أساليب انحدار البيانات القطاعية والسلاسل الزمنية باعتباره نموذجا يتفق مع الدراسات الحديثة التي تسعى إلى تفسير قيام التجارة وتدفقها وانسيابها، وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن إجمالي قيمة التجارة الكلية بين مصر وأغلبية الدول الداخلة في التكتل قد حققت وضعا فعليا أفضل من المأمول بنسب متفاوتة، الأمر الذي يعني ضرورة تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية لتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في التكتل لتحقيق النتائج المرجوه منها.

دراسة سهره وآخرون، عام 2020

استهدف البحث التعرف على الوضع الراهن لتجارة مصر الخارجية الكلية والزراعية مع الكوميسا والتعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على هذه التجارة مع وضع توصيات لتساعد متخذي القرار لدعم إفادة مصر من انضمامها لهذا التكتل، ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء تحليل اتجاة زمني عام لقيم الصادرات والواردات الكلية والزراعية لمصر مع دول الكوميسا، وبالإضافة لذلك تم استخدام نموذج الجاذبية، وتم التوصل لهذه النتائج: أعلى الدول من حيث قيمة صادرات مصر الكلية إليهم بالترتيب: ليبيا، السودان، تونس، كينيا، إثيوبيا، وأقل الدول هي مملكة إسواتيني، مالاوي، سيشل، مدغشقر، جزر القمر، وكانت أعلى الدول من حيث قيمة واردات مصر الكلية من منهم، هي: كينيا، زامبيا، ليبيا، السودان، تونس، وأقلهم هي: الصومال، بوروندي، جزر القمر، مدغشقر، سيشل، أما أعلى الدول من حيث قيمة صادرات مصر الزراعية إليهم، هي: ليبيا، السودان، تونس، الصومال، إريتريا، وأقلهم قيمة هي: جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، مالاوي، مملكة إسواتيني، وبالنسبة لقيمة واردات مصر الزراعية من تلك الدول

كانت أعلى قيم للدول: كينيا، السودان، مالاوي، إثيوبيا، زيمبابوي، وأقلهم هي: جزر القمر، الكونغو الديموقراطية، موريشيوس، مملكة إسواتيني، سيشل، كما تم التوصل إلى أن المسافة الجغرافية بين مصر ودول الكوميسا لها تأثير سلبي على صادرات مصر وارداتها إلى ومن تلك الدول، في حين أن وجود حدود مشتركة ووجود لغة مشتركة بين مصر ودول الكوميسا كان تأثيرهما غير معنوي إحصائيا في معظم الحالات.

دراسة حجاج، 2018

ركزت الدراسة على تحديد أسباب ضعف استجابة الجانب المصري لمتطلبات أسواق دول حوض النيل، حيث بلغت قيمة التجارة البينية الزراعية لمصر مع دول حوض النيل نحو 17.3 مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما درست أهم العوامل المؤثرة على زيادة حجم الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل تأثيرا على حجم صادرات مصر ودول حوض النيل هي الانفتاح الاقتصادي، والنسية السعرية، ودعم الصادرات حيث قدرت المرونات لتلك العوامل بنحو 0.587% 1.023%.0.211 على الترتيب، كما استخلصت الدراسة أنه لتنمية حجم التجارة البينية بين مصر ودول حوض النيل فإن ذلك يتطلب: (1) توفير بيانات متكاملة عن احتياجات أسواق دول حوض النيل (2) دراسة المنافسة السعرية وذلك لزيادة النصيب السوقي في أسواق دول حوض النيل (3) زيادة دعم الصادرات المصرية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية، إلا أن أغلب هذه الدراسات ركزت على أسواق محددة سواء دول الكوميسا أو تكتلات غرب أفريقيا ووسطها، أو دول القرن الأفريقي، وكانت معظمها تقارن بين ما هو فعلي ومأمول للتصدير، مع إعطاء التوصيات بزيادة الصادرات إلى أسواق محددة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو دراستها للإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لأهم السلع الزراعية والغذائية التي يتم تصديرها للأسواق الأفريقية، والتحديات التي تواجهها في هذه الأسواق والفرص المتاحة، مع اقتراح السياسات والأليات للنهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية بالدول الأفريقية.

الفصل الأول
أهمية أفريقيا استراتيجيا للدولة المصرية

تمهيد:

تتميز قارة أفريقيا بالعديد من المزايا يأتي في مقدمتها ما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية هائلة، فهي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها نحو 30 مليون كم^2، وذات موقع جغرافي متميز تقع على البحار والمحيطات ذات الأهمية الاقتصادية العالمية، كما أنها تمتلك كتلة تصويتية ذات شأن في الأمم المتحدة كونها تمثل أكثر من ربع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى أنها سوق ناشئة تسعى الدول لتصريف منتجاتها فيها، كما تتميز بالتنوع الثقافي والفكري.

يضاف إلى ذلك منطقة القرن الأفريقي ذات الموقع المتميز على الخريطة الجيوسياسية العالمية، فهذه المنطقة تتمتع بمنافذ بحرية متميزة سواء كانت على البحر الأحمر أو خليج عدن والمحيط الهندي، وهي بذلك تعد أهم المنافذ التجارية على مستوى العالم. كما تمثل منطقة القرن الأفريقي أهمية جغرافية لاتصالها بمنطقة دول حوض النيل ذات الأهمية الكبرى للدولة المصرية، واتصالها أيضا بمناطق ودول الشرق والوسط الأفريقي.

ولما كانت تنمية الصادرات الزراعية هدفا استراتيجيا للدولة المصرية لتحقيق مستهدفاتها التصديرية، فالسوق الأفريقي هو امتداد طبيعي وجغرافي لمحيط مصر الإقليمي، خاصة أن مصر تدفع باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية عبر إنجاز منطقة التجارة الحرة الأفريقية، إلا أن الوضع الراهن يعكس حالة من عدم الأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقية مما يؤثر على تحقيق التنمية والتعاون بين هذه الدول. ويستهدف هذا الفصل تحليل أهمية أفريقيا كأولوية لمصر وعمق استراتيجي متكامل للتعاون والشراكات.

1-1 الموارد البشرية والطبيعية في القارة الأفريقية

1-1-1 الموارد البشرية

تمتلك قارة أفريقيا موارد بشرية هائلة حيث يبلغ عدد سكانها نحو 1.4 مليار نسمة (يمثل سكان مصر ونيجيريا ربع سكان القارة) ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 2.4 مليار نسمة بحلول عام 2050، ويتسم توزيع السكان في أفريقيا بأنه توزيع هامشي حيث يتركز غالبية السكان على الأطراف الشمالية والشرقية والغربية ويندر السكان في قلب القارة. كما أن أكثر من 88% من سكان أفريقيا يعيشون في ربع المساحة ونحو 12% ينتشرون في بقية مساحة القارة، وتقدر الكثافة العامة لسكان القارة بنحو 27 نسمة/كم^2 وهي كثافة منخفضة بالنسبة لمساحة القارة الأفريقية والتي تصل إلى 30 مليون كم^2.

2-1-1 الموارد الطبيعية

الأراضي الزراعية: تعد أفريقيا القارة الأولى على مستوى العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية، حيث تضم أكثر من 60% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة حول العالم، وتتمتع الأراضي الزراعية بها بنوعيات مختلفة من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة، حيث تشكل الأراضي الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة نسبة 8% من مساحة القارة، بما يعادل نحو 2.3 مليون كم^2، منها 700 ألف كم^2 تتركز في الهضبة الإثيوبية ودلتا نهر النيل، ونحو 1.6 مليون كم^2 في وسط وجنوب شرق القارة وفي بعض مناطق الغرب، وتصلح هذه الأراضي لإقامة زراعات استوائية مروية، وكذلك زراعات مثل نخيل الزيت، والقطن، والكاكاو، والفول السوداني، والبن، والتبغ، وزراعات الحبوب (www.albankaldawli.org)

ويوضح جدول رقم (1-1) أن الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية الجيدة تشكل نسبة 35% من مساحة القارة، وتقدر مساحتها بنحو 12.9 مليون كم^2، تتوزع بين الشريط الساحلي لشمال القارة ووسطها وجنوبها الشرقي، منها 700 ألف كم^2 أراضٍ ذات إمكانيات جيدة، 1.6 مليون كم^2 ذات إمكانيات متوسطة إلى جيدة، 8.2 مليون كم^2 ذات إمكانيات جيدة نسبيا، تصلح هذه الأراضي لإقامة زراعات مروية وأشجار مثمرة، وزراعات نخيل الزيت، والقطن، والكاكاو وفول السوداني، كما تصلح كمراعٍ للمواشي، وبالنسبة للأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية المتوسطة تبلغ نحو 17% من مساحة القارة بما يعادل نحو 17.9 مليون كم^2، تصلح لزراعة الأشجار المثمرة، والخضروات، والشوفان، والذرة، والفول السوداني، والقطن وتبلغ مساحة الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية الضعيفة في مجال الغذاء 27 مليون كم^2.

جدول رقم (1-1)

تصنيف الأراضي الزراعية في القارة الأفريقية

البيان	الإمكانيات الإنتاجية للأراضي الزراعية		
	مرتفعة	جيدة	متوسطة
مساحة الأراضي	8% من مساحة الأراضي الزراعية بالقارة نحو 2.3 مليون كم^2	35% من مساحة الأراضي الزراعية بالقارة نحو 12.9 مليون كم^2	17% من مساحة الأراضي الزراعية بالقارة نحو 17.5 مليون كم^2
أهم الزراعات	نخيل الزيت، والقطن، والكاكاو، والفول السوداني، والبن، والتبغ، وزراعات الحبوب	نخيل الزيت، والقطن، والكاكاو وفول السوداني. كما تصلح كمراعٍ للمواشي	الأشجار المثمرة، والخضروات، والشوفان، والذرة، والفول السوداني، والقطن

المصدر: من إعداد الباحث

الإنتاج الزراعي: تمتلك أفريقيا بيئة مناسبة لإنتاج العديد من المنتجات الزراعية منها القطن طويل التيلة تنتج 7% من إجمالي الإنتاج العالمي، 7% من إنتاج الكاكاو العالمي، 12% من إنتاج الشاي العالمي، ونحو 22% من الإنتاج العالمي للبن، 22% من إنتاج قصب السكر، كما تمتاز أيضا بإنتاجها للمكسرات حيث يتركز في إقليم غرب أفريقيا التي تمثل 67.6% من إجمالي المساحة المحصولية لأشجار المكسرات في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وإنتاج الجذور والدرنات حيث تمثل 61.2% من إجمالي المساحة المحصولية للجذور والدرنات في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتنتج البقوليات بما يمثل 49.9% من إجمالي المساحة المحصولية للبقوليات في دول أفريقيا جنوب الصحراء، والمحاصيل الزيتية التي تمثل 41.1% من إجمالي المساحة المحصولية للمحاصيل الزيتية بدول أفريقيا جنوب الصحراء، والحبوب حيث تمثل 38.8% من إجمالي المساحة المحصولية للحبوب في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ويتركز في إقليم شرق أفريقيا إنتاج الألياف التي تمثل 43.7% من إجمالي المساحة المحصولية للألياف في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكافة أنواع الفاكهة كالحمضيات، والتفاح، والموز، والأناناس، والمانجو، وجوز الهند، والتين، والعنب، والخوخ، والمشمش التي تمثل 37.7% من إجمالي المساحة المحصولية للفاكهة في دول أفريقيا جنوب الصحراء. وإنتاج المطاط الطبيعي حيث تحتل دولة السودان المرتبة الأولى على مستوى العالم في إنتاج الصمغ العربي. (www.albankaldawli.org)

الثروة الحيوانية: تمتلك أفريقيا ثروة حيوانية هائلة تنتشر في المناطق الخضراء الطبيعية خاصة جنوب الصحراء، وتنتشر الحشائش في معظم القارة (ما يزيد على ربع مساحة مناطق الحشائش في العالم)، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة والعدد الكبير لمختلف أنواع الحيوانات التي تعيش فيها، لكنها لا تشكل موردا اقتصاديا كبيرا ولا تدخل على نطاق واسع في التجارة الدولية، ويعود ذلك لطبيعة عملية الرعي، فهو رعي تقليدي يخضع لظروف البيئة الطبيعية بالقارة، كذلك للعادات والتقاليد التي تتحكم في الإنسان الأفريقي واقتصاده، فمعظم الثروة الحيوانية في يد القبائل الأفريقية التي من صفاتها وفي عاداتها وتقاليدها أن مكانة القبيلة في العدد الأكبر من رؤوس الأغنام. ومثال على ذلك دولة جنوب السودان التي تتباهى فيها القبائل بعدد مواشيها، وتواجه الثروة الحيوانية في أفريقيا معوقات كثيرة أهمها الأمراض الكثيرة التي تصيب الحيوانات منها مرض التريباتو الذي تسببه ذبابة التسي تسي، فضلا عن المناخ الذي يشكل عائقا في وجه تطوير الإنتاج الحيواني بالقارة.

الموارد المائية: يبلغ متوسط كمية المياه السطحية المتجددة سنويا في أفريقيا نحو 4050 بليون م^3 بما يمثل نحو 9% من جملة المياه السطحية على مستوى العالم، تشمل أنهارها الكونغو، والنيل، وزمبيزي والنيجر، وبحيرة فيكتوريا التي تعد ثاني أكبر بحيرة في العالم.(www.worldbank.org)

على الرغم من تمتع قارة أفريقيا بهذه الوفرة في الموارد المائية إلا أنها تحتل الترتيب الثاني بين قارات العالم من حيث الجفاف بعد أستراليا، حيث يوجد الملايين من الأفارقة الذين يعانون من نقص المياه على مدار السنة للعديد من الأسباب منها تكرار موجات الجفاف التي تصيب مناطقها، والمشكلات الموجودة بين الدول المتشاطئة على أحواض الأنهار.

ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه، في كل من شمال أفريقيا وجنوبها وغربها، أقل من 700 متر مكعب، وهو مستوى تكون فيه قدرة البلد على تلبية الطلب على المياه من أجل الغذاء والقطاعات الأخرى معرضة للخطر (www. openknowledge.fao.org)

الغابات والأخشاب: تعد الغابات من الموارد البيئية والاقتصادية المهمة في الدول الأفريقية، حيث تنتشر الغابات في دول أفريقيا بنسبة كبيرة تصل إلى نحو 25.7% من المساحة الأرضية خلال عام 2022.

حققت الغابات إيرادات بلغت نحو 2.8% من إجمالي الناتج المحلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء عام 2020، وتوفر هذه الغابات موارد خشبية قيمة وتعد مصدرا مهما للتنوع البيولوجى، إلى جانب دورها في تنظيم المناخ وامتصاص الكربون (www.fao.org)

وأهم عشرة دول منتجة للخشب، وهي أيضا دول أعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، هي الكاميرون، والغابون، وتوغو، وليبريا، وكوت ديفوار، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، غينيا الاستوائية، ومدغشقر، وتعد هذه البلدان بعضا من أهم منتجي الأخشاب الرائدين في العالم. ويتم تصدير معظم الأخشاب المنتجة في أفريقيا إلى الصين وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

التنوع البيولوجى: تحتوى القارة الأفريقية على تنوع بيولوجي ضخم، فهى موطن لمجموعة واسعة من النباتات والحيوانات النادرة، وتنتشر فيها محميات طبيعية ومتنزهات وطنية كبيرة مثل متنزه سيرينجيتي في تنزانيا، ودلتا أوكافانغو في بوتسوانا مما يجعلها وجهة مميزة للسياحة البيئية.

كما أن أفريقيا موطن لبعض النظم الإيكولوجية الفريدة للمياه العذبة في العالم. وبها أكبر بحيرة صحراوية في العالم (بحيرة توركانا)، ويوجد ببحيرة ملاوي أغنى أنواع أسماك المياه العذبة في العالم، وهي موطن لنحو 14% من أنواع أسماك المياه العذبة في العالم، إلا أن ندرة المياه وموجات الجفاف ستؤدي إلى تعطيل المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية في القارة.

الموارد المتجددة وغير المتجددة: تمتلك القارة موارد طبيعية ضخمة متجددة وغير متجددة. حيث تعد مصدرا لنحو 30% من احتياطيات العالم من المعادن، 10% من الغاز الطبيعي، 12% من احتياطيات النفط، كما أن

القارة لديها 40% من الذهب العالمي، ونحو 90% من الكروم والبلاتين، كما يوجد بها أكبر الاحتياطيات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم، ومعظم البلدان الأفريقية يمثل رأس المال الطبيعي بها ما بين 30% إلى 50% من مجموع الثروة (www.unep.org). ومما سبق يتضح إن القارة الأفريقية تمتلك ثروة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية مما يمهد الطريق لمصر للاستثمار في العديد من المجالات منها:

- الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة في أفريقيا.
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تأهيل الأيدي العاملة وتنمية قدراتها وحسن استغلالها.
- الاستثمار في مجالات السدود والخزانات وإمدادات المياه وتوليد الكهرباء.
- الاستثمار في مجالات البناء والبنية التحتية والطرق (طريق القاهرة–كيب تاون والذى يربط بين شمال القارة الأفريقية بجنوبها ويربط 10 دول أفريقية) والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، حيث يمكن إعداد دراسات لربط الموانئ البحرية الأفريقية بالموانئ المصرية، والمساهمة في إنشاء وتجهيز الموانئ على السواحل الغربية والشرقية لأفريقيا لتصبح مصر مركزا لحركة التجارة البحرية ومنفذ للصادرات الأفريقية للعالم.

1-2 الأوضاع الاقتصادية للقارة الأفريقية

تأثرت القارة الأفريقية مثلها مثل المناطق الأخرى تأثرا شديدا بالصدمات العالمية المتعددة والمتداخلة من اضطرابات في الأوضاع المالية العالمية وسلاسل التوريد، والنمو العالمي الضعيف، والآثار المتبقية لكوفيد -19 والآثار المتزايدة لتغير المناخ والظواهر الجوية المتغيرة، وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت الاقتصادات الأفريقية مرونة ملحوظة تجاه هذه التغيرات، وفق ما جاء بتقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 الصادر عن البنك الأفريقي للتنمية، والذي يهتم بدراسة الأداء الفعلي لدول القارة وتوقعاته المستقبلية، وحسب التقرير فقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية للبلدان لتصنيف أكبر الاقتصادات في أفريقيا لعام 2023.

ووفقا للتقرير، تم احتساب تعادل القوة الشرائية عن طريق طرح فروق الأسعار، والتغيرات في العملة المحلية، وأيضا الدولار الأمريكي، مع ملاحظة مهمة، وهي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان لذلك هو ليس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد. فهو يستعمل لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة. وبناء على النتائج حدد التقرير أكبر اقتصادات في أفريقيا، على النحو التالي:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقارة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية، 18.5% من إجمالي سكان العالم. كما قدر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقارة بنحو 3.8% في عام 2022، أعلى من متوسط النمو العالمي البالغ 3.4%.

- تأتي مصر في المرتبة الأولى على القارة الأفريقية بمستوى للناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل القوة الشرائية والذي بلغ 1.81 تريليون دولار خلال عام 2023، تليها نيجيريا في المرتبة الثانية بمستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل القوة الشرائية حيث بلغ 1.4 تريليون دولار، تليها جنوب أفريقيا بمبلغ 997.4 مليار دولار، تليها الجزائر 628.99 مليار دولار، ثم إثيوبيا 393.3 مليار دولار، ثم المغرب 385.84 مليار دولار، ثم كينيا 338.96 مليار دولار، ثم أنغولا 260.32 مليار دولار، ثم تنزانيا 227.73 مليار دولار، ثم غانا 227.19 مليار دولار.
- سجلت مصر أغنى دولة في أفريقيا من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 والذي بلغ 17.1 ألف دولارٍ، تليها جنوب أفريقيا 16.2 ألف دولارٍ، والجزائر 13.7 ألف دولارٍ، والمغرب 10.4 ألف دولارٍ، وأنغولا 7.1 ألف دولارٍ، وغانا 6.9 ألف دولارٍ، وكينيا 6.6 ألف دولارٍ، ونيجيريا 6.2 ألف دولارٍ. وأثيوبيا 3.8 ألف دولارٍ، وتنزانيا 3.6 ألف دولارٍ.
- تمتلك نيجيريا أكبر حصة من الإنفاق الأفريقي على الاستثمارات خلال عام 2023 نحو 21.3% (كما هو محدد من خلال إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، تليها مصر 12.1%، والجزائر 10.3%، وجنوب أفريقيا 9.3%، والمغرب 6%، وإثيوبيا 4.02%، وتنزانيا 3.9%، وكينيا 3.5%، وغانا 2.49%، وكوت ديفوار 2.46%. وتمثل هذه المجموعة 75.4% من إجمالي الاستثمارات في أفريقيا. كما شكلت نيجيريا نحو 30.4% من الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها جنوب أفريقيا 13.3%.
- تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية كوت ديفوار، وليبيا، والنيجر، ورواندا، والسنغال، وأوغندا من الاقتصادات الجيدة في القارة من حيث الأداء الاقتصادي بمعدل نمو يتعدى 6.5% خلال عام 2023.
- شهدت البلدان الأفريقية المصدرة للسلع الأساسية، باستثناء أنغولا (ارتفعت عملتها المحلية بنسبة 27.1%)، انخفاضا كبيرا في سعر الصرف على الرغم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية في عام 2022.
- ارتفع متوسط تضخم أسعار المستهلك في معظم دول أفريقيا إلى أكثر من 14.2% في عام 2022.
- استمرت مشكلات الديون في التفاقم بسبب الانخفاض السريع في أسعار صرف العملات المحلية والعجز الأساسي الكبير وتشديد الظروف المالية العالمية لمعظم دول القارة.
- شكل متوسط مدفوعات خدمة الدين الخارجي في عامي 2020–2022 للدول التي تواجه مخاطر عالية من الانهيار المالي أكثر من 11.3% من الإيرادات، مقارنة بـ 8.6% في الفترة من عام 2015 إلى 2019.
- تعد مصر من أعلى الدول الأفريقية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل رقم (1–1) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم الدول الأفريقية خلال عام 2022.
- تتخلف أفريقيا عن جميع المناطق الأخرى على مستوى العالم في جميع فرص النمو الأخضر (التجارة الخضراء، والتوظيف الأخضر، والابتكار الأخضر، والاستثمار الأخضر) وتقدر الحصة العالمية المتوسطة للقارة في هذه

المؤشرات الرئيسية على النحو التالي: نحو 1.5% للتجارة الخضراء بين 2010 – 2020، مقارنة بـ 3% كحد أدنى في مناطق أخرى، ونحو 2.5% من العمالة الخضراء بين 2010 – 2020، أي أقل من نصف معدل مناطق العالم الأخرى، ونحو 3.6% من الاستثمار الأخضر مقارنة بحد أدنى 6% في مناطق العالم الأخرى.

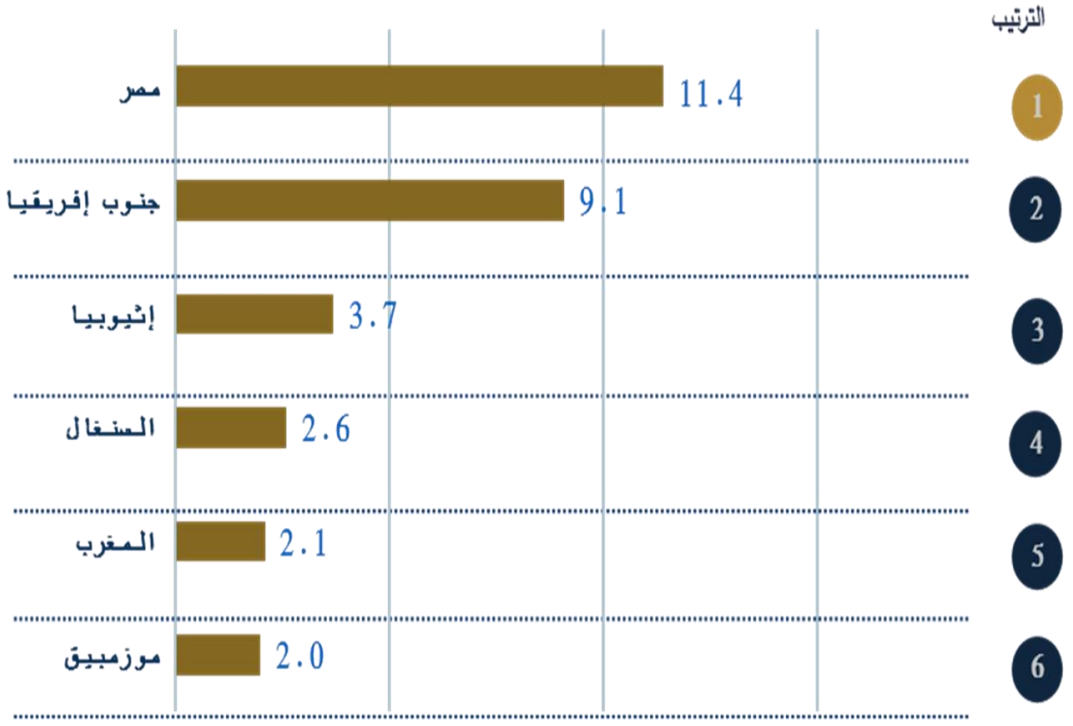

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد 2023

شكل رقم(1–1)

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم الدول الأفريقية خلال عام 2022

- لا يزال التقدم بطيئا في حماية رأس المال الطبيعي، حيث تواجه الدول الأفريقية صعوبات في مكافحة الموارد والتدفقات المالية غير المشروعة. وفيما يتعلق بالاستخدام الفعال والمستدام للموارد والشمول الاجتماعي، تكاد أفريقيا تكون على قدم المساواة مع مناطق العالم الأخرى، وذلك بفضل التقدم الجيد في تحسين الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والوقود النظيف وفي زيادة التوازن بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.
- بلغ التمويل الخاص للمناخ 14% فقط أو 4.2 مليار دولار من 29.5 مليار دولار من تدفقات تمويل المناخ إلى أفريقيا في 2020/2019 وهي أدنى حصة في العالم.

1-3 الأوضاع الأمنية في الدول الأفريقية وتأثيرها على مصر

على الرغم مما تمتلكه القارة من ثروات طبيعية وبشرية هائلة وأداء اقتصادي مرن إلى حد ما وفق لتقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي، إلا أنها تعاني من تحديات أمنية تؤثر تأثيرا مباشرا على تنمية علاقات التعاون بين الدول لذا من الأهمية إلقاء الضوء عليها وأخذها في الاعتبار عند صياغة رؤية شاملة لمجالات التعاون المشترك في كافة الأصعدة والمستويات الثنائية والإقليمية والدولية، حيث تواجه قارة أفريقيا العديد من التحديات الأمنية، منها النزاعات المسلحة في العديد من الدول، وحالات عدم الاستقرار بدول أخرى، وانتشار العنف والجماعات الإرهابية المسلحة التي تمارس أشكالا مختلفة من الجريمة والتهريب والاتجار بالبشر والسلاح والقرصنة، وغيرها من الصراعات التي تقف عائقا في طريق التنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي (www.idsc.gov.eg)

وبالنسبة للوضع الأمني بالدول والمناطق الجغرافية التي تؤثر مباشرا على الأمن القومي المصري، وعلى رأسها دول حوض النيل، ومنطقة القرن الأفريقي.

ففي دول حوض النيل، ما زال انفصال جنوب السودان عن السودان يمثل تحديا بالنسبة لمصالح مصر السياسية والاقتصادية والمائية. كما أن عدم استقرار الأوضاع داخل السودان والحرب الأهلية الراهنة تشكل ضغطا على مصر، تمثل في تزايد أعداد اللاجئين الفارين من ويلات الحرب، وما يشكله ذلك من ضغط على اقتصاد الدولة المصرية، وغيرها من المشكلات الناجمة عن هذه الحرب كما شكل عدم استقرار الأوضاع في دولتي الكونغو، وبورندى تحديا للأمن المصري وللمصالح المائية. يضاف إلى ذلك بدء تفعيل اتفاقية عنتيبي وما قد يترتب عليها من تأثير على حصة مصر التاريخية من نهر النيل.

كما مثلت الصراعات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي تحديا جديدا للأمن القومي المصري والموضحة بالجدول رقم (1-2)، حيث تتسم دول إقليم القرن الأفريقي بتعددية أنماط التحديات التي تتضمن بطبيعة الحال، صراعات الحدود الهشة التي يتم استدعاؤها في ظل توتر العلاقات السياسية بين الدول، وكذلك صراعات الموارد والثروات داخل الدولة الواحدة أو تلك العابرة للحدود الوطنية، مثلما هو الحال بالنسبة للثروات الزراعية والموارد المائية والطاقة، أيضا الصراعات الأثنية والقبلية التي لا تزال السمة الرئيسية لغالبية دول القرن الأفريقي، كل هذه الصراعات وغيرها ساهمت في إيجاد مساحة اضطرابات أمنية واسعة ترتب عليها بطبيعة الحال تصدع في العلاقات البينية لتلك الدول، ومجال للتجاذب والتدافع الإقليمي والدولي. وما فاقم من حدة تلك التحديات ما مثله التصعيد العنيف في البحر الأحمر على السفن من تداعيات سلبية على إمدادات التجارة الدولية ومسارات سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الشحن والتفريغ، وهو ما انعكس على إحصائيات الملاحة في قناة السويس خلال العام المالي 2024/2023 حيث سجلت عبور 20148 سفينة بإجمالي حمولات صافية قدرها مليار طن محققة إيرادات قدرها

7.2 مليار دولار مقابل عبور 25887 سفينة خلال العام المالي 2023/2022 بإجمالي حمولات صافية 1.5 مليار طن، محققة إيرادات قدرها 9.4 مليار دولار. (www.suezcanal.gov.eg)

مما لا شك فيه أن الأوضاع الأمنية سالفة الذكر تؤثر على الأمن القومي المصري بصورة مباشرة وخاصة ما يدور من صراعات وتهديدات داخل إقليم القرن الأفريقي، إذ إنه يعد من بين دوائر التأثير والتأثر المباشرة لمصر، مما يستوجب ضروري إنشاء منتدى دائم للحوار والتنسيق بين كافة دول القرن الإفريقي لمناقشة التهديدات القائمة والمحتملة ووضع الحلول المناسبة للتصدي لها، وتفعيل دور مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات لتحقيق مسارات دعم السلام والتطوير والتعاون بالدول الأفريقية، عبر استراتيجية التنمية والسلام للصراعات الإقليمية. (www.ecss.com.eg)

جدول رقم (1–2)

مصفوفة أهم الصراعات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي

البيان	الصومال	جيبوتي	إثيوبيا	إريتريا	السودان	ج السودان	كينيا	اليمن
الصومال		عفر–عيسي	أوجادين				NFD الحدود البحرية	الترسيم، الصيد والبترول سوقطرة/الجرف القاري
جيبوتي	عفر–عيسي		عفر–عيسي	الدوميرة				
إثيوبيا	أوجادين	عفر–عيسي		بادمي، شيريرو	الفشقة	مثلث إليمي 214 كم	مثلث إليمي 214 كم	
إريتريا		الدوميرة	بادمي، شيريرو					الجزر والحدود البحرية
السودان			الفشقة			أبيي		
ج السودان			مثلث إليمي		أبيي		مثلث إليمي	
كينيا	NFD الحدود البحرية		مثلث إليمي			مثلث إليمي		
اليمن	الترسيم، الصيد والبترول سوقطرة/الجرف القاري			الجزر والحدود البحرية				

المصدر: www.ecss.com.eg

من ناحية أخرى ساهمت المكانة الجيوسياسية لمنطقة القرن الأفريقي وللقارة الأفريقية بصفة عامة، وما تمتلكه من موارد هائلة في حرص الدول الكبرى على التواجد العسكري داخل القارة، ولقد أشار معهد استوكهولم لأبحاث السلام إلى وجود قواعد عسكرية لـ 17 دولة في القارة الأفريقية.

وجود القواعد العسكرية الأجنبية في أفريقيا يمثل تحديا لمصر وخاصة القواعد الموجودة في القرن الأفريقي (جيبوتي)؛ لأنها قد تؤثر على حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس (في حالة تضارب المصالح والضغط على الدولة المصرية) كما أن هذا التواجد قد يعزز الصراعات الإقليمية من خلال دعم أطراف معينة في النزاعات داخل أفريقيا خاصة في دول الجوار. كما أن الدول التي تنشئ قواعد عسكرية في الدول الأفريقية تستغل هذا التواجد في الوصول للموارد الطبيعية بالقارة مما يقلل من فرص مصر في الإفادة الاقتصادية من هذه الموارد. أيضا تسهم القواعد العسكرية في تعزيز نفوذ الدول التي تمتلكها (مثل الولايات المتحدة والصين وإسرائيل وتركيا وفرنسا) على حساب النفوذ المصري، وبالتالي يضعف من قدرة مصر على قيادة العمل الأفريقي المشترك. كما يمكن أن تستخدم هذه القواعد لدعم أطراف ضد مصالح مصر المائية. ويوضح الجدول رقم (1-3) القواعد العسكرية في الدول الأفريقية.

جدول رقم (1-3)

القواعد العسكرية في أفريقيا ونطاق عملها

الدولة	مكان ونطاق عمل القاعدة العسكرية
الولايات المتحدة الأمريكية	قاعدة ليمونة بجيبوتي ونطاق عملها في إرتيريا والصومال وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا والسودان ورواندا وأوغندا وتنزانيا وموريشيوس وليبيريا. آلت تبعية قيادة القرن الأفريقي إلى القيادة الأمريكية في أفريقيا
المملكة المتحدة	عدد من المواقع العسكرية في كينيا بغرض التدريب وتشارك بقوات ضمن القوات الأمريكية الموجودة في جيبوتي لمكافحة القرصنة ولحماية سفنها العابرة في باب المندب
فرنسا	قاعدة عسكرية في جيبوتي تعد مركزا للغواصات النووية الهجومية التي ترسلها فرنسا للمحيط الهندي، كما توجد مروحيات وقوات فرنسية في القاعدة البحرية بجيبوتي.
الصين	قاعدة عسكرية في جيبوتي، تقوم بتأمين سفنها التجارية في خليج عدن وباب المندب.
الهند	تشارك الصين في أعمال مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي، وتخطط لإنشاء شبكة رادارات ساحلية تستخدم لأغراضها العسكرية في المحيط الهندي وخليج عدن
إسرائيل	تربطها علاقات استخباراتية مع كل من إثيوبيا وإرتيريا وكينيا وأوغندا وبوروندي، وتحاول التواجد في البحر الأحمر كنوع من تضييق الأمن على دول الخليج العربي ومصر والسودان وليبيا، وتتواجد عسكريا في إرتيريا وخاصة في مدينة فصوع بهدف جمع معلومات استخباراتية ولمراقبة الوجود الإيراني في المنطقة
ألمانيا	توجد قوات ألمانية في جيبوتي لمكافحة الإرهاب وتعمل مع القوات الأمريكية لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي وباب المندب.
إيطاليا	قاعدة عسكرية في جيبوتي لدعم الأسطول الإيطالي في المنطقة ومكافحة القرصنة
اليابان	سفن حربية وطائرات مقاتلة ضمن القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي، كما أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي لدعم عملياتها البحرية ومكافحة القرصنة

الدولة	مكان ونطاق عمل القاعدة العسكرية
كوريا الجنوبية	تشارك في المهام المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في خليج عدن بهدف حماية السفن التجارية من أعمال القرصنة
روسيا الاتحادية	تحتفظ بقوات عسكرية في جيبوتي كمركز دعم لوجيستي للسفن الروسية التي تمر بمضيق باب المندب والمحيط الهندي، وتحتفظ بقاعدة عسكرية في السودان تستخدمها لدعم قواتها المتواجدة في القرن الأفريقي
إسبانيا	تحتفظ بقوة في القاعدة الفرنسية بجيبوتي بهدف مكافحة أعمال القرصنة، وتقوم بإرسال طائرات استطلاع بمنطقة القرن الأفريقي
تركيا	تشارك في القوات متعددة الجنسية الموجودة في باب المندب، ولديها قاعدة عسكرية في الصومال لتدريب القوات الصومالية، كما عقدت اتفاقية مع السودان على استثمار جزيرة سواكن وتعميرها وتقوم تركيا بإنشاء حوض للسفن لإصلاح السفن العسكرية والمدنية.
إيران	وقعت اتفاق مع إرتيريا لإنشاء قاعدة بحرية، وتحتفظ بسفن حربية في البحر الأحمر
السعودية	اتفقت منذ عام 2016 مع جيبوتي على إنشاء قاعدة عسكرية لدعم قواتها البحرية في خليج عدن وفي البحر الأحمر.
الإمارات	تمتلك قاعدة عسكرية في مدينة عصب الإرتيرية، وتدير الموانئ الصومالية.
مصر	اتفاق مع كل من الصومال وإرتيريا للحفاظ على مصالحها الحيوية وفي مقدمتها نهر النيل.

المصدر: من إعداد الباحث

1-4 العلاقات التجارية المصرية الأفريقية

حرصت مصر على عقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأفريقية، بهدف زيادة الاستثمارات المصرية وفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات المصرية، وكذلك المساعدة في تطوير البنية التحتية في عدد من الدول الأفريقية، وعقدت بعض الاتفاقيات بين مصر ودول أفريقية للتعاون في مجال الربط الكهربائي ومشروعات السكك الحديدية، وقطاع الزراعة والموارد المائية والري والمرتبطة بحفر الآبار ومواجهة الفيضانات والجفاف وبناء السدود، ومن ضمن هذه الاتفاقيات:

اتفاقية الكوميسا: الكوميسا هو تجمع تجاري مهم لمصر ويفتح لها آفاقا كبيرة لزيادة الصادرات، وتعميق التعاون في المجالات المختلفة.

بدأت اتفاقية السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها (الكوميسا) كمنطقة تجارة تفضيلية تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتصبح اتحادا جمركيا ثم سوقا مشتركة، وأصبحت مصر عضوا في الكوميسا عام 1998 بجانب 19 من الدول الأعضاء النشطة الأخرى، وتعفي مصر كعضو في الكوميسا البضائع والمنتجات التي تحمل شهادات المنشأ من الكوميسا تماما من الرسوم الجمركية وأي رسوم وضرائب أخرى ذات الأثر المماثل، وبالإشارة إلى قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية، تطبق الإعفاءات الجمركية على جميع واردات السلع التي يكون منشأها الدول الأعضاء بقيمة مضافة تصل على 45%، وتعمل مصر بالتنسيق مع الدول الأعضاء على إزالة أية عقبات تحول دون قيام الدول الأعضاء بتقديم الإعفاءات اللازمة، وفي هذا الصدد اقترحت مصر وضع آلية

لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بشكل دوري وهو الأمر الذي سيساهم في مشاركة الدول بفعالية لتطبيق الامتيازات الجمركية.

كما قامت مصر بإعداد مبادرة التكامل الصناعي الإقليمي بما يتوافق مع الاستراتيجية الصناعية للكوميسا 2017 – 2026 وأجندة التنمية الأفريقية 2063 وذلك بهدف مشاركتها مع الدول الأعضاء لوضع خطة تنفيذية لتحقيق هذا التكامل الصناعي، وزيادة الإنتاجية تحت شعار "صنع في الكوميسا"، حيث تهدف هذه المبادرة، إلى دراسة الموارد المتاحة لدى دول التجمع والوقوف على المزايا النسبية المتاحة لديهم، لدمج القطاعات الصناعية المستهدفة، في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. كما تعمل مصر بكل جهد مع الدول الأعضاء لتشجيع مشروعات الربط البري بين دول القارة وفي مقدمتها مشروع "القاهرة – كيب تاون" الذي يمر بأغلب دول إقليم "الكوميسا". كما تسعى مصر إلى استكمال الجهود المبذولة للانتهاء من دراسة جدوى مشروع الربط بين البحر المتوسط وبحيرة فيكتوريا كأحد المشروعات الطموحة لتسهيل حركة التجارة، وانتقال الأفراد بين دول الإقليم.

كما تعمل مصر على نقل خبراتها في قطاع الكهرباء والطاقة للدول الأعضاء وتشجيع كافة المبادرات الرامية لمواجهة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، بشأن عجز الطاقة. ومن أهم القطاعات المعنية بهذه الاتفاقية الصناعات الدوائية والطبية، والتشييد والبناء والعقارات، والنقل واللوجستيات، والصناعات الهندسية والإلكترونية، الصناعات الكيماوية، صناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية (www.comeas.int)

تجمع الساحل والصحراء: يهدف هذا التجمع لإقامة اتحاد اقتصادي متكامل يتم الاستثمار فيه بكافة الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة والتعليم، كما يتم إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء لضمان سهولة حركة رؤوس الأموال والأشخاص، وحرية الإقامة والعمل، وحرية تنقل البضائع والسلع وتشجيع التبادل التجاري، وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشروعات مشتركة.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مارس 2018 اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي تعد أكبر اتفاق تجاري في العالم، ودخلت حيز التنفيذ مايو 2019 بتصديق 22 دولة، وكانت مصر من بين أوائل الدول التي وقعت وصدقت على هذه الاتفاقية، وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية مجموعة واسعة من الفرص أمام الدول الأفريقية، يأتي في مقدمتها دمج جميع الدول الأفريقية في سوق تجارية واحدة تضم 1.4 مليار نسمة، بجانب دفع القارة نحو تحقيق طموحها للتكامل الاقتصادي، وتمهيد الطريق إلى إنشاء مؤسسات لعموم أفريقيا، مثل: الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والاتحاد الجمركي، والاتحاد النقدي الأفريقي، وفتح آفاق جديدة، للربط بين دول القارة السمراء، وتمهيد الطريق إلى اندماج القارة في مؤسسات وآليات الاقتصاد العالمي، وتعزيز الموقف التفاوضي للقارة على الساحة الدولية، وفي هذا الشأن أوضح تقرير للبنك الدولي بعنوان

"تحقيق الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" عام 2022، المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المتحققة للقارة جراء إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأنها ستكون بحلول عام 2035 على النحو التالي:

- وجود فرص عمل جديدة تقدر بنحو 18 مليون وظيفة جديدة مع انتقال 2.5% من العمال في القارة إلى صناعات جديدة.
- خروج نحو 50 مليون شخص من دائرة الفقر المدقع.
- توقع زيادة أجور العمال المهرة، خاصة من النساء حيث يتوقع البنك الدولي أنه بحلول 2035 سيكون هناك زيادة لأجور العاملات بنسبة 11.2% مقارنة بحالة غياب اتفاق منطقة التجارة الحرة.
- تحفيز التصنيع وهيكل الإنتاج، وبالتالي زيادة صادرات القارة وخاصة المصنعة، لا سيما المنسوجات والملابس الجاهزة، والكيماويات، والصناعات الغذائية، حيث يتوقع وصولها إلى 32% بحلول عام 2035.
- نمو الصادرات البينية بنسبة 109%، وذلك مدفوعا بالتأثير الإيجابي لمنطقة التجارة على جذب الاستثمارات المباشرة للقارة، بجانب تعزيز الصادرات من القطاعات الخدمية، لا سيما في أنشطة النقل والسفر والاتصالات والضيافة.

وعن المكاسب المصرية المتوقعة من التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فإن مصر تأتي ضمن الدول الأفريقية الأعلى في مستوى أداء التكامل الأفريقي وفقا لمعايير مؤشر التكامل الأفريقي الصادر عن بنك التنمية الأفريقي عام 2022، ولا شك في أن تفعيل مصر لتلك المنطقة سيحقق لها العديد من المكاسب التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- فتح سوق واسعة ومتعددة الأذواق أمام الصادرات المصرية التي يستهدف وصولها إلى نحو 145 مليار دولار بحلول عام 2030.
- زيادة فوائض موازين التجارة التي تحققها مصر مع الدول الأفريقية.
- خفض تكلفة الإنتاج للمنتجات المصرية، من خلال إتاحة الفرصة للحصول على المواد الخام والسلع الأولية من الدول الأفريقية بدون تعريفة أو بتعريفة جمركية أقل.

اتفاقية أغادير: وقعت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (الأردن، مصر، تونس، المغرب) عام 2004 وتهدف الاتفاقية إلى إيجاد منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف، وزيادة التبادل التجاري البيني من ناحية ومع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

تهدف الاتفاقية إلى زيادة التكامل الصناعي بين الدول العربية المتوسطية من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية وتحقيق مبدأ تراكم المنشأ، بما يعزز من قدرة الدول الأعضاء التصديرية للنفاذ إلى أسواق دول

الاتحاد الأوروبي، ويشجع على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية. ومن أهم القطاعات المعنية بهذه الاتفاقية كل من الصناعة، وصناعة السيارات.

منطقة التجارة الحرة الثلاثية: تم إنشاء منطقة التجارة الحرة للهيئة الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تحقيق التكامل الإقليمي الأفريقي. ويرمي الاتفاق إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين 26 بلدا أفريقيا واقعا في الرقعة الجغرافية الممتدة من كيب تاون في الجنوب إلى القاهرة في الشمال، من خلال إحداث سوق موحدة تجمع ما يقارب 625 مليون نسمة. وفي إطار منطقة التجارة الحرة الثلاثية تتعهد الدول الأعضاء بما يلي:

أ. اعتماد سياسة وأطر قانونية فعالة لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية وحمايتها، وجني الفوائد من هذه الصناعات قدر المستطاع.

ب. تحسين وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنطقة الثلاثية على استحداث سلع الصناعة الثقافية ومنتجاتها وإنتاجها وتوزيعها وتسويقها ووسمها وعرضها، وكذلك تسهيل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية.

ت. الحد من الاعتماد على ما ينتج خارج المنطقة من منتجات وسلع مشمولة بحقوق المؤلف ومنتجات الصناعات الثقافية وسلعها.

يذكر أن هناك العديد من الاتفاقيات بين الدول الأفريقية، إلا أن مصر ليست عضوا بهذه الاتفاقيات، منها: مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) اتحاد المغرب العربي (UMA)، مجموعة شرق أفريقيا (EAC)

5.1 استراتيجية مصر لتعزيز التعاون في أفريقيا

في إطار أهمية القارة الأفريقية للدولة المصرية، وضعت الدولة استراتيجية لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية في كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على برنامج الاتحاد الأفريقي 2063، وبرنامج الأمم المتحدة 2030، وتستهدف الاستراتيجية بالأساس تحقيق مصالح الأمن القومي المصري، ويدعم هذه الاستراتيجية بصورة تكاملية وتشاركية الجهاز الإداري للدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

ركائز الاستراتيجية المصرية في التعاون مع دول القارة الأفريقية

- **تطوير العلاقات المصرية مع دول حوض النيل،** والتي تأتي في المقام الأول ضمن الدول المستهدفة بالاستراتيجية المصرية، حيث تسعى إلى تعزيز وتنمية التعاون مع دول الحوض، والعمل على فض النزاعات

الراهنة بما يعود بالاستفادة على كل دول الحوض. والعمل على دعم التواجد المصري في منطقة القرن الأفريقي لأهمية هذه المنطقة بالنسبة للأمن القومي المصري وأثرها المباشر على الملاحة بقناة السويس.

- **تعزيز جهود السلم والأمن بالقارة الأفريقية،** من خلال الوساطة في حل النزاعات والمشاركة في قوات حفظ السلام، وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأفريقية لدعم جهودها لمواجهة الإرهاب.
- **تعزيز نفاذ السلع المصرية بالأسواق الأفريقية،** حيث يعد السوق الأفريقي من الأسواق الاستهلاكية العملاقة والتي تستهدفها الدولة المصرية لنفاذ منتجاتها وتنمية علاقات التبادل المستدام بين دولها.
- **تكثيف دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في تبادل الخبرات وبناء القدرات في الدول الأفريقية،** بما يسهم في تعزيز الروابط المصرية مع الدول الأفريقية.
- **استكمال التعاون مع دول الجنوب،** لتعزيز دور مصر في الدول الأفريقية.
- **تفعيل الدور المصري في تجمع الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،** بما يعود بالنفع على المنتجات المصرية ويحقق التواجد المستدام في هذه الأسواق.
- **استكمال المرحلة الثانية من دراسات الجدوى لمشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط لما يمكن أن يحققه لمصر من مصالح حيوية مع دول حوض النيل.**
- **تعزيز التعاون مع وكالات الاتحاد الأفريقي وتفعيل الدور المصري فيها.**
- **تعميق الإفادة من عضوية مصر في بعض المؤسسات التنموية العربية،** بما يدعم التعاون الاقتصادي مع أفريقيا، وعلى رأسها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

في ضوء ما سبق نجد أن أفريقيا تمثل أولوية استراتيجية للدولة المصرية، تستهدف من ناحية تحقيق مصالح الأمن القومي المصري، وتوفير أدوات وآليات تتيح لها التحرك سياسيا وأمنيا واقتصاديا للتأثير داخل دوائر صنع القرار في الدول الأفريقية، تحقيقا للأمن القومي الأفريقي وفقا لاحتياجات كل دولة. ومن ناحية أخرى تستهدف تعزيز العلاقات المصرية مع دول القارة الأفريقية، حيث تمتلك مصر العديد من القدرات الاقتصادية والعلمية والسياسية وغيرها، بحيث تستطيع دول القارة الإفادة منها، كما تستطيع مصر أن تستفيد من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها القارة والتي تؤهلها لتكون سوقا إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

الفصل الثاني
إنتاج وتصنيع وتصدير أهم السلع الزراعية والغذائية المصرية

تمهيد:

يعد التصدير من أهم الركائز التي تعتمد عليها معظم اقتصاديات الدول في توفير موارد للنقد الأجنبي، حيث يتم توظيف هذه الموارد لتمويل احتياجات الجهاز الإنتاجي للدولة، وخدمة المديونية الخارجية، وسداد فاتورة الواردات، وغيرها من الالتزامات التي تتطلب نقدا أجنبيا. وتعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسات الزراعية في مصر، والتي من أهم ملامحها التوسع والتنوع في إنتاج وتصدير الزروع التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية في الأسواق العالمية. ويستهدف هذا الفصل تحليل الوضع الراهن لإنتاج وتصنيع وتصدير أهم السلع الزراعية والغذائية (من أصل نباتي)، حتى يتسنى التعرف على إمكانياتها الإنتاجية، والكميات المستخدمة في التصنيع، وهيكل الصادرات الزراعية والغذائية ونسبتها من الصادرات الكلية.

2-1 إنتاج أهم السلع التصديرية الزراعية والغذائية

تم تحديد هذه السلع بناء على قيم صادراتها كما جاء في نشرة التجارة الخارجية، خلال الفترة 2015-2022، وهى تتضمن مجموعتين هما:

- **المجموعة الأولى:** مجموعة الخضروات وتضم البطاطس، والبصل الطازج، والفاصوليا الطازجة، والبطاطا، والطماطم الطازجة، والفراولة، والثوم، والبطيخ.
- **المجموعة الثانية:** مجموعة الفاكهة وتضم الموالح (البرتقال، اليوسفي، الليمون المالح)، والعنب، والمانجو، والرمان، والجوافة.

2-1-1 الكميات المنتجة من أهم محاصيل الخضروات التصديرية

تعتمد الكميات المنتجة من المحاصيل على المساحات المنزرعة من ناحية وإنتاجيتها من ناحية أخرى، ويوضح الشكل رقم (2-1) المساحات المنزرعة من أهم محاصيل الخضر التصديرية مقارنة بمساحة إجمالي الخضروات خلال الفترة 2016/2015- 2022/2021، والذي يتبين منه أن نسبة المساحة المنزرعة لمجموعة محاصيل الخضر التصديرية بلغت نحو 60% كمتوسط من جملة مساحة إجمالي الخضروات للفترة المذكورة، وبلغت أقصى مساحة لهذه المجموعة نحو 1.4 مليون فدان خلال عام 2022/2021 بينما بلغت أدنى مساحة نحو 1.21 مليون فدان عام 2017/2016. من ناحية أخرى تزايد جملة إنتاج هذه المحاصيل من نحو 16.8 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو 19.8 مليون طن عام 2022/2021، ويشكل إنتاج هذه المحاصيل ما نسبته 75.8% سنويا من جملة إنتاج الخضر خلال الفترة 2016/2015-2022/2021 شكل رقم (2-2)

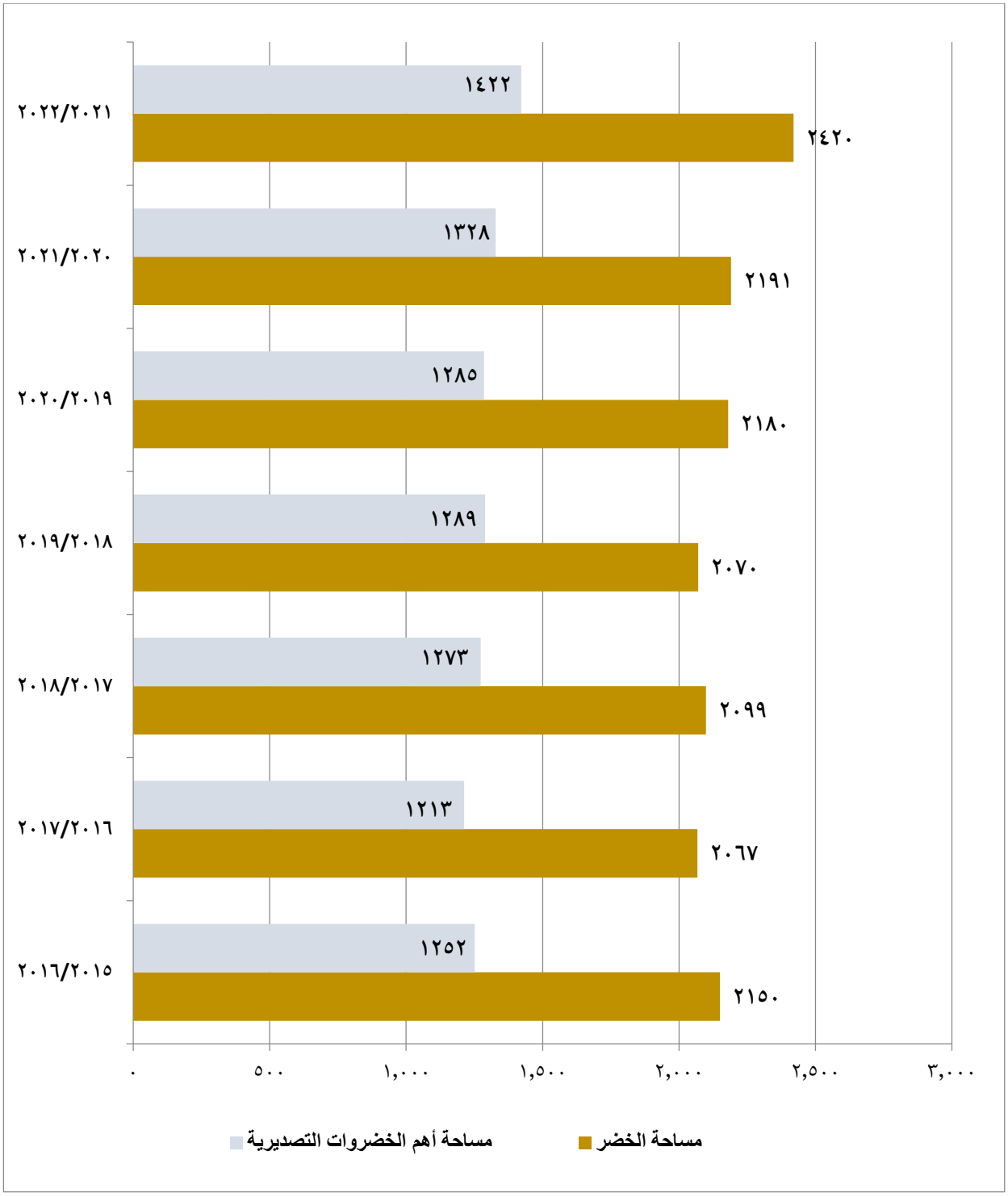

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017–2023

شكل رقم (2–1)

المساحة المنزرعة لمجموعة محاصيل الخضر التصديرية مقارنة بإجمالي مساحة الخضروات (ألف فدان) خلال الفترة 2022/2021–2016/2015

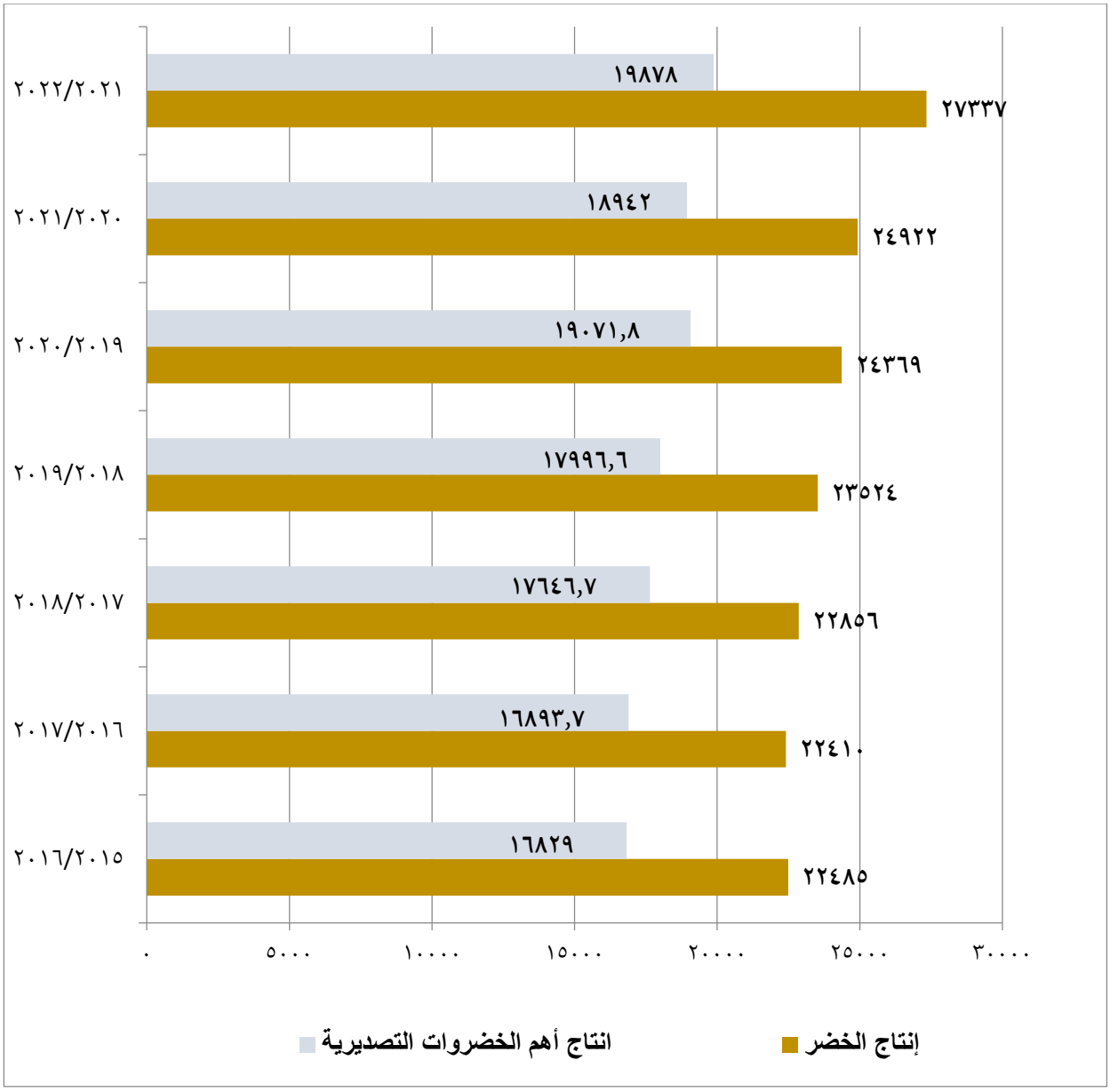

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017-2023

شكل رقم (2-2)

إنتاج مجموعة محاصيل الخضر التصديرية مقارنة بإجمالي إنتاج الخضروات (ألف طن)

خلال الفترة 2016/2015-2022/2021

وبتحليل المساحات المنزرعة من محاصيل الخضر التصديرية ومقارنة هذه المساحات بالإنتاج تبين ما يلي:

البطاطس: شكلت مساحتها نحو 20.8% من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية كمتوسط خلال الفترة 2016/2015-2022/2021، حيث تزايدت مساحتها من نحو 377 ألف فدان خلال عام 2016/2015 إلى نحو 585 ألف فدان خلال عام 2022/2021 بمعدل نمو سنوي بلغ 6.7%، وصاحب هذه الزيادة في المساحة تزايد في الإنتاج من نحو 4.1 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو 7.2 مليون طن عام 2022/2021،

وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 8.9% ويشير نمو إنتاج البطاطس بمعدل يفوق نمو مساحتها إلى زيادة إنتاجية المحصول جدول رقم (2–1).

البصل الطازج: تزايدت مساحته من نحو 164 ألف فدان خلال عام 2016/2015 إلى نحو 240 ألف فدان خلال عام 2022/2021 بمعدل نمو سنوي بلغ 6%، وفي المتوسط شكلت مساحته نحو 9.6% من جملة مساحة أهم الخضروات التصديرية خلال الفترة المذكورة. وفيما يتعلق بإنتاجه فقد تزايد من نحو 2.4 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو 3.6 مليون طن عام 2022/2021 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 5.6% خلال الفترة المذكورة. ويلاحظ أن معدل نمو المساحة أكبر من معدل نمو الإنتاج مما يشير إلى انخفاض إنتاجية المحصول، جدول رقم (2–1).

الفاصوليا الخضراء: بلغت مساحتها نحو 2% من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية كمتوسط خلال الفترة المذكورة، وبلغت أقصى مساحة لها نحو 51 ألف فدان خلال عام 2016/2015، ثم تذبذت مساحتها وتناقصت بمعدل 4.5% خلال فترة الدراسة لتصل إلى أدنى مساحة لها نحو 32.4 ألف فدان عام 2022/2021. وترتب على تناقص المساحة انخفاض الإنتاج من نحو 193 ألف طن خلال عام 2016/2015 إلى نحو 146 ألف طن عام 2022/2021 بمعدل تناقص بلغ نحو 3% سنويا، جدول رقم (2–1).

البطاطا: بلغت مساحتها نحو 1.49% من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية خلال عام 2016/2015، وتزايدت من سنة إلى أخرى لتصل إلى نحو 1.79% خلال عام 2020/2019 ثم أخذت في التناقص لتصل إلى نحو 0.9% خلال عام 2022/2021، وبمعدل تناقص بلغ 1.3% سنويا، وبلغت مساحتها نحو 1.46% كمتوسط من جملة مساحة أهم الخضروات التصديرية خلال الفترة المذكورة. وترتب على تناقص المساحة انخفاض الإنتاج من نحو 455 ألف طن عام 2016/2015 إلى نحو 319 ألف طن عام 2022/2021 بمعدل تناقص بلغ 0.8% سنويا، جدول رقم (2–1).

الطماطم الطازجة: بلغت مساحتها نحو 20.5% من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية خلال عام 2016/2015 وتذبذبت مساحتها من سنة إلى أخرى حتى بلغت نحو 20.2% خلال عام 2019/2018، ثم تناقصت مساحتها إلى نحو 15.5% خلال عام 2022/2021، وبلغ معدل تناقص مساحتها سنويا نحو 2.8%. من ناحية أخرى بلغت مساحتها من جملة مساحة أهم الخضروات التصديرية نحو 18.4% سنويا خلال الفترة المذكورة. ويلاحظ انخفاض إنتاجها في إجمالي إنتاج أهم الخضروات التصديرية من نحو 32.6% في بداية الفترة إلى نحو 23.3% في نهايتها، وبلغ معدل تناقص إنتاج الطماطم خلال فترة الدراسة 2% كمتوسط سنوي، وتشير مقارنة هذا المعدل بمعدل تناقص مساحتها إلى زيادة إنتاجيتها. جدول رقم (2–1).

الفراولة: بلغت مساحتها من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية نحو 1.07% في بداية الفترة، وتزايدت إلى أن وصلت نحو 1.89% في نهايتها، وتزايدت هذه المساحة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 12.7% خلال الفترة المذكورة. وبالنسبة للإنتاج فقد تزايد باستمرار، حيث بلغ نحو 1.69% عام 2016/2015 من جملة إنتاج أهم الخضروات التصديرية، ووصل إلى نحو 2.52% عام 2022/2021، وبلغ معدل النمو السنوي لإنتاج الفراولة خلال الفترة المذكورة نحو 11.6%. وتشير مقارنة هذا المعدل بمعدل نمو مساحتها إلى انخفاض إنتاجيتها. جدول رقم (2-1).

الثوم: بلغت مساحته من إجمالي مساحة أهم الخضروات التصديرية نحو 1.4% في بداية هذه الفترة، وتزايدت مساحتها من سنة إلى أخرى حتى بلغت نحو 2.1% من مساحة الخضروات عام 2022/2021، وبلغ معدل نموه السنوي نحو 7.9%. وبلغت مساحته من جملة مساحة أهم الخضروات التصديرية نحو 1.8% كمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة. وبالنسبة للإنتاج فقد تزايد باستمرار طوال فترة الدراسة، حيث تزايد من نحو 273 ألف طن عام 2016/2015 إلى نحو 522 ألف طن عام 2022/2021، بمعدل نمو سنوي بلغ 10.4%. وبمقارنة هذا المعدل بمعدل نمو مساحته يتبين أن هناك زيادة في إنتاجيته. جدول رقم (2-1).

البطيخ: تناقصت مساحته من نحو 134 ألف فدان عام 2016/2015 إلى نحو 71.2 ألف فدان عام 2022/2021 بمعدل تناقص بلغ نحو 10% سنويا. وبالنسبة للإنتاج فقد تناقص من نحو 1.6 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو مليون طن عام 2022/2021، بمعدل تناقص بلغ نحو 8.1% سنويا. وبمقارنة هذا المعدل بمعدل نمو مساحته يتبين أن هناك زيادة في إنتاجيته. جدول رقم (2-1).

جدول رقم (2-1)

مساحة وإنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الخضروات

خلال الفترة 2016/2015-2022/2021

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
مساحة أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الخضروات (ألف فدان)							
البطاطس	377	415	408	423	461	502	585
البصل الطازج	164	193	198	202	214	241	240
الفاصوليا الخضراء	51	42	41	43	45	41	32.4
البطاطا	32	25	37	32	39	33	21.9
الطماطم	440	396	416	419	380	357	375
الفراولة	23	19	28	32	27	41	45.8
الثوم	30.6	30.9	40.5	38.5	38.9	44.6	50.6

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
مساحة أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الخضروات (ألف فدان)							
البطيخ	134.0	92.1	104.7	99.5	80.2	68.2	71.2
إنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الخضروات (ألف طن)							
البطاطس	4,113	4,841	4,960	5,200	6,786	6,274	7,210
البصل الطازج	2,449	2,952	3,018	3,069	3,142	3,575	3,624
الفاصوليا الخضراء	193	176	168	177	175	171	146
البطاطا	455	355	497	447	531	491	319
الطماطم	7,321	6,729	6,778	6,796	6,494	6,389	6,368
الفراولة	379	319	445	545	438	664	689
الثوم	273	289.7	348.7	362.6	376.8	446	522
البطيخ	1,646	1,232	1,432	1,400	1,129	932	1,000

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017–2023.

2–1–2 الكميات المنتجة من أهم محاصيل الفاكهة التصديرية

يوضح الشكل رقم (2-3) المساحات المنزرعة من أهم حاصلات الفاكهة التصديرية مقارنة إجمالي مساحة الفاكهة خلال الفترة 2016/2015–2022/2021، والذي يتبين منه أن نسبة المساحة المنزرعة أهم حاصلات الفاكهة التصديرية بلغت نحو 92.9% كمتوسط من جملة مساحة الفاكهة للفترة المذكورة، وبلغت أقصى مساحة لهذه المجموعة نحو 1.63 مليون فدان خلال عام 2022/2021 بينما بلغت أدنى مساحة نحو 1.28 مليون فدان عام 2016/2015. من ناحية أخرى تزايد جملة إنتاج هذه المحاصيل من نحو 10.1 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو 11.9 مليون طن عام 2022/2021، ويشكل إنتاج هذه المحاصيل ما نسبته 90.8% كمتوسط سنوي من جملة إنتاج محاصيل الفاكهة خلال الفترة 2016/2015-2022/2021 شكل رقم (2–4)

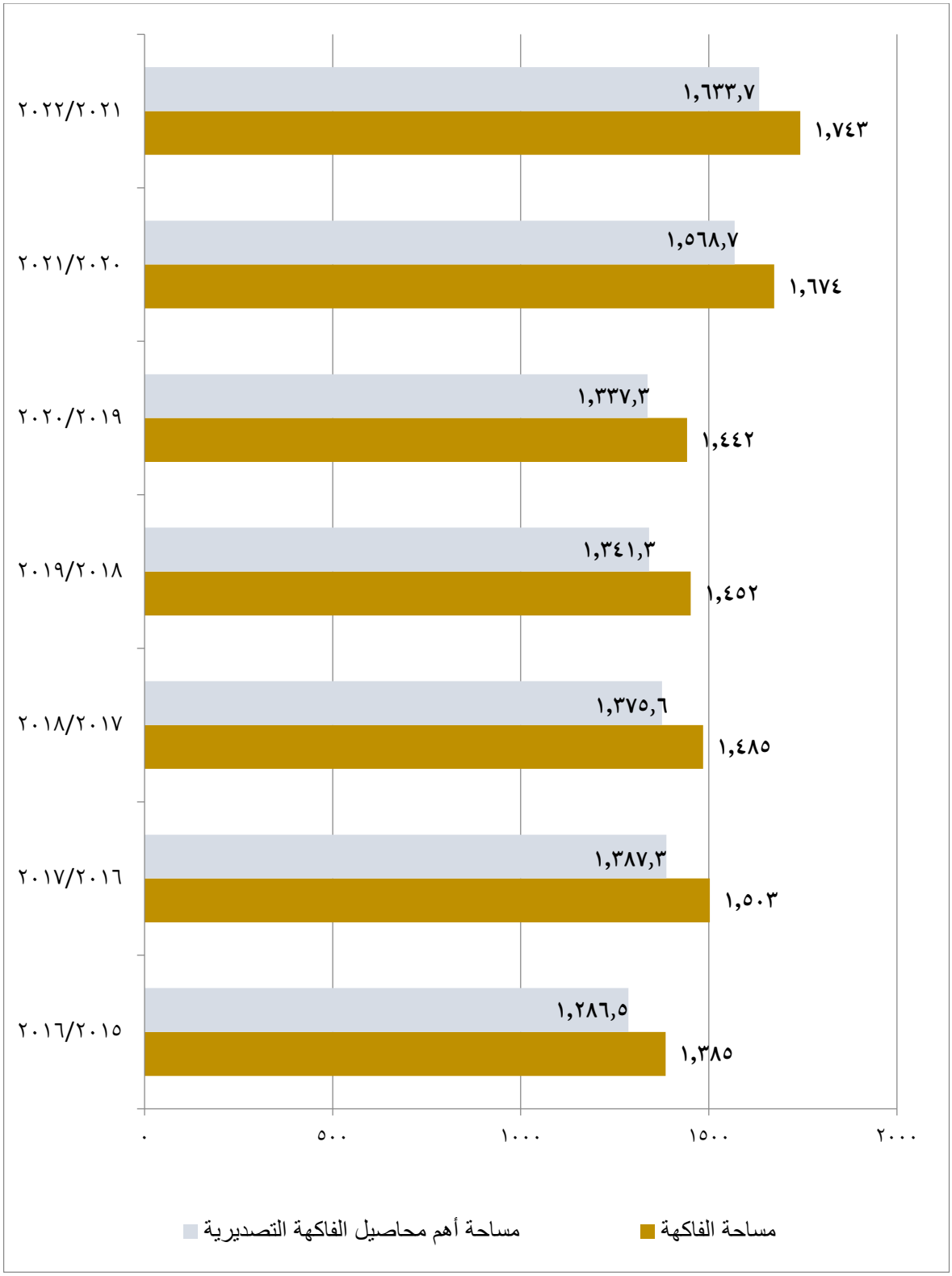

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017-2023

شكل رقم (2-3)

المساحة المنزرعة لمجموعة محاصيل الفاكهة التصديرية مقارنة بإجمالي مساحة الفاكهة

(ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2022/2021

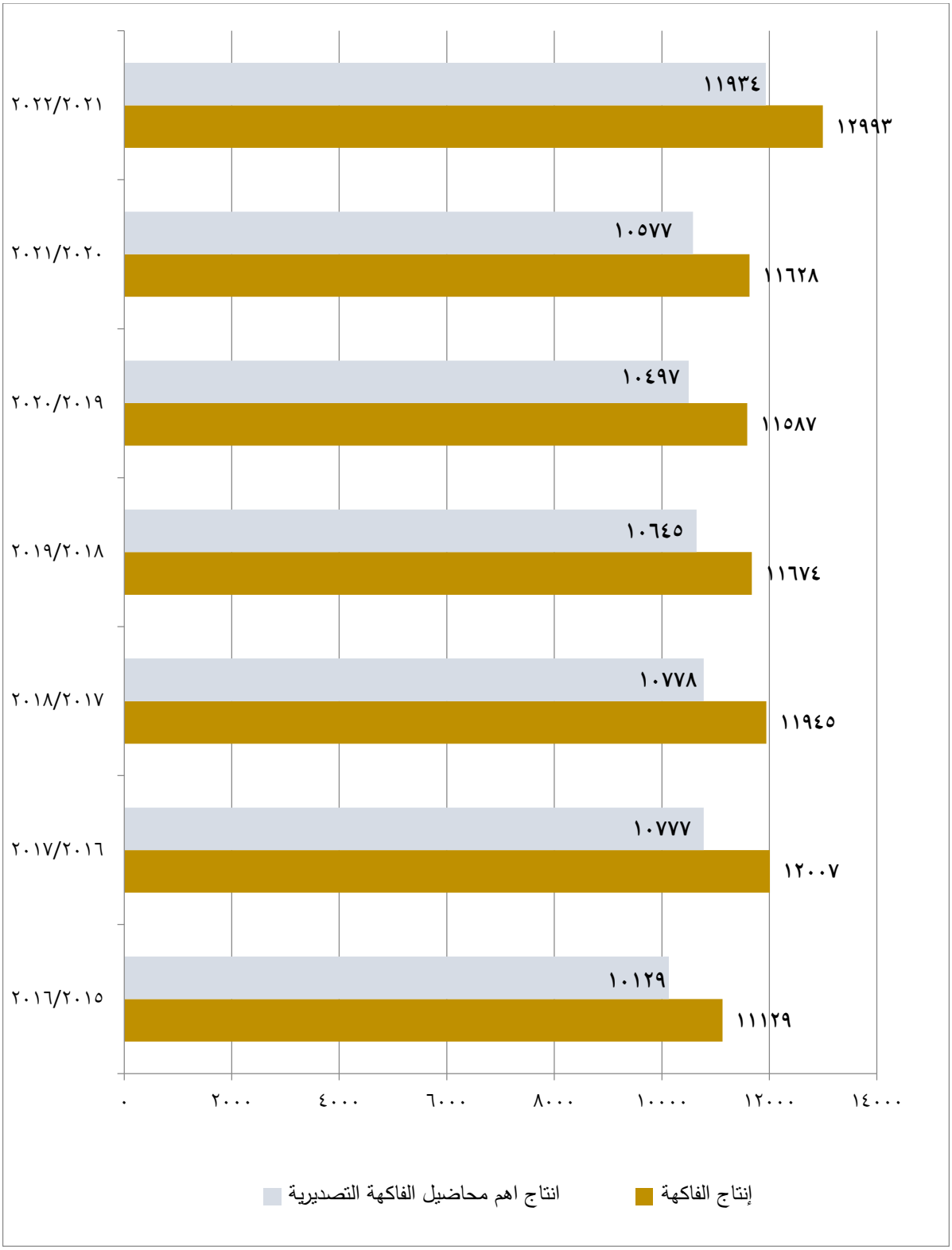

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017–2023

شكل رقم (2–4)

إنتاج مجموعة محاصيل الفاكهة التصديرية مقارنة بإجمالي إنتاج الفاكهة (ألف طن)

خلال الفترة 2016/2015–2022/2021

وبتحليل المساحات المنزرعة من محاصيل الفاكهة التصديرية ومقارنة هذه المساحات بالإنتاج تبين ما يلي:

الموالح: تضم الموالح كل من البرتقال واليوسفي، والليمون المالح، (تركز الدراسة على البرتقال الذي يمثل النسبة الأكبر في صادرات الموالح) شكلت مساحتها من إجمالي مساحة الفاكهة نحو 30.2% في عام 2016/2015، ثم تناقصت بنسب ضئيلة لتبلغ نحو 29.8% من جملة مساحة الفاكهة عام 2022/2021، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 29.3%. ويشكل محصول البرتقال النسبة الأكبر من مساحة الموالح نحو 68.3% من جملة مساحتها كمتوسط خلال الفترة المذكورة. وقد تزايدت مساحته خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 0.84%

وبالنسبة للإنتاج فقد تزايد إنتاج البرتقال من نحو 2.9 مليون طن عام 2016/2015 إلى نحو 3.2 مليون طن عام 2022/2021، بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 8.7%، وبمقارنة متوسط إنتاجه بمتوسط مساحته المزروعة يتبين ارتفاع إنتاجيته، جدول رقم (2-2).

العنب: بلغت مساحته نحو 184 ألف فدان بما يعادل 13.3% من إجمالي مساحة الفاكهة في عام 2016/2015، وأخذت مساحته في التذبذب من سنة إلى أخرى حتى بلغت نسبتها نحو 9.3% كأدنى نسبة من مساحة الفاكهة عام 2020/2019، ثم تزايدت لتبلغ 186.4 ألف فدان بما يعادل نحو 10.7% من مساحة الفاكهة عام 2022/2021. وبصفة عامة بلغ معدل نمو مساحة العنب نحو 2.4% خلال عام 2022/2021 مقارنة بمساحته 2016/2015. وبالنسبة للإنتاج فقد تزايد من نحو 1,691 ألف طن عام 2016/2015 إلى نحو 1,791 ألف طن عام 2022/2021، بمعدل تزايد بلغ نحو 5.9% خلال عام 2022/2021 مقارنة بإنتاجه عام 2016/2015.، وبمقارنة متوسط إنتاجه بمتوسط مساحته المزروعة يتبين ارتفاع إنتاجيته. جدول رقم (2-2).

المانجو: تزايدت مساحتها من نحو 234 ألف فدان عام 2016/2015 إلى نحو 327 ألف فدان عام 2022/2021 بمعدل تزايد بلغ 39.6%، خلال عام 2022/2021 مقارنة بمساحتها عام 2016/2015. كما تزايد إنتاجها من نحو 961 ألف طن عام 2016/2015 إلى نحو 1.3 مليون طن عام 2022/2021، بمعدل تزايد بلغ 33.2% خلال عام 2022/2021 مقارنة بإنتاجها عام 2016/2015، وبمقارنة معدل نمو إنتاجها بمعدل نمو مساحتها المزروعة يتبين انخفاض إنتاجيتها. جدول رقم (2-2).

الرمان: سجلت مساحة الرمان تزايدت سنوية حيث تزايدت من 33 ألف فدان عام 2016/2015 إلى نحو 83.2 ألف فدان عام 2022/2021، بمعدل تزايد بلغ 152.1% خلال عام 2022/2021 مقارنة بمساحتها عام 2016/2015. كما تزايد إنتاجها من نحو 269 ألف طن عام 2016/2015 إلى نحو 995 ألف طن عام 2022/2021، بمعدل تزايد بلغ 269.9% خلال عام 2022/2021 مقارنة بإنتاجها عام 2016/2015، وبمقارنة معدل نمو إنتاجها بمعدل نمو مساحتها المزروعة يتبين ارتفاع إنتاجيتها. جدول رقم (2-2).

جدول رقم (2-2)

مساحة وإنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الفاكهة خلال الفترة 2022/2021-2016/2015

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
مساحة أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الفاكهة (ألف فدان)							
مساحة الفاكهة	1385	1503	1485	1452	1442	1674	1743
الموالح	418	444	425	414	423	492	519.8
البرتقال	277	306.9	296.5	291.9	292.7	329.7	344.8
اليوسفي	106.1	100.8	93.3	90.2	93.8	121.3	128.1
الليمون المالح	34.4	35.6	34.8	31.2	36.8	40.8	44.8
العنب	184	186	177	175	134	184	186.4
المانجو	234	265	272	262	279	321	326.6
الرمان	33	49	77	77	78	79.9	83.2
إنتاج أهم المحاصيل التصديرية من مجموعة الفاكهة (ألف طن)							
الموالح	4269	4448	4326	4241	4333	4493	4708
البرتقال	2939	3148	3086	3067	3104	3173	3160
العنب	1691	1734	1641	1595	1184	1472	1791
المانجو	961	1066	1095	1092	1204	766	1280
الرمان	269	381	630	650	672	673	995

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017-2023

بعد التعرف على هيكل مساحة وإنتاج أهم المحاصيل التصديرية خلال الفترة 2022/2021-2016/2015، والذي تبين من خلاله أن هناك بعضا من محاصيل الخضروات والفاكهة ارتفعت إنتاجيتها مثل البطاطس، والبطاطا، والطماطم، والثوم، البرتقال، والعنب، والرمان، مقابل انخفاض في إنتاجية البصل، والفاصوليا الخضراء، والفراولة، والبطيخ، المانجو وتعكس زيادة الإنتاجية القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي، وتحقيق عائد اقتصادي أعلى للمزارعين، وزيادة كمية الصادرات. بينما تؤثر انخفاض الإنتاجية على الكميات المنتجة ومن ثم الاستهلاك المحلي والتصدير، لذلك من الضروري الوقوف على أسباب هذه الظاهرة وعلاجها من خلال الإرشاد والمراكز البحثية، وفي هذا الصدد يقترح ما يلي:

- اتباع تركيب محصولي في الأراضي الجديدة في صالح هذه المحاصيل مما يؤدي إلى زيادة مساحتها بما يتناسب مع أهداف زيادة صادراتها.

- تفعيل دور المعاهد والجهات البحثية المتصلة بالعملية الإنتاجية لكل من الفاكهة والخضروات، واللذان يغطي نشاطهما البحثي وضع الخطط والبرامج البحثية وتنفيذها، التي من شأنها استنباط سلالات جديدة من هذه المحاصيل أكثر إنتاجية، حيث يساهم البحث العلمي بشكل عام في تقديم اقتراحات بتطوير تكنولوجيات وأساليب الإنتاج وإضافة ما قد يتواجد من ابتكارات بغرض تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، مع التخفيف من حدة قيود الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، المناخ). وأهم مشكلة تواجه هذا التفعيل هي تقليص موازنتها السنوية، حيث شكلت نسبة ما هو مخصص للبحث العلمي في المجال الزراعي تحديدا مخصصات كل من مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء، وهى من أهم الجهات المنوط لها ابتكار سلالات جديدة نحو 0.4% من الناتج المحلي الزراعي في المتوسط سنويا خلال الفترة 2017/2016 -2021/2020 (معهد التخطيط القومي، 2022) في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة نحو 2.5- 3% في الدول المتقدمة، والعديد من الدول النامية. كما تتضح هذه المشكلة عند النظر إلى هيكل هذه الموازنة، حيث تستنفذ الرواتب الجزء الأكبر من هذه المخصصات الضئيلة في الأساس، فبلغت حصة هذه المرتبات في حالة مركز البحوث الزراعية 81.0% في المتوسط سنويا خلال الفترة 2017/2016 – 2021/2020 ولم تشكل تكاليف التشغيل والاستثمارات سوى 13.4%، 5.6% من هذه المخصصات لكل منهما على الترتيب. وتعد تكاليف التشغيل والاستثمارات عصب العملية البحثية (البرامج والأنشطة البحثية) ومن ثم يؤثر حجم الإنفاق عليهما على مخرجات هذه البرامج (معهد التخطيط القومي، 2022).
- تفعيل دور الإرشاد، حيث إن الاعتماد على البحث العلمي وحده ليس كافيا، فلا بد من توافر جهاز إرشادي فاعل ومتجاوب لتجد نتائج البحث العلمي طريقها من خلاله إلى المنتج الزراعي، فالإرشاد الزراعي يعد من أهم مقومات تحقيق المردود من نتائج البحوث الزراعية. فعلى سبيل المثال يعد استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل الزراعية تتميز بارتفاع إنتاجيتها وملائمتها للظروف البيئية السائدة من أهم سمات التطور في الزراعة، إلا أنه وفي أغلب الأحيان قد تتميز الأصناف الجديدة المستنبطة بتباين كبير فيما بينها من ناحية والأصناف السابقة من ناحية أخرى من حيث الطرق المناسبة لإعداد الأرض للزراعة، ومواعيد الزراعة، والحصاد، إلى جانب التباين في المعاملات الزراعية مثل كميات التقاوي، ومعدلات التسميد، ومعدلات الري وطرق خدمة المحصول، وعليه فإذا لم يصاحب زراعة الأصناف الجديدة تطبيق طرق الخدمة والمعاملات المطلوبة، فكثيرا لا تحقق النتائج المستهدفة، بل قد تحقق هذه الأصناف مستويات إنتاجية أدنى عنها في حالة الأصناف السابقة (معهد التخطيط القومي، 1993).
- يعد عدم تعيين مرشدين زراعيين منذ عام (1986) من أهم مؤشرات تراجع عملية الإرشاد الزراعي واهتمام الحكومة بها، وهذا ما أشارت إليه استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (وزارة الزراعة، 2019)، حيث أصبح التسلسل الهرمي للكوادر البشرية العاملة في مجالات الإرشاد يعاني من الاختلال.

2-1-3 الكميات المنتجة من أهم السلع الغذائية المجمدة والمحفوظة التصديرية

يوضح الجدول (2-3) الكميات المنتجة من أهم السلع الغذائية المجمدة والمحفوظة من الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2016/2015-2021/2020، حيث بلغ إجمالي إنتاج الخضروات المجمدة والمحفوظة نحو 254.1 ألف طن كمتوسط للفترة المذكورة، منها خضروات مجمدة بنحو 212.7 ألف طن في المتوسط سنويا، والمحفوظة بنحو 41.4 ألف طن خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ من الجدول أن البطاطس أفضل حالا، حيث بلغ إنتاج البطاطس نصف المقلية والمجمدة نحو 200.2 ألف طن في المتوسط سنويا، وإنتاج رقائق البطاطس نحو 873.8 ألف طن في المتوسط سنويا، بإجمالي نحو 1074.0 ألف طن في المتوسط سنويا خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك التحسن في المقام الأول إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي من هذا الصنف المصنع من البطاطس.

بينما بلغ المتوسط السنوي لإنتاج كل من صلصة الطماطم 139.5 ألف طن، والبقوليات المحفوظة، وعصائر الفواكة، وزيت فول الصويا المكرر، والسكر المكرر، والعسل الأسود والمكرونة 353.5، 397.7، 319.1، 2269.9، 173.2، 1190.7 ألف طن لكل منها على الترتيب، وسجلت الكميات المنتجة من بقية السلع قيم متواضعة كما هو وارد بالجدول رقم (2-3)

جدول رقم (2-3)

الكميات المنتجة (ألف طن) من أهم السلع الغذائية خلال الفترة 2016/2015-2021/2020

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	المتوسط
خضروات مجمدة	222	272	225	217	245	95.32	212.7
خضروات محفوظة	34	9	65	13	14	113.6	41.4
بصل مجفف	43.8	43.9	27.1	14.2	15.9	14.1	26.5
البطاطس نصف مقلية	122	108	120	254	286	311	200.2
البطاطس رقائق	639	349	545	1129	1271	1310	873.8
هريس طماطم	50	50	108	230	260	139	139.5
بقوليات محفوظة	260.1	269.9	386.6	314.3	353.4	536.9	353.5
عصائر فواكه وخضروات	266.9	286.9	680.1	378.9	427.6	345.6	397.7
فاكهة مجمدة	5	8	13	17	19	21	13.8
فواكه محفوظة أخرى	6.6	5.7	15.7	12.7	13.2	57.7	18.6
مربات	15.8	32.6	54.0	86.7	96.2	20.0	50.9
بلح مجفف وعجوة	1.5	1.5	57.1	92.3	103.9	282.6	89.8
زيت فول صويا مكرر	54.3	54.3	170.4	699.4	786.9	149.1	319.1

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	المتوسط
سكر قصب مكرر	2137.9	2081	3376.6	2477.6	1815.8	1730.3	2269.9
عسل أسود	35.7	35.9	94.4	212.5	215.5	444.9	173.2
مكرونة	464	463	771	1544	1738	2164	1190.7

المصدر: جمعت من، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم السلع الصناعية القطاع العام/الأعمال العام والقطاع الخاص، أعداد متفرقة، 2017-2023

2-2 الكميات المصنعة من أهم السلع التصديرية الغذائية

نظرا لعدم توافر إحصاءات عن تصنيع أهم المحاصيل التصديرية حسب التبويب السابق فإن تحليل هذا الجزء سيعتمد على التبويب الذي يتناول الخضروات والفاكهة بصفة عامة، خاصة وأن أهم المحاصيل التصديرية تشكل الجزء الأكبر من إنتاج كل من الخضروات والفاكهة – كما أوضح الجزء السابق – بالإضافة إلى بعض المحاصيل التي تتوافر عنها بيانات – كما جاء في نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

2-2-1 الكميات المصنعة من الخضروات المجمدة والمحفوظة

تنطوي عملية تصنيع السلع الغذائية على إبعاد بعض أجزاء من المحصول من ناحية، وإضافة بعض المواد اللازمة للتصنيع من ناحية أخرى، وحتى يمكن الوصول لحجم إنتاج المحصول الطازج الذي تم استخدامه لإنتاج الكمية المصنعة من هذا المحصول تم استخدام ما يسمى بمعامل استخراج الغذاء والذي تم حسابه في دراسة (معهد التخطيط القومي، 2022) حيث يقدر هذا المعامل بنحو 0.90 للفاكهة المجمدة، 0.94 للفاكهة المحفوظة، 0.73 للخضروات المجمدة، 0.97 للخضروات المحفوظة، 0.98 للفاصوليا المحفوظة، 0.89 للبطاطس المجمدة والرقائق، 0.93 لصلصة الطماطم، 0.92 للبصل المجفف.

وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (2-4) كميات الإنتاج من الخضروات المستخدمة في التصنيع، وذلك خلال الفترة 2016/2015-2022/2021، والذي يتبين منه ما يلي:

- بلغ ما تم استخدامه من الإنتاج الكلي للخضروات نحو 1.40% في تصنيع الخضروات بشقيها المجمدة والمحفوظة كمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة.
- استخدمت نحو 1.61% من جملة إنتاج الفاصوليا الطازجة في تصنيع الفاصوليا المحفوظة.
- استخدم أكثر من خمس إنتاج البطاطس الطازجة في عملية التصنيع بشقيها: نصف المقلية والرقائق، والسبب في ذلك يرجع لإقبال المستهلك المحلي على هذا النوع من المنتج، وأيضا فإن جزءا ليس بالقليل من إنتاج البطاطس يتم تصديره في صورة طازجة.
- استخدم نحو 2.27% من جملة إنتاج الطماطم الطازجة في تصنيع صلصلة الطماطم.

- استخدم نحو 0.97% من الإنتاج الطازج لمحصول البصل في عملية التصنيع (بصل مجفف) والسبب وراء ذلك أن الجزء الأكبر من الإنتاج يتم تصديره في صورة طازجة، حيث تحتل مصر المركز الثالث عالميا في تصدير البصل وفق مركز تحديث الصناعة.

جدول رقم (2-4)

كمية الإنتاج الطازج من الخضروات المستخدمة في التصنيع خلال الفترة 2016/2015 -2022/2021

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
الخضروات المجمدة							
المستخدم في التصنيع	304.11	372.61	308.2	297.3	335.6	130.6	291.4
(%) من الإنتاج الكلي	1.35	1.66	1.35	1.26	1.38	0.52	1.07
الخضروات المحفوظة							
المستخدم في التصنيع	34.0	9.0	65.0	13.0	14.0	113.6	41.4
(%) من الإنتاج الكلي	0.16	0.04	0.29	0.06	0.06	0.47	0.16
الفاصوليا المحفوظة							
المستخدم في **التصنيع**	1.0	9.2	1.0	2.1	2.1	2.11	2.2
(%) من الإنتاج الكلي	0.52	5.3	0.59	1.18	1.2	1.20	1.31
البطاطس نصف المقلية والمجمدة							
المستخدم في التصنيع	137.1	121.35	134.8	285.4	321.4	349.4	224.9
(%) من الإنتاج الكلي	3.33	2.28	2.72	5.49	4.74	5.57	3.12
البطاطس رقائق							
المستخدم في التصنيع	718.0	392.1	612.4	1268.5	1428.1	1471.9	981.8
(%) من الإنتاج الكلي	17.46	8.09	12.34	24.39	21.04	23.46	13.62
إجمالي البطاطس							
المستخدم في التصنيع	855.1	513.45	747.2	1553.9	1749.5	1821.3	1206.7
(%) من الإنتاج الكلي	20.79	10.37	15.06	29.88	25.78	29.03	16.74
هريس صلصة الطماطم							
المستخدم في التصنيع	53.76	53.7	116.13	247.3	279.6	149.5	150
(%) من الإنتاج الكلي	0.73	0.80	1.71	3.64	4.31	2.34	2.36
البصل المجفف							
المستخدم في التصنيع	47.61	47.72	29.46	15.43	17.28	15.33	28.8
(%) من الإنتاج الكلي	1.94	1.62	0.98	0.50	0.55	0.43	0.79

المصدر: حسبت من جدول رقم (2-1)، وجدول رقم (2-3)

2-2-2 الكميات المصنعة من الفواكه المجمدة والمحفوظة

تشمل الفواكه المصنعة كل من الفاكهة المجمدة والفاكهة المحفوظة، وقد بلغ إجمالي إنتاج الفاكهة المصنعة نحو 32.4 ألف طن كمتوسط للفترة 2016/2015-2021/2020، وهو ما يعد جزءا قليلا جدا من إنتاج الفاكهة، وبلغت نسبة إنتاج الفاكهة المجمدة في جملة الفاكهة المصنعة نحو 42.6%، وإنتاج الفاكهة المحفوظة نحو 57.3%، وبلغ متوسط إنتاج عصائر الفواكه نحو 397.7 ألف طن جدول رقم (2-5).

جدول رقم (2-5)

تطور كمية الفاكهة المصنعة (ألف طن) خلال الفترة 2016/2015-2021/2020

البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
عصائر فواكه	266.9	286.9	680.1	378.9	427.6	345.6
فاكهة مجمدة	5	8	13	17	19	21
فواكه محفوظة	6.6	5.7	15.7	12.7	13.2	57.7

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي قطاع خاص وقطاع عام، سنوات مختلفة.

ويوضح الجدول رقم (2-6) أن الجزء من الإنتاج الطازج الذي استخدم في تصنيع الفاكهة بشقيها المجمدة والمحفوظة لم يتجاوز 0.25% من إجمالي إنتاج الفاكهة الطازجة في المتوسط سنويا خلال الفترة 2016/2015-2022/2021، والسبب في تدني هذه النسبة أن الجزء الأكبر من إنتاج الفاكهة يتمثل في إنتاج الموالح التي يتم تصديرها في صورة طازجة لما تتمتع فيه مصر من ميزة نسبية، حيث تحتل مصر المركز الأول عالميا في تصدير البرتقال وفق مركز تحديث الصناعة (www.imc-egpt.org).

جدول رقم (2-6)

كمية الإنتاج الطازج من الفاكهة المستخدمة في التصنيع خلال الفترة 2016/2015 - 2022/2021

البيان	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
الفواكة المجمدة							
المستخدم في التصنيع	5.6	8.9	14.4	18.9	21.1	23.3	15.3
(%) من الإنتاج الكلي	0.05	0.07	0.12	0.16	0.18	0.20	0.12
الفواكة المحفوظة							
المستخدم في التصنيع	7.02	6.06	16.7	13.5	14.0	61.4	19.8
(%) من الإنتاج الكلي	0.06	0.05	0.14	0.11	0.12	0.52	0.15
إجمالي الفاكهة							
المستخدم في التصنيع	12.62	14.96	31.1	32.4	35.1	84.7	35.1
(%) من الإنتاج الكلي	0.11	0.12	0.26	0.27	0.3	0.72	0.27

المصدر: حسبت من جدول رقم (2-1)، وجدول رقم (2-5)

مما سبق يتضح إن ضآلة عملية التصنيع في مجال الفاكهة والخضروات التي تشكل فيما بينها أهم المحاصيل التصديرية لا تتناسب مع إمكانيات مصر التصديرية وخاصة الخضروات، ويعزى ذلك لعدم وجود منشآت تصنيع كافية من حيث الطاقة الإنتاجية والأماكن المناسبة لتواجدها بالقرب من مناطق إنتاج الخضروات والفاكهة. ويتطلب ذلك تشجيع الاستثمار في إقامة المزيد من منشآت تجهيز الفاكهة والخضروات وحفظها في أماكن تركز إنتاج محاصيل الفاكهة والخضروات، وخاصة في الأراضي الجديدة والتي تعد بيئة مناسبة من حيث إمكانية توحيد وتخصيص مساحات مناسبة لإنتاج منتج مناسب كميا ونوعيا لإقامة هذه المنشآت وتشغيلها. وذلك عكس ما هو موجود في أماكن الإنتاج في الأراضي القديمة من تشتت مناطق إنتاج المنتجات اللازمة لتشغيل هذه المنشآت. كما أن التوسع في إقامة هذه المنشآت في أماكن تركز زراعة هذه المحاصيل في الأراضي الجديدة يساهم في التقليل من نسبة الفاقد من المحاصيل الزراعية في أثناء تداولها بدءا من المنتج حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، وهي نسبة كبيرة تقدر بنحو 30.0%، من إنتاج الخضروات والفاكهة، وهو ما يشكل فرصا إضافية لزيادة الإنتاج المعد للتصدير.

2-3 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية والغذائية

يوضح الجدول رقم (2-7) قيمة الصادرات الكلية وكل من الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2015-2022، والذي يتبين منه تناقص قيمة الصادرات الزراعية من نحو 2.9 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 2.3 مليار دولار عام 2019، ثم أخذت في التزايد من نحو 2.7 مليار دولار عام 2020 إلى نحو 4.5 مليار دولار عام 2022. وتشكل الصادرات الزراعية نحو 9.6% من جملة الصادرات الكلية كمتوسط خلال الفترة المذكورة. وبالنسبة للصادرات الغذائية يلاحظ تذبذب قيمتها خلال الفترة المذكورة مسجلة أعلى قيمة لها نحو 4.4 مليار دولار عام 2021 بينما كانت أدنى قيمة لها نحو 2.9 مليار دولار عام 2017، وتساهم الصادرات الغذائية بنحو 11.9% في الصادرات الكلية كمتوسط للفترة المذكورة. وبصفة عامة تشكل قيمة الصادرات الزراعية والغذائية نحو 21.5% من قيمة الصادرات الكلية كمتوسط خلال نفس الفترة.

جدول رقم (2-7)

الصادرات الزراعية المصرية من أهم السلع الغذائية (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الكلية	21986.7	22501.7	26285.7	29303.9	30505.3	29322.9	43636.9	52115.7
الصادرات الزراعية	2929.6	2641.1	2622.5	2350.4	2300.4	2698.2	3739.9	4526.2
الصادرات الغذائية	4305.7	3071.0	2990.7	3078.6	3524.8	3440.6	4386.5	3887.5

المصدر: جمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد متفرقة، 2017-2023

2-3-1 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية

يوضح الجدول رقم (2-8) قيمة صادرات أهم محاصيل الخضر والفاكهة الطازجة خلال الفترة 2015-2022، والذي يتبين أن مجموعة محاصيل الخضر والفاكهة محل الدراسة شكلت ما قيمته 1.8 مليار دولار بنسبة تعادل نحو 60% من جملة الصادرات الزراعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة.

الصادرات الزراعية من مجموعة الخضروات: تأتي صادرات البطاطس في المرتبة الأولى من جملة صادرات مجموعة الخضروات الطازجة بقيمة بلغت نحو 245 مليون دولار كمتوسط للفترة المذكورة، تليها صادرات البصل الطازج بقيمة بلغت في المتوسط نحو 178.9 مليون دولار، ثم الفراولة، والطماطم، والبطاطا، والفاصوليا الخضراء، والثوم، والبطيخ بقيم بلغت 90.1، 42.4، 37.4، 32.2،22.5،9.2 مليون دولار على الترتيب. جدول رقم (2-8) كما يوضح الشكل رقم (2-5) نسبة مساهمة صادرات الخضر الطازجة في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة المذكورة.

الصادرات الزراعية من مجموعة الفاكهة: تأتي صادرات البرتقال في المرتبة الأولى لصادرات هذه المجموعة بقيمة بلغت نحو 622.3 مليون دولار كمتوسط للفترة المذكورة، تليها صادرات العنب بقيمة بلغت في المتوسط نحو 241 مليون دولار، ثم الرمان بقيمة 47.9 مليون دولار، والمانجو 48.1 مليون دولار، واليوسفي 86.5 مليون دولار، والليمون الحامض 33.9 مليون دولار، والتمر 12.7 مليون دولار، جدول رقم (2-8) ويوضح الشكل رقم (2-5) نسبة مساهمة صادرات الفاكهة الطازجة في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة المذكورة.

جدول رقم (2-8)

تطور قيمة الصادرات الزراعية الطازجة لمجموعتي الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة الصادرات الزراعية من مجموعة الخضروات (مليون دولار)								
البطاطس	236.2	176.3	272.7	206.9	266.2	227.3	203.5	370.8
البصل الطازج	269.3	210.1	205.6	116.4	231.3	137.1	87.5	173.5
الفاصوليا الخضراء	48.8	43.9	37.5	33.1	27.5	30.0	32.4	4.4
البطاطا	14.3	15.9	16.8	23.6	48.4	46.1	54.8	79.2
الطماطم	72.9	65.9	31.7	41.7	48.9	40.4	26.3	11.4
الفراولة	74.2	98.7	90.0	73.6	86.7	78.5	109.7	109
الثوم	5.45	15.2	27.03	12.7	28.5	38.1	24.7	28.2
البطيخ	16.2	19.4	17.2	8.2	4.5	4.5	3.2	0.69
قيمة الصادرات الزراعية من مجموعة الفاكهة (مليون دولار)								
البرتقال	491.3	521.4	545.3	662.5	750.6	651.4	646.5	709.3
اليوسفي	33.8	36.5	51.1	59.6	17.8	91.9	79.6	13.1

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ليمون حامض	14.5	22.3	24.8	27.1	31.2	43.1	44.5	63.8
العنب	245.6	248.3	234.0	219.0	233.9	232.4	252.8	260.5
المانجو	39.6	54.9	51.1	30.7	36.6	38.2	90.6	43.2
الرمان	115.2	127.8	97.8	72.3	67.5	63.9	70.2	77.1
تمر طازج	21.5	27.4	29.6	31.4	27.5	16.2	9.9	10.4
جوافة	21.9	21.3	16.2	5.6	7.8	6.6	8.7	13.7

المصدر: جمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد 2017–2023

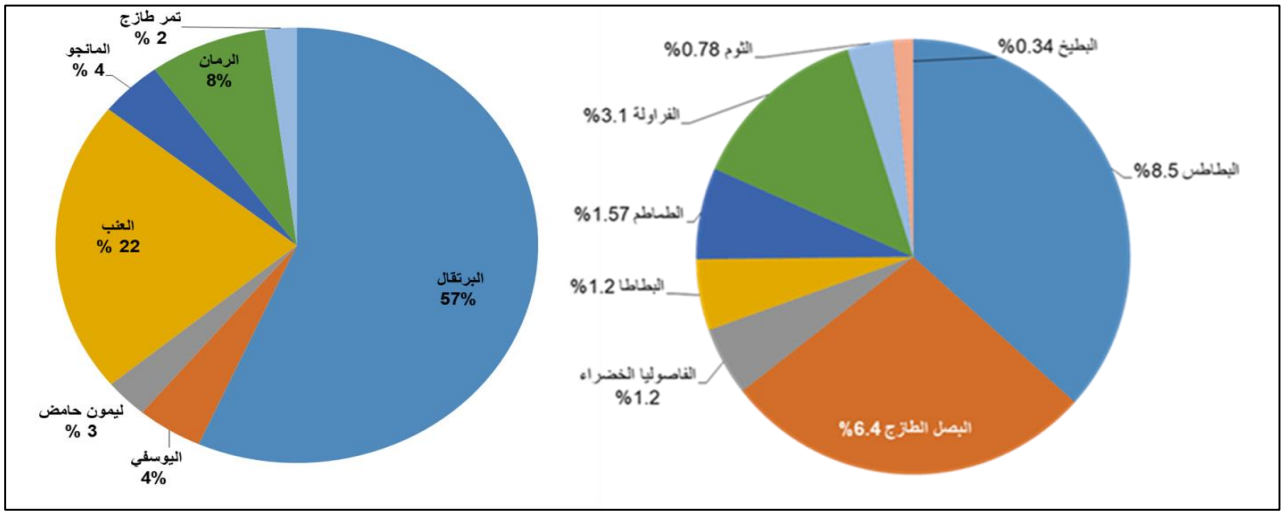

شكل رقم (2–5)

التوزيع النسبي لصادرات الخضر والفاكهة في قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة 2015–2022

2–3–2 الهيكل السلعي لأهم الصادرات الغذائية

يوضح الشكل رقم (2-6) قيمة الصادرات الغذائية من أهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال الفترة 2015-2022، والذي يتبين منه أن مجموعة محاصيل الخضر والفاكهة محل الدراسة شكلت ما قيمته 940.5 مليون دولار بنسبة تعادل نحو 26.2% من جملة الصادرات الغذائية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة.

ساهمت صادرات مجموعة الخضروات بنحو 49.3% من هذه القيمة أي ما يعادل 463.1 مليون دولار، ومجموعة الفاكهة بنحو 50.7% من هذه القيمة بما يعادل 477.4 مليون دولار

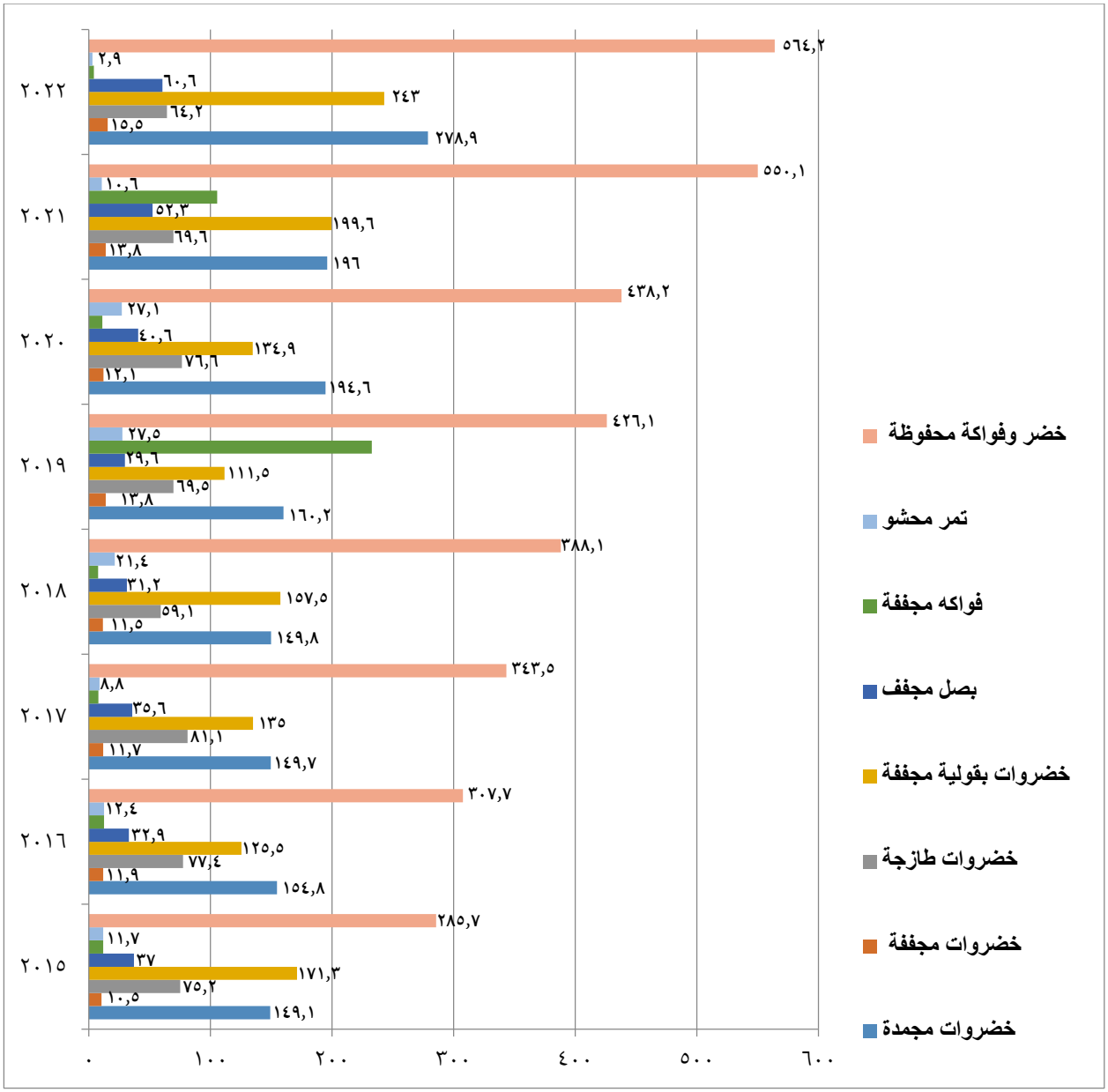

المصدر: جمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد مختلفة 2017-2023

شكل رقم (2-6)

تطور قيم أهم الصادرات الغذائية المصرية من محاصيل الخضر والفاكهة (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022

الفصل الثالث

الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في أهم الأسواق الأفريقية

تمهيد:

يستهدف هذا الفصل في الجزء الأول منه التعرف على هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية في الأسواق الأفريقية، وتأتي في مقدمة هذه الأسواق دول منطقة حوض النيل التي تشكل أهمية قصوى لمصالح الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتفاقيات التجارية مع مصر مثل دول تجمع الكوميسا، ودول تجمع الساحل والصحراء، حيث تمنح هذه الاتفاقيات لمصر تفضيلات ومزايا لصادراتها.

ويركز الجزء الثاني على تحليل الوضع الراهن للصادارت الزراعية والغذائية بالتفصيل في الدول الأعضاء في منطقة حوض النيل، والكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء (كل دولة على حدة). ولتنوع الصادرات واختلافها من عام لأخر، وكثافة عدد الدول سوف يعتمد على بيانات عام 2022 – آخر بيانات متاحة– ونعتبرها سنة الأساس التي يستدل منها على الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية.

3-1 التجارة الخارجية الكلية بين مصر والقارة الأفريقية

تزايدت قيمة الصادرات المصرية الكلية من نحو 21.9 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 52.1 مليار دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ 137% من قيمة الصادرات المصرية الكلية عام 2015، كما تزايدت قيمة الواردات المصرية الكلية من نحو 74.3 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 96.2 مليار دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ 29.3% من قيمة الواردات المصرية الكلية عام 2015، جدول رقم (3-1)

3-1-1 الصادرات المصرية للقارة الأفريقية

تزايدت قيمة الصادرات المصرية إلى دول القارة الأفريقية من نحو 1.1 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 2.1 مليار دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ 80.7% من قيمة الصادرات المصرية لأفريقية عام 2015، وعلى الرغم من الزيادة في قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا إلا أن نسبتها في جملة الصادرات الكلية تناقصت من نحو 5.2% عام 2015 إلى نحو 3.9% عام 2022، مما يشير إلى ضعف النمو في جملة الصادرات للدول الأفريقية مقارنة بالنمو في إجمالي صادرات مصر التي حققت نموا بلغ نحو 137% خلال عام 2022 مقارنة بقيمتها عام 2015، جدول رقم (3-1)، وشكل رقم (3-1)

3-1-2 الواردات المصرية من القارة الأفريقية

تزايد قيمة الواردات المصرية من دول القارة الأفريقية من نحو 765 مليون دولار عام 2015 إلى نحو 1.5 مليار دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ 94% من قيمة الواردات المصرية من أفريقيا عام 2015، وعلى الرغم من

الزيادة في قيمة الواردات المصرية من أفريقيا إلا أن نسبتها في جملة الواردات الكلية ظلت متدنية طوال فترة الدراسة إذ بلغت نحو 1.4% من جملة الواردات المصرية كمتوسط، جدول رقم (3-1) وشكل رقم (3-1).

3-1-3 الميزان التجاري بين مصر والقارة الأفريقية

سجل الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات) بين مصر ودول القارة الأفريقية فائض تزايد من 376 مليون دولار عام 2015 إلى نحو 577 مليون دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ نحو 53.5% من قيمته عام 2015، جدول رقم (3-1).

3-1-4 معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الدولة على تغطية وارداتها من حصيلة الصادرات، وبالتالي تحقيق فائض أو عجز في الميزان التجاري، وتشير بيانات الجدول رقم (3-1) إلى أن متوسط نسبة تغطية الصادرات المصرية لوارداتها من الدول الأفريقية خلال الفترة 2015-2022 بلغت 145.4%، أي أن قيمة الصادرات إلى هذه الدول قادرة على تغطية قيمة وارداتها من هذه الأسواق.

نخلص مما سبق أن هناك تزايدا في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية، وأن هذا التبادل في صالح الدولة المصرية حيث حققت فائضا في الميزان التجاري طوال الفترة من 2015-2022

جدول رقم (3-1)

تطور هيكل التجارة الخارجية بين مصر والقارة الأفريقية (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الكلية	21,987	22,502	26,278	29,304	30,505	29,323	43,637	52,116
الواردات الكلية	74,374	71,357	66,565	81,910	76,390	70,437	89,207	96,189
الصادرات الكلية المصرية لأفريقيا	1,141	1,253	1,466	1,577	1,436	1,453	1,869	2,062
الواردات المصرية من أفريقيا	765	1,043	1,178	1,215	954	756	1,184	1,485
الميزان التجارى بين مصر وأفريقيا	376	210	288	362	482	697	685	577
% معدل تغطية الصادرات للواردات	149.2	120.1	124.4	129.8	150.5	192.2	157.9	138.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية، أعداد مختلفة 2016- 2024

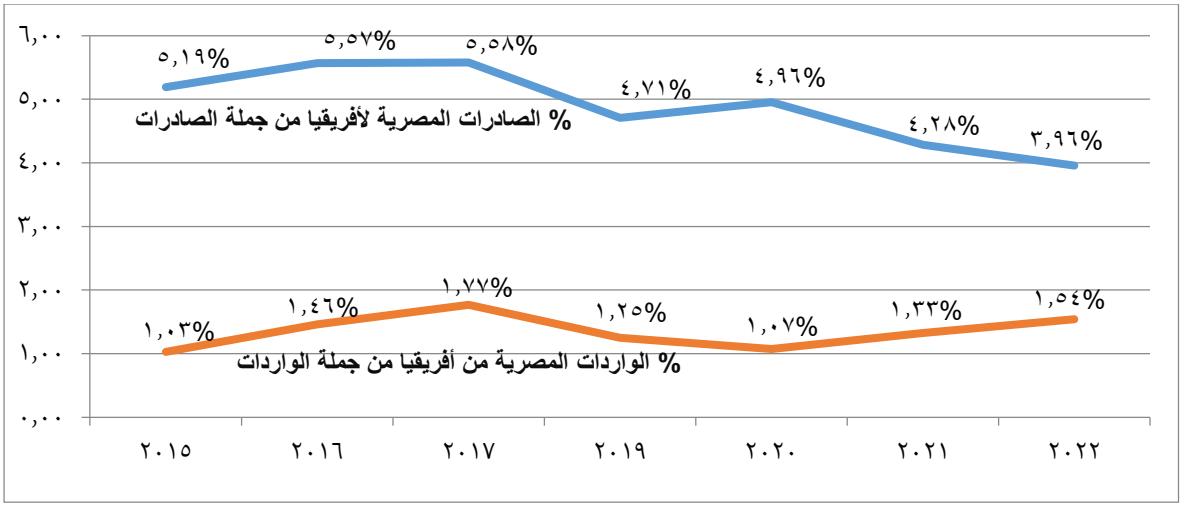

المصدر: جدول رقم(3-1)

شكل رقم (3-1)

نسب الصادرات والواردات المصرية الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة 2015-2022

3-2 التجارة الخارجية الزراعية بين مصر والقارة الأفريقية

3-2-1 الصادرات الزراعية المصرية إلى القارة الأفريقية

تزايدت قيمة الصادرات المصرية الزراعية إلى أفريقيا من نحو 962 مليون دولار عام 2015 إلى نحو 1.1 مليار دولار عام 2022 بمعدل تزايد بلغ نحو 13.1% من قيمتها عام 2015. جدول رقم (3-2)

وبتقدير نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية المصرية إلى أفريقيا، يتضح أنها تناقصت من نحو 84.3%، خلال عام 2015 إلى نحو 53% خلال عام 2022، ويرجع ذلك لتزايد قيمة الصادرات الكلية المصرية لأفريقيا بمعدل يفوق تزايد قيمة الصادرات الزراعية المصرية لأفريقيا، حيث تزايدت بمعدل 80.7% مقابل تزايد بمعدل 13.1% للصادرات الزراعية. الشكل رقم (3-2)

جدول رقم(3-2)

تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية المصرية لأفريقيا (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الكلية المصرية إلى أفريقيا	1141	1253	1466	1577	1436	1453	1869	2062
الصادرات الزراعية المصرية إلى أفريقيا	962	1113	852	905	942	980	1039	1088
نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية المصرية إلى أفريقيا	%84.3	%88.8	%58.1	%57.4	%65.6	%67	%56	%53

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية www.trademap.org

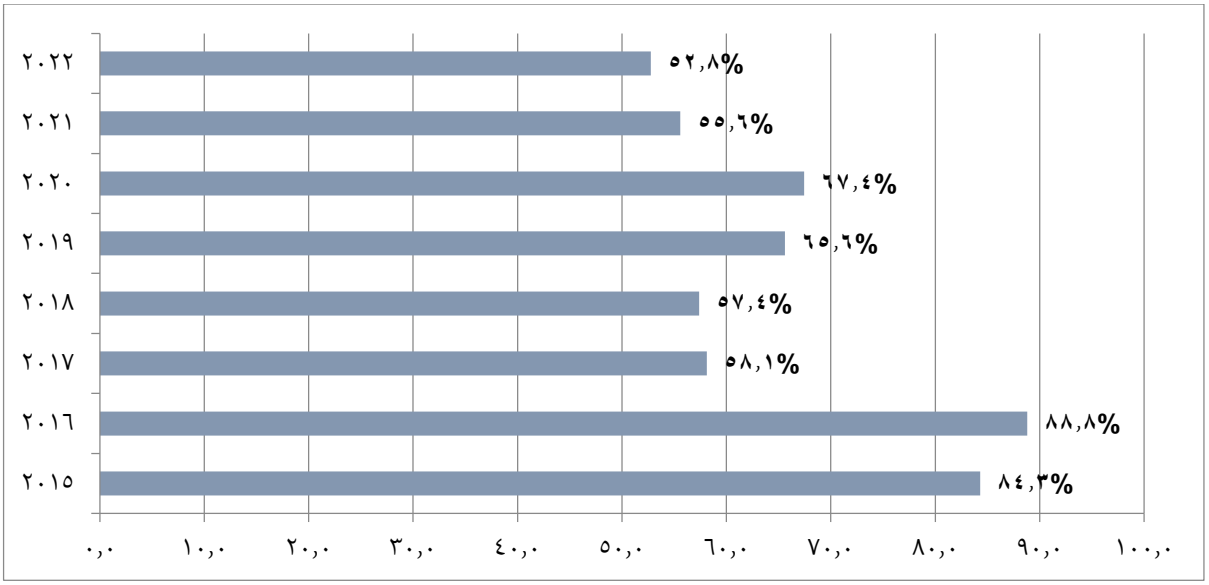

المصدر: جدول رقم(3-2)

شكل رقم (3-2)

نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية إلى أفريقيا خلال الفترة 2015-2022

3-2-2 الواردات الزراعية المصرية من القارة الأفريقية

تزايدت قيمة الواردات الزراعية المصرية من الدول الأفريقية من نحو 430 مليون دولار خلال عام 2015 إلى نحو 737 مليون دولار خلال عام 2022، وهي أكبر قيمة حققتها الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة 2015-2022، جدول رقم (3-3)

وبتقدير نسبة الواردات الزراعية المصرية من جملة الواردات الكلية من القارة الأفريقية، يتضح أنها بلغت في المتوسط نحو 56.9% خلال الفترة 2015-2022، وسجل عام 2020 أكبر نسبة للواردات الزراعية المصرية من جملة الواردات الكلية من القارة الأفريقية حيث بلغت نحو 91.2% ثم أخذت في التناقص لتصل إلى نحو 49.6% عام 2022، شكل رقم (3-3)

جدول رقم (3-3)

تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية المصرية من أفريقيا (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات الكلية من إفريقيا	765	1043	1178	1215	954	756	1184	1485
الواردات الزراعية من إفريقيا	430.1	536.4	390	564.9	641.8	689	712.8	736.5
نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات المصرية من إفريقيا	%56	%51	%33	%46.5	%67	%91	%60	%50

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية www.trademap.org

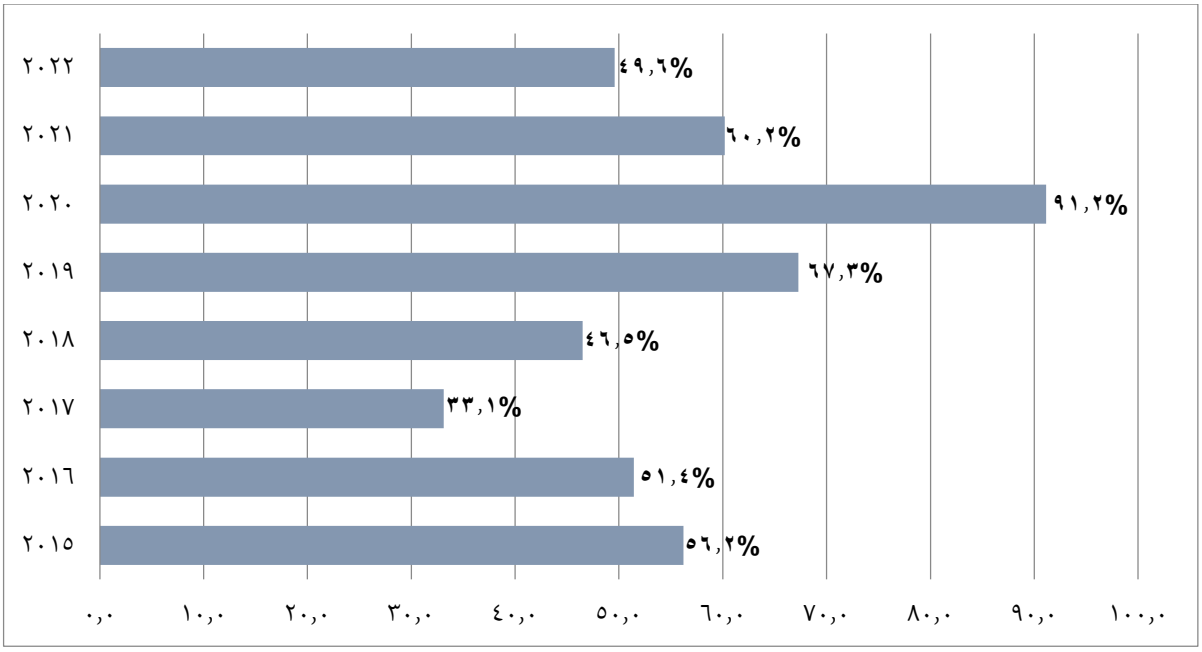

المصدر: جدول رقم(3-3)

شكل رقم (3-3)

نسبة الواردات الزراعية من جملة الواردات المصرية من أفريقيا خلال الفترة 2015-2022

3-2-3 الميزان التجاري الزراعي بين مصر والقارة الأفريقية

سجل الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية) بين مصر ودول القارة الأفريقية فائضا تناقص من 531.9 مليون دولار عام 2015 إلى نحو 351.5 مليون دولار عام 2022 بمعدل تناقص بلغ نحو 33.9% من قيمته عام 2015. جدول رقم(3-4)

3-2-4 معدل تغطية الصادرات الزراعية المصرية إلى أفريقيا للواردات الزراعية من أفريقيا

بلغ متوسط نسبة تغطية الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية لوارداتها من نفس الدول خلال الفترة 2015-2022 نحو 174%، أي أن قيمة الصادرات الزراعية إلى هذه الدول قادرة على تغطية قيمة وارداتها من هذه الأسواق. جدول رقم(3-4)

جدول رقم (3-4)

أهم مؤشرات التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الميزان التجاري الزراعي (مليون دولار)	531.9	576.6	462	340.1	300.2	291	326.2	351.5
% تغطية الصادرات الزراعية المصرية لأفريقيا للواردات الزراعية من افريقيا	%224	%208	%219	%160	%147	%142	%146	%148

المصدر: حسبت من جدول (3-2)، (3-3)

نخلص مما سبق أن هناك تزايدا في حركة التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول القارة الأفريقية، وأن هذا التبادل في صالح الدولة المصرية حيث حققت فائضا في الميزان التجاري الزراعي طوال الفترة من 2015-2022.

3-3 الصادرات الزراعية والغذائية إلى أهم الأسواق الأفريقية

بدراسة هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى أسواق القارة الأفريقية تبين أن أهم هذه الأسواق، كانت أسواق دول منطقة حوض النيل، وأسواق دول الكوميسا، وأسواق دول تجمع الساحل والصحراء، وهى كلها أسواق تربطها بمصر اتفاقيات تجارية خاصة دول الكوميسا والساحل والصحراء، وبالنسبة لدول حوض النيل فهي تمثل عمقا استراتيجيا لمصالح الدولة المصرية وأمنها القومي كما سبق الإشارة، ويوضح الجدول رقم (3-5) ترتيب الأسواق حسب قيم الصادرات الزراعية والغذائية وأهم السلع التي تم تصديرها خلال عام 2022، والذي يتبين منه ما يلي:

- تدني قيم الصادرات الزراعية والغذائية المصرية مقارنة بقيمة الصادرات الكلية المصرية لكل الدول الواردة بالجدول، مما يتطلب ضرورة دراسة سبل تنمية هذه الصادرات والتحديات التي تواجهها وسبل النهوض بها وهو ما سوف يتناوله الفصل التالي.
- أن أهم الدول للصادرات الزراعية والغذائية المصرية على مستوى الـ 42 دولة سواء كانوا أعضاء في منطقة حوض النيل أو تكتل الكوميسا أو الساحل والصحراء- قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لها أكثر من مليون دولار – كانت السودان، ليبيا، المغرب، كينيا، تونس، إثيوبيا، ومدغشقر، والصومال، ورواندا، وأوغندا، وكوت ديفوار، وموريشيوس، وبورندي، وجيبوتي، والكونغو، وغانا، وزيمبابوي، وغينيا، وتنزانيا، كما هو موضح بالشكل رقم (3-4)
- أهم الصادرات الزراعية المصرية لهذه الأسواق كانت الفاصوليا، والطماطم، والبرتقال، والبصل، واليوسفي، والبطاطس، والبلح.
- أهم الصادرات الغذائية المصرية لهذه الأسواق مكسبات الطعم والرائحة، وصلصلة الكاتشب، والعجائن، والعصائر، وسكر البنجر، والحلوى السكرية الحمصية والسمسمية والفولية والجبن الطازج والمطبوخ.

جدول رقم(3-5)

صادرات السلع الزراعية والغذائية المصرية للدول الأفريقية خلال عام 2022

البيان		إجمالي الصادرات المصرية بالمليون دولار			أهم السلع الزراعية والغذائية التي تصدرها مصر للدولة
الدولة	عضويتها	الكلية	الزراعية والغذائية	%	
السودان	حوض النيل، والكوميسا، والساحل والصحراء	954.3	55.5	%5.8	دقيق حنطة ودقيق خليط، وأرز نصف مبيض أو مبيض بالكامل، ومكسبات الطعم والرائحة، وحلوى سكرية (حمصية، سمسمية، فولية)، وعدس أصفر معبأ، وشوكولاتة ومنتجات الكاكاو، ونشا ذرة.
ليبيا	الكوميسا والساحل والصحراء	1412.9	21.2	%1.7	فاصوليا حمراء مجففة، جبن مطبوخ غير مبشور، طماطم، خضروات بقوليات، بطاطس غير مجمدة محفوظة، خضروات مخللة زيت ذرة مكرر، فواكه في محلول سكرى.
المغرب	الساحل والصحراء	822.2	16	%1.9	البلح وبذور السمسم، وصلصلة الكاتشب.
كينيا	حوض النيل، الكوميسا، الساحل والصحراء	355.9	10.5	%2.9	سكر قصب خام، سكر بنجر مكرر، عجائن أخرى غير محتوية على بيض، والطماطم، وقوالب الشوكولاتة.
تونس	الساحل والصحراء	305.5	5.3	%1.7	مكسبات الطعم والرائحة، وبذور السمسم، والفاصوليا الحمراء، ونشأ ذرة، والعدس.
إثيوبيا	حوض النيل، الكوميسا	104.7	5	%4.8	مكسبات الطعم والرائحة، ومربى الموالح، والبصل المجفف.
مدغشقر	الكوميسا	77.3	4.5	%5.8	دقيق حنطة قمح ودقيق خليط حنطة، جبن مطبوخ غير مبشور ولا مسحوق، وزيت عباد الشمس، والجبن الطازج.
الصومال	الساحل والصحراء	44.7	4.4	%9.8	حنطة قمح ودقيق خليط حنطة، البرتقال الطازج أو المجفف، مكسبات الطعم والرائحة.
روندا	حوض النيل، الكوميسا	55.6	4.3	%7.7	زيت عباد الشمس، مكسبات الطعم والرائحة، صلصة كاتشب وصلصة حريفة، سكر بنجر مكرر.
أوغندا	حوض النيل، الكوميسا	108.7	3	%2.8	عجائن أخرى غير محتوية على بيض، وسكر البنجر المكرر، والبرتقال الطازج أو المجفف.
ساحل العاج	الساحل والصحراء	23.4	2.6	%11.1	صادرات الطماطم، والبصل المجفف، ومكسبات الطعم والرائحة، والعجائن.
موريشيوس	الكوميسا	34.3	2	%5.8	بطاطس طازجة أو مبردة أخرى، برتقال طازج أو مجفف يوسفي طازج أو مجفف، زيت عباد الشمس
بورندي	حوض النيل، الكوميسا	22.6	1.8	%7.9	مكسبات الطعم والرائحة، وزيت عباد الشمس، صلصة كاتشب وصلصة حريفة
جيبوتي	الكوميسا، الساحل والصحراء	173	1.3	%0.8	مكسبات الطعم والرائحة، والبرتقال، والجبن المطبوخ وصلصلة الكاتشب وصلصة حريفة.
الكونغو	حوض النيل، الكوميسا	20.4	1.3	%5.6	مكسبات الطعم والرائحة، وزيت عباد الشمس، وسكر البنجر المكرر، والعصائر الخليط.
غانا	الساحل والصحراء	245.5	1.3	%0.5	مكسبات الطعم والرائحة، والعصير الخليط.
زيمبابوي	الكوميسا	59.5	1.234	%4.2	عجائن غير محتوية على بيض، ومربي الموالح.

البيان		إجمالي الصادرات المصرية بالمليون دولار			أهم السلع الزراعية والغذائية التي تصدرها مصر للدولة
الدولة	عضويتها	الكلية	الزراعية والغذائية	%	
غينيا	الساحل والصحراء	2.2	1.2	%54.5	فاصوليا حمراء مجففة، ومكسبات الطعم والرائحة، ولبن البودرة، والعصائر الخليط.
تنزانيا	حوض النيل	11.9	1.2	%10.1	سكر بنجر مكرر، ومسحوق كاكاو مضاف له سكر.
السنغال	الساحل والصحراء	88.8	0.994	%1	البرتقال، ومكسبات الطعم، والطماطم
سيشيل	الكوميسا	7.5	0.876	%10.7	البطاطس، والعصائر الخليط، والبرتقال.
موريتانيا	الساحل والصحراء	41.3	0.568	%1.4	العصائر الخليط، واللبن البودرة.
النيجر	الساحل والصحراء	7.8	0.502	%6.4	العجائن، والمحضرات الغذائية.
تشاد	الساحل والصحراء	7.3	0.438	%5.5	العصائر، ومكسبات الطعم والرائحة.
زامبيا	الكوميسا	15.3	0.4	%2.6	عجائن غير محتوية على بيض، نشا ذرة، البرتقال
ملاوي	الكوميسا	0.510	0.226	%44.4	الخميرة الجافة، لبن بودرة الدسم، العجائن الأخرى غير المحتوية على البيض.
مالي	الساحل والصحراء	14.4	0.225	%1.4	العجائن، وأحشاء محفوظة من طيور الدواجن.
الرأس الأخضر	الساحل والصحراء	0.284	0.216	%76	مكسبات الطعم والرائحة.
نيجيريا	الساحل والصحراء	136.3	0.2	%0.1	يوسفي طازج أو مجفف، والبرتقال الطازج.
جامبيا	الساحل والصحراء	2.7	0.130	%3.7	عجائن أخرى غير محتوية على بيض، وحلوى سكرية (حمصية، سمسمية، فولية).
ليبيريا	الساحل والصحراء	33.8	0.090	%0.27	مكسبات الطعم والرائحة، عجائن غير محتوية على بيض، صلصة كاتشب وصلصة حريفة.
بنين	الساحل والصحراء	14.8	0.073	%0.6	لبن بودرة، دقيق حنطة ودقيق خليط.
جزر القمر	الكوميسا، الساحل والصحراء	2.6	0.059	%3.8	منتجات الألبان (الجبن، واللبن).
أفريقيا الوسطى	الساحل والصحراء	0.6	0.039	%6.6	صلصة كاتشب وصلصة حريفة، وعصير خليط.
غينيا بساو	الساحل والصحراء	0.2	0.033	%15	حلوى سكرية (حمصية، سمسمية، فولية)
بوركينا فاسو	الساحل والصحراء	26.1	0.023	%0.07	محضرات غذائية للأطفال
توجو	الساحل والصحراء	34.8	0.01	%35.1	عصير خليط
ساو تومي وبرينسيبي	الساحل والصحراء	0.004	–	--	–
سيراليون	الساحل والصحراء	0.274	–	–	–
إريتريا	حوض النيل، الكوميسا، الساحل والصحراء	0.158	–	–	–
سوازيلاند	الكوميسا	0.622	–	–	–
ناميبيا	الكوميسا	0.811	–	–	–

المصدر: الجداول من (3-6) إلى (3-42)

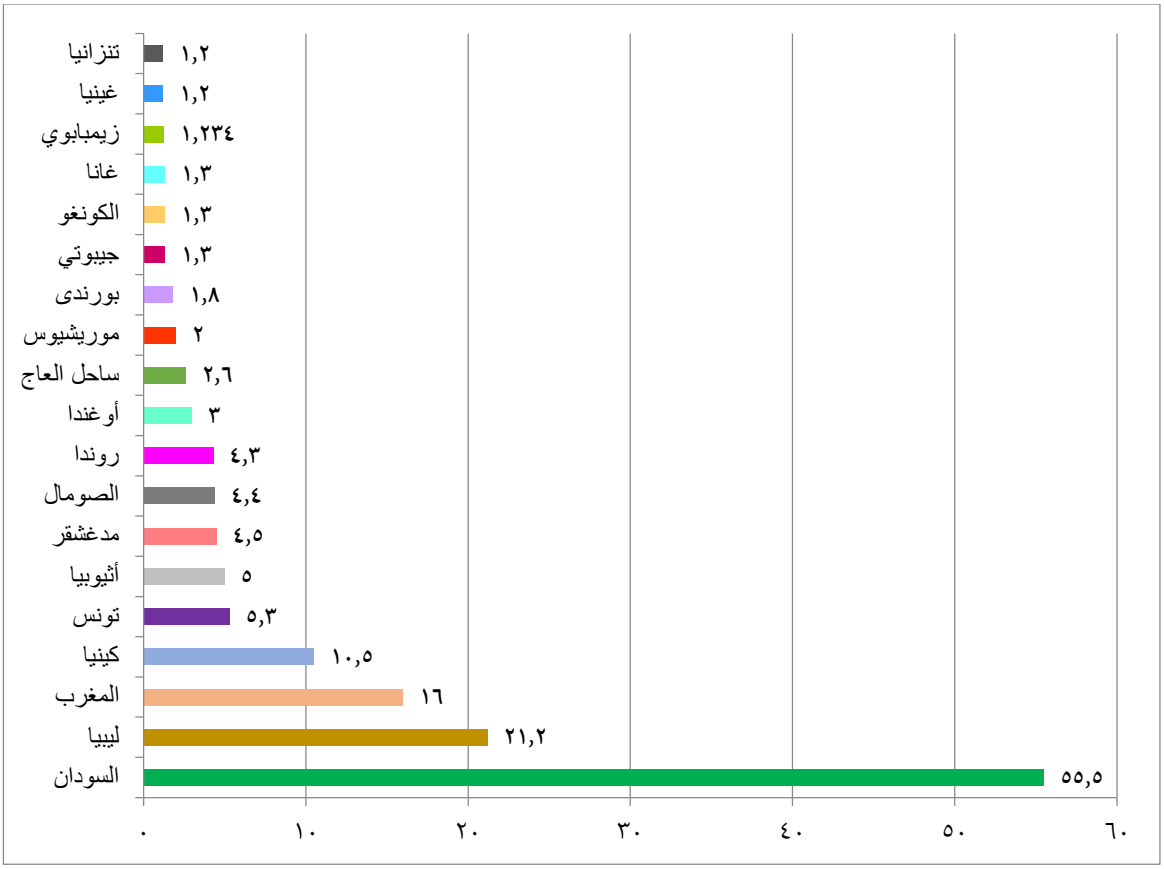

المصدر: الجدول رقم (3–5)

شكل رقم (3–4)

قيم الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأهم الدول الأفريقية (مليون دولار) خلال عام 2022

وفيما يلي عرض تفصيلي للوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية لكل دولة على حدة.

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السودان

- دولة السودان هي إحدى دول حوض النيل، وعضو بالكوميسا وتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لها نحو 55.5 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 5.8% من جملة الصادرات المصرية الكلية إليها التي بلغت 954.3 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تأتي صادرات دقيق الحنطة والدقيق الخليط في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة السودان بقيمة 31.6 مليون دولار، يليه الأرز نصف المبيض أو المبيض بالكامل بقيمة 5.4 مليون دولار، ثم مكسبات الطعم والرائحة بقيمة 3.6 مليون دولار، ثم الحلوى السكرية (السمسمية والحمصية والفولية) بقيمة 2.9 مليون دولار، ثم العدس المعبأ بقيمة 2.1 مليون دولار، والشوكولاتة ومنتجات الكاكاو بقيمة 2.1 مليون دولار ثم نشا الذرة بقيمة 1.7 مليون دولار، ويضم الجدول رقم (3–6) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها إلى دولة السودان خلال عام 2022.

جدول رقم (3-6)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السودان (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
دقيق حنطة ودقيق خليط	31.6 (مليون دولار)	شحوم وزيوت نباتية، سمن نباتي	253.6	خليط من مكسبات الطعم والرائحة	47.4
أرز نصف مبيض أو مبيض بالكامل	5.4 (مليون دولار)	عجائن أخرى غير محتوية على بيض	251.5	برتقال طازج أو مجفف	42.6
مكسبات الطعم والرائحة	3.6 (مليون دولار)	برغل وسميد من حنطة القمح	221.2	شاي أسود وشاي خام معبأ	37
حلوى سكرية حمصية، سمسمية، فولية	2.9 (مليون دولار)	فراولة محفوظة مؤقتا	195.2	رقائق الشوفان	20.4
عدس أصفر معبأ	2.1 (مليون دولار)	بطاطس محفوظة	164.1	دقيق ذرة	20.3
شوكولاتة ومنتجات الكاكاو	2.1 (مليون دولار)	حمص مجفف ومعبأ	155.3	فاصوليا حمراء مجففة ومفصصه ومعبأة	19.1
نشا ذرة	1.7 (مليون دولار)	دهون وزيوت من الألبان وزبدة وسمن مجفف	136.3	مكرونة وشعرية معا محتوية على بيض	14.6
تفاح طازج	794	قوالب شوكولاتة	135	فواكه وثمار أخرى ذات قشرة صلبة	12
طماطم محفوظة	661.1	بطاطس غير مجمدة	115.9	عنب طازج	4
شحوم نباتيه	531	دقيق ومغذيات من حبوب زيتية	113	لوبيا مجففة ومفصصه ومعبأة	3.2
دقيق حبوب أخرى	455	مربى موالح نارنج، برتقال	112.8	بازلاء مجففة ومفصصه ومعبأة	2.4
زيتون مخلل	406.6	بطاطس مجمدة	103.7	تونة محضرة ومحفوظة بكاملها أو قطع	2.1
محضرات غذائية أخرى	285.8	بن غير محمص وغير مطحون	89.2	فاصوليا بيضاء مجففة ومعبأة	1.9
فاصوليا خضراء	280.7	بصل وكرات بشوشة	53.8	حساء ومرق ومحضرات (شوربة)	1.6
عصير خليط	272	شوكولاتة سادة	48.2	خضروات مجمدة أو مبردة	0.6
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة السودان 954.3 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيا

- دولة ليبيا عضو بالكوميسا، وبتجمع الساحل والصحراء.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 21.2 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل 1.7% من جملة الصادرات المصرية الكلية لدولة ليبيا التي بلغت 1214.9 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تأتي صادرات الفاصوليا الحمراء المجففة في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة ليبيا بقيمة 2.6 مليون دولار، يليها الجبن المطبوخ غير المبشور بقيمة 2.1 مليون دولار، ثم الطماطم بقيمة

1.8 مليون دولار، والخضروات البقولية بقيمة 1.7 مليون دولار، ثم البطاطس المحفوظة بقيمة 1.4 مليون دولار، والخضروات المخللة بقيمة 1.3 مليون دولار، ثم زيت الذرة المكرر بقيمة 1.1 مليون دولار، وفواكة وثمار أخرى وزيتون مخلل بقيمة 1.2 مليون دولار، ويضم الجدول رقم (3-7) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصدرها إلى دولة ليبيا خلال عام 2022.

جدول رقم (3-7)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
فاصوليا حمراء مجففة ومفصصه	2.6 (مليون دولار)	لبن فرز	566.4	جوافة، مانجو	63.6	صلصة كاتشب وصلصة حريفة	21
جبن مطبوخ غير مبشور	2.1 (مليون دولار)	عدس أصفر معبأ	543.7	بطاطس محفوظة بكاملها	55.1	مكرونة وشعرية محتوية على بيض	20.8
طماطم	1.8 (مليون دولار)	شوكولاتة ومنتجات الكاكاو	495.3	دقيق ومغذيات من حبوب زيتية	53	فواكه ثمار محفوظة مؤقتا	16.9
خضروات بقلية أخرى	1.7 (مليون دولار)	مكسبات الطعم والرائحة	482.9	دهن من منتجات الألبان	52.5	رقائق الشوفان	16.3
بطاطس غير مجمدة محفوظة	1.4 (مليون دولار)	لوبيا مجففة ومفصصه ومعبأة	450.8	جبن أبيض ثلاجة أو جبن قريش أو فيتا	51.9	أسماك موسى النهرية طازجة	12.5
خضروات مخللات (طرشي)	1.3 (مليون دولار)	محضرات غذائية	381.5	فراولة طازجة	49.8	زيت ذرة خام	8
زيت ذرة مكرر	1.1 (مليون دولار)	أرز نصف مبيض أو مبيض بالكامل	373.8	خيار وقثاء طازجة	45	دهون وزيوت من الألبان وزبدة	7.5
فواكه وثمار في محلول سكرى	(مليون دولار)	زيت عباد الشمس	351.1	شوكولاتة سادة	44.6	قصب سكر	6.5
زيتون مخلل	0.2 (مليون دولار)	حلوى سكرية حمصية، سمسمية، فولية	309.4	فراولة محلاة في محلول سكرى	43.2	شاي أخضر وشاي خام معبأ	5
جبن طازج أبيض	872.4	نشا ذرة	158	لبن بقرى غير مركز	30.8	فاكهه طازجة	3.7
بذور سمسم	788.5	لبن زبادي	153.8	عصير طماطم	24.6	أسماك القاروس مجمدة	3.3
حمص مجفف ومعبأ	650.3	خضروات مجففة	108.6	قوالب شوكولاتة	24.5	طماطم محفوظة بكاملها	2.0
عصير خليط	593.5	بصل وكرات بشوشة	67.4	عصير البرتقال	21		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة ليبيا 1214.9 مليون دولار							

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة المغرب

- عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- تعد صادرات البلح وبذور السمسم، وصلصلة الكاتشب من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة المغرب خلال عام 2022، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة المغرب نحو 16 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 1.9% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 822.2 مليون دولار خلال نفس العام، ويوضح الجدول رقم(3-8) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها للمغرب خلال عام 2022.

جدول رقم (3-8)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة المغرب (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
بلح طازج أو مجفف	6.7 (مليون دولار)	حلوى سكرية (حمصية، سمسمية، فولية)	237.9
بذور سمسم	3.1 (مليون دولار)	بازلاء مجففة ومفصصه ومعبأة	215
صلصة كاتشب وصلصة حريفة	1.3 (مليون دولار)	شاي أسود وشاي خام معبأ	138.4
فاصوليا حمراء مجففة ومفصصه ومعبأة	606.7	شوكولاتة ومنتجات الكاكاو	121.4
بطاطس محفوظة	541.9	عدس أصفر معبأ	115.4
فواكه وثمار أخرى في محلول سكري	500.3	محضرات غذائية أخرى	89.9
عسل نحل	482.3	توابل بشكل مخاليط (بهارات)	46.9
طماطم محفوظة بكاملها في مواد أخرى	464	بصل مجفف	27.4
نشا ذرة	366.4	بهارات أخرى	19.5
قوالب شوكولاتة	364.7	بسلة محضرة أو محفوظة في عبوات غير مجمدة	12.2
شحوم وزيوت نباتية، سمن نباتي	343.7	عصير خليط	10.2
شوكولاتة سادة	276	مخاليط خضروات مجمدة	4.0
إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية لدولة المغرب بلغ 822.2 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كينيا

- إحدى دول حوض النيل، وعضو بالكوميسا وتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 10.5 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 2.9% من جملة الصادرات الكلية إليها التي بلغت 355.9 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تحتل صادرات سكر القصب الخام المرتبة الأولى للصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة كينيا بقيمة 2.7 مليون دولار، يليه سكر البنجر المكرر بقيمة 2.5 مليون دولار، ثم العجائن غير محتوية على بيض

بقيمة 1.5 مليون دولار، يليه البرتقال الطازج بقيمة 830.9 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-9) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصدرها إلى دولة كينيا خلال عام 2022.

جدول رقم (3-9)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كينيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
سكر قصب خام	2.7 (مليون دولار)	سكر بنجر مكرر	2.5 (مليون دولار)
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	1.5 (مليون دولار)	برتقال طازج أو مجفف	830.9
طماطم محفوظة بكاملها في مواد أخرى	513.6	مسحوق كاكاو مضاف إلى محتواه سكر	433
قوالب شوكولاتة	402.2	يوسفي طازج أو مجفف	342.7
زيت ذرة خام	327	كاكاو مسحوق غير محلى	319
مكسبات طعم ورائحة	192	أنواع جبنة أخرى	140
عصير خليط	64.3	صلصة كاتشب وصلصة حريفة	37.8
جبن مطبوخ غير مبشور ولا مسحوق	31.3	بطاطس محفوظة	26.9
زيت ذرة مكرر	26.2	بصل وكرات بشوشة	22.4
مخاليط خضروات مجمدة	19.2	مربى موالح (نارنج – برتقال)	15
زيت عباد الشمس بصفة عامة	10.5	بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	8.8
حلوى سكرية حمصية، سمسمية، فولية	7.1	جريب فروت طازج أو مجفف	3.1
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة كينيا 355.9 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تونس

- دولة تونس أحد أعضاء تكتل الكوميسا.
- تعد مكسبات الطعم والرائحة من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة تونس خلال عام 2022، وبصفة عامة بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 5.1 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 1.7% من جملة الصادرات المصرية الكلية إليها التي بلغت 305.5 مليون دولار خلال العام نفسه، ثم صادرات بذور السمسم 0.5 مليون دولار والفاصوليا الحمراء المجففة 0.4 مليون دولار، ويوضح الجدول رقم(3-10) قائمة بالسلع الغذائية والزراعية المصدرة لتونس خلال عام 2022.

جدول رقم (3-10)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تونس (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات طعم ورائحة	5.1 مليون دولار	خضروات بقلية أخرى	42.3 ألف دولار
بذور سمسم	501.7 ألف دولار	شحوم وزيوت نباتية	32.7 ألف دولار
فاصوليا حمراء مجففة ومعبأة	493.5 ألف دولار	خضروات أخرى مجمدة	30.4 ألف دولار
نشا ذرة	404 ألف دولار	محضرات غذائية أخرى	23.5 ألف دولار
عدس أصفر معبأ	312.4 ألف دولار	خضروات مجففة	20 ألف دولار
حمص مجفف ومعبأ	125.4 ألف دولار	أسماك أخرى طازجة أو مثلجة	0.9 ألف دولار
حلوى سكرية حمصية، سمسمية، فولية	93.7 ألف دولار	بطاطس طازجة أو مبردة أخرى	0.4 ألف دولار
بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	72.2 ألف دولار		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة تونس 305.5 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة إثيوبيا

- إحدى دول منطقة حوض النيل كما أنها عضو بالكوميسا.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة إثيوبيا 5 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 4.8% من جملة الصادرات الكلية المصرية إليها التي بلغت 104.7 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تأتي صادرات مكسبات الطعم والرائحة في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة إثيوبيا بقيمة 4.6 مليون دولار، يليه البصل المجفف بقيمة 159.2 ألف دولار، ثم مربى الموالح بقيمة 110.8 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-11) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصدره.

جدول رقم (3-11)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أثيوبيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات الطعم والرائحة	4.6 (مليون دولار)	بصل مجفف	159.2
مربى موالح (نارنج – برتقال)	110.8	عصير خليط	94.7
يوسفي طازج أو مجفف	23	حمص مجفف ومعبأ	16.7
برتقال طازج أو مجفف	13.4	طعام من حبوب غير محمصة	12.8
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة أثيوبيا 104.7 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مدغشقر

- دولة مدغشقر عضو بالكوميسا.
- يعد دقيق حنطة القمح والدقيق الخليط أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة مدغشقر خلال عام 2022 بقيمة بلغت 3.2 مليون دولار بما يعادل نحو 71% من قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة مدغشقر.
- بلغت مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية والبالغة 4.5 مليون دولار خلال عام 2022 نحو 5.8% من جملة الصادرات الكلية المصرية لمدغشقر التي بلغت 77.3 مليون دولار خلال العام نفسه، ويوضح الجدول رقم(3-12) السلع الزراعية والغذائية المصدره لمدغشقر خلال عام 2022.

جدول رقم (3-12)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مدغشقر (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
دقيق حنطة قمح ودقيق خليط حنطة	3.2 (مليون دولار)	دقيق حبوب أخرى	67.5
جبن مطبوخ غير مبشور ولا مسحوق	450.6	مربى موالح (نارنج – برتقال)	20.4
زيت عباد الشمس بصفة عامة	268.7	عصير خليط	11.2
جبن طازج أبيض	232.2	بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	11
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	185.6	بلح طازج أو مجفف	7.5
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة مدغشقر 77.3 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الصومال

- عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 4.4 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 9.8% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 44.7 مليون دولار خلال العام نفسه.
- يعد دقيق حنطة القمح والدقيق الخليط من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة الصومال بقيمة 3.3 مليون دولار، يليه البرتقال الطازج أو المجفف بقيمة 397 ألف دولار، ثم مكسبات الطعم والرائحة بقيمة 237.7 ألف دولار خلال عام 2022 ويوضح الجدول رقم (3-13) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها للصومال خلال عام 2022.

جدول رقم (3-13)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الصومال (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
دقيق حنطة قمح ودقيق خليط حنطة	3.3 (مليون دولار)	فاصوليا خضراء وفول أخضر	31.4
برتقال طازج أو مجفف	397	خضروات بقلية أخرى	25.9
مكسبات طعم ورائحة	237.7	بصل وكرات بشوشة	7.5
صلصة كاتشب وصلصة حريفة	126	بطاطس طازجة أو مبردة أخرى	6.4
عصير خليط	107.8	مربى موالح (نارنج – برتقال)	4.9
لبن فرز	78.6	جريب فروت طازج أو مجفف	0.3
بلح طازج أو مجفف	68.9	زيت زيتون نقي	0.1
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	49.4		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة الصومال 44.7 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة روندا

- إحدى دول منطقة حوض النيل، كما إنها عضو بالكوميسا.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 4.3 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 7.7% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 55.6 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تأتي صادرات زيت عباد الشمس في المرتبة الأولى للصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة روندا بقيمة 1.5 مليون دولار، يليه مكسبات طعم ورائحة بقيمة 1.2 مليون دولار، ثم صلصلة الكاتشب بقيمة 899.2 ألف دولار، ثم سكر البنجر المكرر 481.7 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-14) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها إلى دولة روندا خلال عام 2022.

جدول رقم (3-14)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة روندا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
زيت عباد الشمس	1.5 (مليون دولار)	مكسبات طعم ورائحة	1.2 (مليون دولار)
صلصة كاتشب وصلصة حريفة	899.2	سكر بنجر مكرر	481.7
برتقال طازج أو مجفف	94.4	حلوى سكرية (حمصية، سمسمية، فولية)	57.8
طماطم محفوظة	28.5	مسحوق كاكاو	23
يوسفي طازج أو مجفف	11.3		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة روندا 55.6 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أوغندا

- دولة أوغندا إحدى دول منطقة حوض النيل كما أنها عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 3 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 2.8% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 108.7 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تأتي صادرات العجائن غير المحتوية على بيض في المرتبة الأولى للصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة أوغندا بقيمة 1.7 مليون دولار، يليه سكر بنجر مكرر بقيمة 729.8 ألف دولار، ثم البرتقال الطازج بقيمة 155.7 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-15) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصدرة

جدول رقم (3-15)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أوغندا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	1.7 (مليون دولار)	يوسفي طازج أو مجفف	19.8
سكر بنجر مكرر	729.8	فواكه وثمار أخرى	14
برتقال طازج أو مجفف	155.7	مكسبات طعم ورائحة	13.7
حلوى سكرية حمصية، سمسمية، فولية	94.6	فراولة طازجة	4.6
نشا ذرة	54.5	جريب فروت طازج أو مجفف	3.1
قوالب شوكولاتة	50.1	فاكهه أخرى طازجة	2.5
مسحوق كاكاو مضاف إلى محتواه سكر	42.5	ذرة صفراء	1.2
كاكاو مسحوق غير محلى	15		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة أوغندا 108.7 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كوت ديفوار

- دولة كوت ديفوار عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 2.6 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 11.1% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 23.4 مليون دولار خلال العام نفسه، وتعد صادرات الطماطم، والبصل المجفف، ومكسبات الطعم والرائحة والعجائن من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة سيشيل خلال عام 2022، ويوضح الجدول رقم (3-16) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها خلال العام المذكور.

جدول رقم (3-16)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة كوت ديفوار (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
طماطم محفوظة بكاملها	1.4 (مليون دولار)	محضرات غذائية أخرى	49
بصل مجفف	523.8	فواكه وثمار أخرى في محلول سكرى	31.6
مكسبات طعم ورائحة	339.9	زيت عباد الشمس بصفة عامة	26.5
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	112.8	توابل بشكل مخاليط (بهارات)	0.1
محضرات غذائية	77.8	بذور خضروات أخرى	0.1
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة ساحل العاج 23.4 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريشيوس

- دولة موريشيوس عضو بالكوميسا.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 2 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 5.8% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 34.3 مليون دولار خلال العام نفسه، ويعد البطاطس والبرتقال واليوسفي (الطازج أو المجفف) من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة موريشيوس خلال عام 2022، ويوضح الجدول رقم(3-17) قائمة بالسلع الزراعية والغذائية المصرية المصدرة لها خلال العام المذكور.

جدول رقم (3-17)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريشيوس (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
بطاطس طازجة أو مبردة أخرى	564.2	خس ملفوف وكرنبي	41.7
برتقال طازج أو مجفف	374.3	فجل أفرجني	11.6
يوسفي طازج أو مجفف	327.8	عصير خليط	9.3
زيت عباد الشمس	272.2	صلصة كاتشب وصلصة حريفة	7.4
جبن مطبوخ غير مبشور ولا مسحوق	165.1	كرنب أفرجني وبروكلي طازج	3.8
مسحوق كاكاو مضاف إلى محتواه سكر	67.2	كرفس طازج أو مثلج	0.7
أنواع جبنة أخرى	60.4	فراولة طازجة	0.5
محضرات غذائية أخرى	50.5	خيـار وقثاء طازجة	0.3
بطاطس محفوظة بكاملها في مواد أخرى	50.2	بازلاء خضراء	0.1
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة موريشيوس 34.3 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بورندي

- دولة بورندي إحدى دول منطقة حوض النيل وعضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.8 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 7.9% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 22.6 مليون دولار خلال نفس العام.
- تأتي صادرات مكسبات طعم ورائحة في المرتبة الأولى للصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة بورندي بقيمة مليون دولار، يليه زيت عباد الشمس بقيمة 317.2 ألف دولار، ثم صلصلة الكاتشب بقيمة 269.1 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-18) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية المصدرة.

جدول رقم (3-18)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بورندي (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات طعم ورائحة	1.0 (مليون دولار)	زيت عباد الشمس	317.2
صلصة كاتشب وصلصة حريفة	269.1	طماطم محفوظة	66.2
عجائن أخرى غير محتوية على بيض	66.0	عصير خليط	48.1
محضرات غذائية أخرى	0.9		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة بورندي 22.6 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جيبوتي

- دولة جيبوتي عضو بالكوميسا.
- تعد مكسبات الطعم والرائحة التي بلغت قيمتها 821.3 ألف دولار، والبرتقال بقيمة 228 ألف دولار أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة جيبوتي خلال عام 2022، التي بلغت نحو 1.3 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.8% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 173 مليون دولار خلال العام نفسه، ويوضح الجدول رقم (3-19) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصدره لجيبوتي خلال عام 2022.

جدول رقم (3-19)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جيبوتي (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات طعم ورائحة	821.3	صلصة كاتشب وصلصة حريفة	26.4
برتقال طازج أو مجفف	227.5	خضروات بقولية أخرى	23.9
جبن مطبوخ غير مبشور ولا مسحوق	102.8	فواكه وثمار أخرى في محلول سكري	17.2
بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	42	خل	15.8
شاي أسود وشاي خام معبأ	39.6	يوسفي طازج أو مجفف	0.5
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة جيبوتي 173 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الكونغو

- دولة الكونغو إحدى دول منطقة حوض النيل كما أنها عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.3 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 5.6% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 20.4 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تحتل صادرات مكسبات الطعم والرائحة المرتبة الأولى بين الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة الكونغو بقيمة 479.3 ألف دولار، يليه زيت عباد الشمس بقيمة 337.8 ألف دولار، ويضم الجدول رقم (3-20) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصدرها إلى دولة الكونغو خلال عام 2022.

جدول رقم (3-20)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الكونغو (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات طعم ورائحة	479.3	زيت عباد الشمس	337.8
سكر بنجر مكرر	281.4	عصير خليط	149.9
برتقال طازج أو مجفف	16.6		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة الكونغو 20.4 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غانا

- دولة غانا عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.3 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.5% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 245.5 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد مكسبات الطعم والرائحة، والعصير الخليط من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة غانا خلال عام 2022 ويوضح الجدول رقم (3-21) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها.

جدول رقم (3-21)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غانا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات طعم ورائحة	915.8	جبن مطبوخ غير مبشور	3.3
عصير خليط	149	خضروات مجمدة أو مبردة	1.6
نشأ ذرة	59	فراولة طازجة	1.2
يوسفي طازج أو مجفف	45.5	خس ملفوف وكرنبى	0.9
شوكولاتة ومنتجات الكاكاو	32.3	كرنب أفرجني وبروكلي طازج	0.5
جـزر	30	جوافة، مانجو	0.3
قوالب شوكولاتة	29.8	طماطم	0.3

السلع	القيمة	السلع	القيمة
بطاطس طازجة أو مبرده أخرى	22.9	كرفس طازج أو مثلج	0.1
بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	7.6	بطيخ طازج	0.1
برتقال طازج أو مجفف	4.8		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة غانا 245.5 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تنزانيا

- دولة تنزانيا إحدى دول منطقة حوض النيل.
- وبلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.2 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 10.1% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 11.9 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تشمل صادرات مصر الزراعية والغذائية لدولة تنزانيا فقط كل من سكر بنجر مكرر بقيمة 1.1 مليون دولار، ومسحوق الكاكاو المضاف إلى محتواه سكر بقيمة 58.1 ألف دولار، ونشا الذرة بقيمة 13.3 ألف دولار، ومحضرات غذائية بقيمة 6.2 ألف دولار جدول رقم (3-22)

جدول رقم (3-22)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تنزانيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
سكر بنجر مكرر	1.1 مليون دولار	نشا الذرة	13.3
مسحوق الكاكاو المضاف إلى محتواه سكر	58.1	محضرات غذائية	6.2
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة تنزانيا 11.9 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا:

- دولة غينيا عضو بالساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.2 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 54.5% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 2.2 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد صادرات الفاصوليا الحمراء المجففة، ومكسبات الطعم والرائحة، ولبن البودرة، والعصائر الخليط من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة سيشيل خلال عام 2022، ويوضح الجدول رقم (3-23) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها خلال العام المذكور.

جدول رقم (3-23)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
فاصوليا حمراء مجففة ومفصصه ومعبأة	390	لبن وكريم محلى	3.7
مكسبات طعم ورائحة	346.2	فراولة طازجة	1.7
لبن بودرة دسم	135.7	فلفل رومي أخضر وألوان أخرى	1.1
عصير خليط	128.5	شمام طازج ما عدا البطيخ	0.9
يوسفي طازج أو مجفف	63	خس ملفوف وكرنبي	0.7
برتقال طازج أو مجفف	37.4	كرنب أفرجني وبروكلي طازج	0.2
خميرة جافة نشطة	33.5	طماطم – بندوره –	0.1
بصل وكرات بشوشة	18.6		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة غينيا 2.2 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زيمبابوي

- دولة زيمبابوي عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 1.234 مليون دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 4.2% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 59.5 مليون دولار خلال العام نفسه.
- شكلت صادرات العجائن بقيمة 1.2 مليون دولار، ومربى الموالح بقيمة 34.8 ألف دولار فقط السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها إلى دولة زيمبابوى خلال عام 2022 جدول رقم (3-24)

جدول رقم (3-24)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زيمبابوي (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
العجائن	1.2 مليون دولار	مربى الموالح	34.8
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة غينيا 59.5 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السنغال

- دولة السنغال عضو بالساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 994.1 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 1% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 88.8 مليون دولار خلال العام نفسه.

- يعد البرتقال ومكسبات الطعم والطماطم من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة السنغال خلال عام 2022 ويوضح الجدول رقم(3–25) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها خلال عام 2022.

جدول رقم (3–25)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة السنغال (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
برتقال طازج أو مجفف	303.2	عجائن أخرى غير محتوية على بيض	21.7
طماطم محفوظة	275.6	مساحيق محضرة للخبيز (بيكنج بودر)	21.5
فواكه وثمار أخرى	99.9	بصل مجفف	4.1
نشا ذرة	51.9	مكسبات طعم ورائحة	216.2
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة السنغال 88.8 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة سيشيل

- دولة سيشيل عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 876.8 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 10.7% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 7.5 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد صادرات البطاطس والعصائر الخليط والبرتقال واليوسفي والبصل والفجل الأفرنجي من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة سيشيل خلال عام 2022، ويوضح الجدول رقم (3–26) قائمة بكل السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها خلال عام 2022 لدولة سيشيل.

جدول رقم (3–26)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة سيشيل (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
بطاطس طازجة أو مبردة أخرى	137.7	مخاليط خضروات مجمدة	11.3	سحلب مطحون	1.9
عصير خليط	109	فراولة طازجة	10.8	صيلات، درنات، جذور	2.4
برتقال طازج أو مجفف	101.4	خضروات مجمدة أو مبردة	10.3	خيـار وقثاء طازجة	1.7
يوسفي طازج أو مجفف	82.1	بطاطا طازجة أو مجففة	9.7	كرفس طازج أو مثلج	1.1
بصل وكرات بشوشة	50.9	فاصوليا خضراء وفول أخضر	8.1	بهارات أخرى	0.7
فجل أفرجني	50.7	خس ملفوف وكرنبى	5.8	أناناس طازج أو جاف	0.7
فلفل رومي أخضر وألوان أخرى	47.9	كيوي طازج	5.4	أفوكادو طازج أو جاف	0.7
بطاطس غير مجمدة محفوظة أو معلبة	38.9	برقوق طازج	5.1	شوندر – بنجر السلطة –	0.6
بطيخ طازج	38.3	جريب فروت طازج أو مجفف	3.8	بازلاء خضراء	0.5
جزر	35.1	عنب طازج	3.2	كرات طازج	0.3

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
أغذية متحصل عليها من تحميص الغلال	30.4	صلصة كاتشب وصلصة حريفة (هوت صوص)	2.9	عش الغراب	0.2
قرنبيط	16.4	طماطم – بندوره	2.3	بلح طازج أو مجفف	0.2
كرنب أفرجني وبروكلي	15.5	بنجر السكر	2.3	عش الغراب طازج	0.2
محضرات غذائية أخرى	13.1	فاكهه أخرى طازجة	2.1	تفاح طازج	0.2
شمام طازج ما عدا البطيخ	12.7	ذرة أخرى	2.0	سكر بنجر خام	0.2
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة سيشيل 7.5 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريتانيا

- دولة موريتانيا عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 568.3 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 1.4% من جملة الصادرات الكلية والتي بلغت 41.3 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد العصائر الخليط، ولبن البودرة الدسم، ومربى الموالح، والزبدة وصلصة الكاتشب أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة موريتانيا خلال عام 2022 بقيم بلغت 349.6 ألف دولار، 162.8 ألف دولار، 34.1 ألف دولار، 18.4 ألف دولار، 3.4 ألف دولار على الترتيب جدول رقم (3-27)

جدول رقم (3-27)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة موريتانيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
العصائر الخليط	349.6	مربى الموالح	34.1	الزبدة	18.4
لبن البودرة الدسم	162.8	صلصة الكاتشب	3.4		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة مويتانيا 41.3 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة النيجر

- دولة النيجر عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 502.8 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 6.4% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 7.8 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد العجائن غير المحتوية على البيض التي بلغت قيمتها 389.2 ألف دولار، والمحضرات الغذائية بقيمة 86.1 ألف دولار، والعصير الخليط بقيمة 27.5 ألف دولار فقط السلع الغذائية التي تم تصديرها لدولة النيجر خلال عام 2022 جدول رقم (3-28)

جدول رقم (3-28)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة النيجر (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
العجائن غير المحتوية على البيض	389.2	المحضرات الغذائية	86.1	العصير الخليط	27.5
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة النيجر 7.8 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تشاد

- دولة تشاد عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 438.8 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 5.5% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 7.3 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد العصائر التي بلغت قيمتها 215.2 ألف دولار، ومكسبات الطعم والرائحة بقيمة 199.3 ألف دولار، والبرتقال الطازج بقيمة 23.7 ألف دولار، وعصير البرتقال المركز بقيمة 0.6 ألف دولار، فقط الصادرات الزراعية المصرية لدولة تشاد خلال عام 2022 جدول رقم (3-29)

جدول رقم (3-29)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة تشاد (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
العصائر	215.2	مكسبات الطعم والرائحة	199.3	البرتقال الطازج	23.7
عصير البرتقال المركز	0.6				
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة تشاد 7.3 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زامبيا

- دولة زامبيا عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 393.1 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 2.6% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 15.3 مليون دولار خلال العام نفسه.
- شكلت صادرات العجائن التي بلغت قيمتها 297 ألف دولار، ونشا الذرة بقيمة 57 ألف دولار، والبرتقال الطازج بقيمة 39.1 ألف دولار فقط الصادرات الزراعية المصرية لدولة زامبيا. جدول رقم (3-30)

جدول رقم (3-30)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة زامبيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
العجائن	297	نشا الذرة	57	البرتقال الطازج	39.1
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة زامبيا 15.3 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ملاوي

- دولة ملاوي إحدى دول الكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 226.8 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 44.4% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 510.5 ألف دولار خلال العام نفسه.
- تشمل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لدولة ملاوي فقط كل من الخميرة الجافة النشطة بقيمة 144.3 ألف دولار، ولبن بودرة الدسم بقيمة 69.9 ألف دولار، والعجائن الأخرى غير المحتوية على البيض بقيمة 12.6 ألف دولار جدول رقم (3-31)

جدول رقم (3-31)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ملاوي (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
الخميرة الجافة النشطة	144.3	لبن بودرة الدسم	69.9	العجائن الأخرى غير المحتوية على البيض	12.6
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة ملاوى 510.5 ألف دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مالي

- دولة مالي عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 225.6 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 1.4% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 14.4مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد العجائن بقيمة 95.1 ألف دولار، وأحشاء محفوظة من طيور الدواجن بقيمة 64.5 ألف دولار، والعصائر الخليط بقيمة 49.6 ألف دولار، والخضروات المجمدة بقيمة 16.4 ألف دولار فقط الصادرات الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها لدولة مالي خلال عام 2022 جدول رقم (3-32)

جدول رقم (3-32)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة مالي (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
العجائن	95.1	العصائر الخليط	49.6	أحشاء محفوظة من طيور الدواجن	64.5
الخضروات المجمدة	16.4				
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة مالي 14.4 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الرأس الأخضر

- عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 216 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 76% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 284 ألف دولار خلال العام نفسه. وتعد مكسبات الطعم والرائحة فقط هي الصادرات الغذائية المصرية التي تم تصديرها لدولة الرأس الأخضر خلال عام 2022 جدول رقم (3-33)

جدول رقم (3-33)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة الرأس الأخضرعام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات الطعم والرائحة	216 ألف دولار	–	–
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة الرأس الأخضر 284 ألف دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة نيجيريا

- دولة نيجيريا عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 190.6 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.1% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 136.3 مليون دولار خلال العام نفسه.
- يعد اليوسفي الطازج أو المجفف من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة نيجيريا خلال عام 2022، ويوضح الجدول رقم (3-34) قائمة السلع الزراعية والغذائية المصرية التي تم تصديرها خلال العام المذكور.

جدول رقم (3-34)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة نيجيريا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
يوسفي طازج أو مجفف	135.5	طماطم	0.5
برتقال طازج أو مجفف	25	جريب فروت طازج أو مجفف	0.3
خس ملفوف وكرنبي	6.4	شمام طازج ما عدا البطيخ	0.2
شحوم وزيوت نباتية، سمن نباتي	6	ثوم طازج أو مثلج	0.2
شحوم نباتية	5.6	خضروات مجمدة أو مبردة	0.1
فلفل رومي أخضر وألوان أخرى	3.1	فجل أفرنجي	0.1
كرنب أفرنجي وبروكلي طازج	3.1	أفوكادو طازج أو جاف وكيوي طازج	0.6
زيوت ودهون نباتية	3.1	بصل وكرات بشوشة	0.1
فراولة طازجة	0.6	مكسبات طعم ورائحة	0.1
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة نيجيريا 136.3 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جامبيا

- دولة جامبيا عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 130.6 ألف دولار، وتصل نسبتها لنحو 3.7% من جملة الصادرات الكلية المصرية لجامبيا التي بلغت 2.7 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد العجائن بقيمة 96.7 ألف دولار، والحلوى السكرية الحمصية، والسمسمية، والفولية بقيمة 33.9 ألف دولار، فقط السلع الغذائية التي تم تصديرها خلال عام 2022 جدول رقم (3-35)

جدول رقم (3-35)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جامبيا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
العجائن	96.7	الحلوى السكرية الحمصية، والسمسمية، والفولية	33.9
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة جامبيا 2.7 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيريا

- دولة ليبيريا عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- وقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 90.2 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.27% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 33.8 مليون دولار خلال العام نفسه، وتعد مكسبات الطعم والرائحة من أهم الصادرات الزراعية المصرية لدولة ليبيريا خلال عام 2022 بقيمة بلغت نحو 74.2 ألف دولار، تليها عجائن أخرى غير محتوية على بيض بقيمة 8.2 ألف دولار، ثم صلصة كاتشب وصلصة حريفة بقيمة 7.8 ألف دولار. جدول رقم (3-36)

جدول رقم (3-36)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة ليبيريا (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة	السلع	القيمة
مكسبات الطعم والرائحة	74.2	عجائن أخرى غير محتوية على بيض	8.2	صلصة كاتشب وصلصة حريفة	7.8
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة ليبيريا 33.8 مليون دولار					

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بنين

- دولة بنين عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 73.4 ألف دولار (لبن بودرة بقيمة 62.6 ألف دولار، دقيق حنطة ودقيق خليط بقيمة 10.8 ألف دولار) خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.6% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 14.8 مليون دولار خلال العام نفسه. جدول رقم (3-37)

جدول رقم (3-37)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بنين (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
لبن بودرة	62.6	دقيق حنطة ودقيق خليط	10.8
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة بنين 14.8 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جزر القمر

- دولة جزر القمر عضو بالكوميسا.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 59.1 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 3.8% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 2.6 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد منتجات الألبان بقيمة 36.7 ألف دولار لإنواع الجبنة المختلفة، واللبن والكريم غير المحلى بقيمة 22.4 ألف دولار فقط السلع الغذائية التي تم تصديرها إلى جزر القمر خلال عام 2022 جدول رقم (3-38)

جدول رقم (3-38)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة جزر القمر (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
منتجات الألبان	36.7	واللبن والكريم غير المحلى	22.4
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة جزر القمر 2.6 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أفريقيا الوسطى

- دولة أفريقيا الوسطى عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 39.2 ألف دولار بما يعادل نحو 6.6% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 0.6 مليون دولار خلال العام نفسه.
- تعد صادرات صلصة كاتشب بقيمة 25.8 ألف دولار، وعصير خليط بقيمة 13.4 ألف دولار فقط السلع الغذائية التي تم تصديرها من مصر إلى أفريقيا الوسطى خلال عام 2022 جدول رقم (3-39).

جدول رقم (3-39)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة أفريقيا الوسطى (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
صلصة كاتشب	25.8	عصير خليط	13.4
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة أفريقيا الوسطى 0.6 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا بساو

- دولة غينيا بساو عضو بتجمع بالساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 33.9 ألف دولار خلال عام 2022 (حلوى سكرية الحمصية، والسمسمية، والفولية) بما يعادل نحو 15% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 0.2 مليون دولار خلال العام نفسه. جدول رقم (3-40)

جدول رقم (3-40)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة غينيا بساو (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
حلوى سكرية الحمصية، والسمسمية، والفولية	33.9		
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة غينيا بساو 0.2 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بوركينا فاسو

- دولة بوركينا فاسو عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغت جملة الصادرات الكلية المصرية لدولة بوركينا فاسو نحو 26.1 مليون دولار خلال عام 2022، منها صادرات غذائية (محضرات غذائية للأطفال فقط) بنحو 23.9 ألف دولار بما يعادل نحو 0.07% خلال العام نفسه. جدول رقم (3-41)

جدول رقم (3-41)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة بوركينا فاسو (ألف دولار) عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
محضرات غذائية للأطفال	23.9	-	-
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة بوركينا فاسو 26.1 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة توجو

- دولة توجو عضو بتجمع الساحل والصحراء.
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إليها نحو 12.2 ألف دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 0.3% من جملة الصادرات الكلية التي بلغت 34.8 مليون دولار خلال العام نفسه، ولم تصدر مصر سواء عصير خليط خلال عام 2022. جدول رقم (3-42)

جدول رقم (3-42)

هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى دولة توجو عام 2022

السلع	القيمة	السلع	القيمة
عصير خليط	12.2 ألف دولار	-	-
إجمالي الصادرات المصرية الكلية لدولة توجو 34.8 مليون دولار			

المصدر: قاعدة بيانات هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg

الفصل الرابع

تحديات وفرص النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا

تمهيد:

في ضوء التوجه السياسي الكبير للتواجد المصري بالدول الأفريقية، تكتسب الصادرات المصرية الزراعية والغذائية لتلك الدول أهمية متزايدة لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية. وتتبع تلك الأهمية من العلاقات التاريخية التي امتدت عبر حقب زمنية متتالية، والوضعية الجغرافية كون مصر إحدى أهم دول القارة الأفريقية. وذلك بجانب الرغبة السياسية لتعزيز علاقات التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، كأحد السبل المطروحة أمام مصر لاستعادة قوتها الناعمة في القارة الأفريقية، واستغلال الفرص والإمكانيات المتاحة أمام الصادرات المصرية، وخاصة الزراعية والغذائية منها، إلا أن هذه الصادرات تواجه العديد من التحديات التي تعوق النهوض بها، ومن ثم يستهدف هذا الفصل استعراض التحديات التي تواجه النهوض بهذه الصادرات في الأسواق الأفريقية بصفة عامة، وبالدول موضع الدراسة بصفة خاصة، والفرص المتاحة لتعزيز هذه الصادرات، كما يقترح مجموعة من الأليات والسياسات للنهوض بهذه الصادرات.

4-1 تحديات النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا

على الرغم من جهود الدولة المصرية للنهوض بالصادرات الزراعية، وتذليل ما يواجهها من عقبات من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج لتيسير نفاذ المنتجات المصرية الزراعية إلى الدول الأفريقية (منها تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتدشين خط ملاحي جديد –جسور– يربط ميناء العين السخنة على البحر الأحمر بدول شرق أفريقيا، وإنشاء شركة ضمان مخاطر الصادرات إلى أفريقيا)، وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأفريقية تعد ميدانا خصبا للتعاون التجاري الزراعي المصري لما تنطوي عليه من فرص وإمكانيات لاستقبال الصادرات الزراعية المصرية، فإن ذلك ما زال دون المستوى والطموح المنشود، وقد عمق من أهمية السعي لتحقيق هذا الطموح ما تشهده دول العالم حاليا وخاصة الدول الأفريقية ومصر من تداعيات خطيرة للأوضاع الجيوسياسية الإقليمية والعالمية من جهة، ومن جهة أخرى توجه الحكومة المصرية الرامي إلى النهوض بالصادرات المصرية (بما فيها الصادرات الزراعية لتصل إلى نحو 145 مليار دولار بحلول عام 2030 مرتفعا عن 100 مليار دولار خلال عام 2025/24، ثم إلى 130 مليار دولار خلال عام 2027/26– برنامج عمل الحكومة المصرية تحت عنوان "معا نبني مستقبلا مستداما 2025/24- 2027/26). هذا ويرجع تدني كمية الصادرات الزراعية المصرية الموجهة إلى الأسواق الأفريقية – على الرغم مما طرحته الحكومة المصرية من جهود ومبادرات لتعزيز تلك الصادرات– إلى وجود العديد من التحديات الداخلية المتعلقة بمصر والخارجية المتعلقة بأسواق الدول الأفريقية، نعرض أهمها فيما يلي:

4-1-1 التحديات الداخلية

تواجه الصادرات الزراعية المصرية العديد من التحديات التي يتعلق بعضها بالجوانب التنظيمية والإدارية، في حين يتعلق بعضها الأخر بالجوانب التسويقية والإجرائية، (معهد التخطيط القومي، 2022)، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

التحديات التنظيمية والإدارية، وأهمها:

- افتقار المنظومة التصديرية للحاصلات الزراعية للآلية والكيان الذي يقوم بدور القائد، أو المايسترو لضبط إيقاع العمل لتلك المنظومة، والعمل على جمع مختلف مكوناتها أو أطرافها في إطار متكامل ومترابط وفق منهج سلاسل القيمة، فضلا عن تقديم يد العون والمساعدة لعلاج المشكلات والمحددات والاختناقات.
- غياب أو انسداد القنوات الفعالة والمنتظمة للتواصل والحوار فيما بين المصدرين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات، وغالبا ما يدفع هذا الوضع إلى اتخاذ قرارات دونما مشاركة أو حوار مع أصحاب المصلحة، وأحيانا يتم عقد لقاءات مع أصحاب المصلحة، ولكنها لم تسفر عن الوصول لحلول مشكلاتهم والتي هي في الواقع الأمر مشكلات الدولة الخاصة بتنمية الصادرات الزراعية.
- ضعف دور الدولة وانكماشها –ممثلة في مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بالشأن التصديري– في التخطيط وتحقيق طموحات الدولة للنهوض بالصادرات. حيث يقتصر دورها على الجانب الفني والرقابي الخاص بضمان شروط الجودة والمواصفات من خلال الحجر الزراعي، وفتح أسواق جديدة بالتعاون مع المجلس التصديري. أما الجوانب المادية محدودة والجوانب اللوجستية كالخدمات الإرشادية معدومة.
- قصور في دور مكاتب التمثيل التجاري في دراسة الأسواق وفتح نوافذ تصديرية جديدة، والمساهمة في حل ما قد يطرأ من مشكلات للمصدرين المصريين بالخارج بجانب عدم تواجدها في العديد من الدول وخاصة الأفريقية منها.
- ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية حيث إن صغار ومتوسطي المزارعين –على نحو خاص– لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، والاستدامة والثقة المتبادلة، والعمل في إطار الشفافية وانسياب المعلومات، والتشاركية في تحمل المخاطر.
- التخلف والقصور المبالغ في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديري، لا سيما دورها في مجال تنظيم متوسطي وصغار المزارعين في إطار العمل الجماعي الذي يمكنهم من الاندماج الفعال في المنظومة التصديرية، فضلا عن دورها في مجال الإرشاد والتوعية التصديرية، وفي مجال التكويد، وغير ذلك من المجالات.

التحديات التسويقية والإجرائية، وأهمها:

- غياب المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة المتعلقة بتسويق الحاصلات والسلع الزراعية لدى الجهات المحلية المعنية. وغالبا ما يترتب على هذا الغياب لجوء المصدرين للحصول عليها من خلال مسارات عديدة منها إجراء اتصالات مع سفارات الدول المنشود التعاون معها بالقاهرة، أو بمكاتب التمثيل التجاري –إن وجدت– بالخارج، أو باستخدام شبكة المعلومات الدولية، وغالبا ما تكون المعلومات المتحصل عليها من خلال هذا المسار غير دقيقة أو كافية أو غير تفصيلية أو غير حديثة، كما قد يلجأ بعض كبار المصدرين إلى إرسال مندوبين لهم إلى الأسواق الخارجية لجمع البيانات والمعلومات التسويقية المطلوبة.
- انخفاض مستوى خدمات الموانئ مع ارتفاع تكاليف النقل.
- وجود قدر أو آخر من التضارب والازدواجية المؤسسية، حيث يوجد أكثر من جهة حكومية تمارس عملية الرقابة على الحاصلات والسلع الزراعية التصديرية.
- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تنشرها الجهات المحلية المعنية من جهة، وتلك التي تنشرها الجهات الدولية عن مصر من جهة أخرى، الأمر الذي يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن الصادرات الزراعية المصرية ومستويات الأداء وسبل التطوير. فالبيانات والمعلومات التصديرية للسلع الزراعية تصدر عن أكثر من جهة وبتصنيفات وتقسيمات سلعية مختلفة ووفق أعوام ميلادية أو مالية أحيانا، ومواسم تصديرية أحيانا أخرى. وبعض الجهات تصدرها بكميات، وجهات أخرى تصدرها بالقيمة التصديرية، ومنها ما هو مقيم بالجنيه المصري، وما هو يقيم بالدولار الأمريكي، فضلا عن أن بيانات الصادرات لبعض الجهات تشمل كل من السلع الزراعية الخام والمصنعة، وأخرى تقتصر على بيان الصادرات من السلع الزراعية الطازجة فقط.
- ضآلة التمويل المقدم من البنوك لتمويل رأس المال العامل (تمويل النفقات الجارية)، وعدم وجود خدمات ضمان مخاطر ائتمان كافية لتغطية احتياجات السوق.
- قصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديريين، حيث المغالاة في شروطه التجارية على الرغم من حاجه الإنتاج التصديري لنفقات أعلى بدرجة ملحوظة مقارنة بالإنتاج غير التصديري، الأمر الذي قد يعوق هؤلاء المزارعين دون الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج منتج ذي مواصفات تصديرية جيدة وتنافسية. وقد تحول كذلك شروط الإقراض غير الميسرة دون توجه أصحاب تلك الحيازات نحو التصدير لارتفاع تكاليف المنتج التصديري، ومن ثم ضعف تنافسيته في الأسواق الخارجية.
- تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات بالرغم من المبادرات الجديدة التي أعلنها المسئولين بالحكومة المصرية، فضلا عن الارتفاع المبالغ فيه في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات حال الوفاء بها من جهة، وضعف مساهمة مخصص الدعم في التحفيز والتشجيع على التصدير من جهة أخرى.

- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لتغطية الائتمان على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية.
- النقص الشديد في عدد موظفي الحجر الزراعي ومفتشيه المسئولين عن تغطية كافة المزارع التصديرية ومحطات التصدير بالإرشادات الزراعية والرقابة الفنية مما يحول دون تمتع الصادرات الزراعية المصرية بالجودة والمواصفات المطلوبة بالأسواق الخارجية.

تحديات تقلل من الطاقة التصديرية، وأهمها:

- زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، مثل ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية، وعدم كفاية رأس المال مع صعوبة الحصول على الائتمان، والتشديد في الشروط والمتطلبات للحصول على التمويل، وأيضا ارتفاع أسعار المدخلات الأخرى، وزيادة التكلفة خصوصا بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي.
- تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير، وضعف الخبرات والعمالة.
- ضآلة عملية التصنيع في مجال الفاكهة والخضروات التي تشكل فيما بينها أهم المحاصيل التصديرية لا تتناسب مع إمكانيات مصر التصديرية وخاصة الخضروات

تحديات متعلقة بحظر بعض الحاصلات المصدرة:

- توقيت إرسال الشحنات، حيث لا بد من الالتزام بالمواعيد المنصوص عليها في العقود، مما تسبب في خروج مصر سابقا من أسواق القطن عالميا.
- بطء الشحن للسلع الزراعية سريعة التلف مثل العنب والفراولة والجوافة والفاصوليا، يؤدي إلى تعرض المصدرين لخسائر فادحة ورفض استلام هذه من الدول المستوردة.

4-1-2 التحديات الخارجية

تحديات الشحن إلى الأسواق الأفريقية:

تأتي معوقات الشحن والنقل على قمة التحديات الحاكمة والمقيدة لتدفق الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية، وتتمثل تلك التحديات فيما يلي:

- عدم كفاية الأسطول الوطني للنقل البري للحاويات، بجانب قدم العديد من وحدات هذا الأسطول مما يترتب عليه تعطل عمليات النقل، ومن ثم تأخر مواعيد وصول الشحنات التصديرية إلى الأسواق الخارجية.
- عدم وجود أسطول وطني للنقل البحري.
- عدم توافر فراغات (مساحات) بوسائل الشحن الجوي بالقدر الكافي لتصدير الحاصلات الزراعية سريعة التلف على وجه الخصوص.
- الزيادة المتكررة في تكلفة (نولون) الشحن كنتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين الطلب على طاقات الشحن في مختلف الوسائط البحرية والجوية والبرية وبين المتاح منها، بجانب ارتفاع أسعار الطاقة.

تحديات تتعلق بالأسواق الأفريقية:

- الانخفاض الحاد للدخل القومي للفرد في دول مثل السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، مما يضعف من قدرتها على الاستيراد.
- ضعف الطرق والسكك الحديدية بين الدول االفريقية، وكذلك الخدمات اللوجستية.
- عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة بين مصر والعديد من الدول الأفريقية.
- ارتفاع تكلفة النقل والشحن لطول مدة الشحن، مما يرفع من أسعار السلع التصديرية المصرية بالأسواق الأفريقية، مقارنة بنظائرها من الدول الأخرى، ومن ثم ضعف المنافسة. ويرجع ارتفاع تكلفة النقل إلى غياب الخطوط الملاحية المنتظمة بالعديد من الدول الأفريقية، مما يدفع المصدرين المصريين إلى شحن بضائعهم "ترانزيت" إلى دول غير أفريقية قبل شحنها للدول المطلوب التصدير إليها، فضلا عن غياب خطوط الطيران المباشر لدى مصر مع العديد من الدول الأفريقية.
- ضعف البنية التحتية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعاني من عدم كفاءة الموانئ المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة بجانب قصور خطوط السكك الحديدية، كثرة الطرق غير الممهدة أو المأمونة لنقل البضائع.
- غياب الضمانات الكافية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بالعديد من الأسواق الأفريقية نتيجة لعدم الاستقرار الأمني.
- قصور دور القطاع المصرفي والبنوك، ويتمثل ذلك في عدم وجود فروع للبنوك المصرية بمعظم الدول الأفريقية، بجانب عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات، وندرة العملات الأجنبية في بعضٍ من تلك الدول، مما يترتب عليه ارتفاع مخاطر عدم السداد.
- تفضل العديد من الدول الأفريقية التعامل التجاري مع الدول الأجنبية التي كانت تستعمرها فيما سبق.
- سيطرة الوسطاء والوكلات التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في معظم الدول الأفريقية.
- قيام بعض الدول الأفريقية بفرض رسوم إضافية على الحاويات الصادرة من مصر، كما تتراجع بعض الدول العربية الأفريقية عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات الجمركية المشتركة مثل اتفاقية التجارة العربية (الجزائر، والسودان، وكينيا)، واتفاقية الكوميسا. كما يصعب التصدير المباشر لتشدد بعض الدول الأفريقية في إجراءاتها وتشريعاتها المتعلقة بواردتها من الحاصلات والسلع الزراعية المصرية.
- المنافسة الشرسة التي تواجهها المنتجات المصرية الزراعية والغذائية من نظيرتها بالأسواق الأفريقية، مما يزيد من صعوبة الدخول إلى تلك الأسواق، وقد يرجع ذلك إلى استغلال بعض الدول الأجنبية بما تمنحه من قروض ومنح للدول الأفريقية فيما يخدم مصالحها، ويحول دون نشوء علاقات تجارية مع دول أخرى.

- المشكلات السياسية والأمنية حيث يعد عدم الاستقرار السياسي وتعدد النزاعات الحدودية، والصراع على السلطة والانقلابات الداخلية في بعض الدول الأفريقية عائقا أمام تدفق الصادرات المصرية إلى أسواق تلك الدول.

تحديات التصدير إلى أهم الأسواق الأفريقية:

وهي الأسواق موضع الدراسة والتي تشمل دول حوض النيل، وتكتل الكوميسا وتجمع الساحل والصحراء. حيث تستحوذ الصادرات الغذائية على معظم الصادرات لتلك الدول. وتتمثل أهم الصادرات الغذائية المصرية لهذه الأسواق في مكسبات الطعم والرائحة، وصلصلة الكاتشب، والعجائن، والعصائر، والسكر المكرر، والحلوى السكرية الحمصية والسمسمية والفولية والجبن الطازج والمطبوخ، ومنتجات المطاحن، ومحضرات الخضر، والفاكهة، والمربات، كما سبق الإشارة بالفصل الثالث. وتواجه الصادرات المصرية من السلع الزراعية والغذائية لهذه الأسواق العديد من المعوقات، وأهمها ما يلي:

- تعاني دول تكتل الكوميسا العديد من الحروب والصراعات الإثنية والقبلية، حيث تتواجد حروب وصراعات بين ما لا يقل عن عشر دول من أعضائه، بالإضافة إلى الصراع في السودان.
- ضعف القدرات الاقتصادية لمعظم دول الكوميسا وانخفاض متوسط دخول الأفراد بهذه الدول.
- عدم وجود خطوط ملاحية بحرية أو جوية منتظمة بين مصر ومعظم دول تجمع الكوميسا مما يؤدي إلى صعوبة عملية الشحن، وارتفاع تكاليفها، وطول الرحلة، فضلا عما قد يحدث من تلف في المنتجات ذات الفترة محدودة الصلاحية، ومن ثم يضطر المصدرون إلى استخدام شركات الشحن الأجنبية.
- عدم وجود خطوط نقل مباشرة بين مصر وعدد من الدول الأفريقية سواء برية أو بحرية، فيضطر المصدرون لنقل بضائعهم "ترانزيت" في دولة وسيطة.
- عدم وجود شركة لتأمين البضائع بين الدول الأفريقية، مما يصعب من عملية التصدير.
- عدم توفر المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة عن أسواق دول الكوميسا فيما يتعلق بالسلع والفرص التصديرية والأسعار التنافسية وأذواق المستهلكين والمواصفات المطلوبة.
- شدة المنافسة داخل أسواق الكوميسا، حيث تأتي الصين على رأس المنافسين التجاريين لمصر بهذه الأسواق، يليها جنوب أفريقيا، ثم الهند.
- ارتباط العديد من دول التجمع بالدول المستعمرة لها فيما سبق، ومن ثم تتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع هذه الدول.

أهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية في بعض الأسواق بالإضافة للتحديات السابقة:

- **دولة السودان:**
  - النزاعات المسلحة الراهنة، والتي ترتب عليها تنبية من مكتب التمثيل التجاري المصري في الخرطوم لشركات التصدير المصرية بضرورة التنبيه على سائقي الشاحنات المصرية بعدم الاقتراب من المناطق القريبة من سيطرة قوات الدعم السريع خاصة منطقة الدبة الواقعة في نطاق الولاية الشمالية.
  - تؤثر المعاناة الحالية في السودان على الحركة التجارية بين البلدين فيما يخص الصادرات والواردات.
- **دولة ليبيا:**
  - لا تلتزم المنتجات المصرية بالمواصفات المطلوبة من خلال المنافذ البرية.
  - عدم وجود مكتب للتمثيل التجاري المصري داخل ليبيا.
  - عدم وجود أنظمة مصرفية وبنكية لتعزيز حركة التجارة المشتركة وخدمة المصدرين.
- **دولة المغرب:**
  - الضغوط التي يمارسها لوبي الصناعة لحماية المنتجات المحلية من منافسة الواردات.
  - عدم دخول الاتفاقيات التجارية حيز التنفيذ مثل اتفاقية أغادير.
  - التأخر النسبي لخدمات التخليص الجمركي والضعف النسبي بالبنية التحتية للنقل.
- **دولة كينيا:**
  - البعد الجغرافي النسبي.
  - ارتفاع وقت وتكلفة امتثال البضائع للعبور القانوني للحدود (196 ساعة) يؤثر على الصادرات سريعة التلف.
- **دولة تونس:**
  - ضعف جودة الخدمات اللوجستية وتأخر البنية التحتية لنقل البضائع الدولية.
  - عدم وجود خط ملاحي منتظم بين مصر وتونس.
- **دولة إثيوبيا:**
  - التوتر الراهن والمرتبط ببناء سد النهضة والذي سيؤثر بشكل كبير على حصة مصر من مياه النيل.
- **دولة مدغشقر:**
  - عدم وجود خط جوي مباشر بين البلدين.
  - تأخر البنية التحتية لنقل البضائع الدولية.
- **دولة الصومال، ودولة روندا:**
  - عدم توفر المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة فيما يتعلق بالسلع والفرص التصديرية والأسعار التنافسية وأذواق المستهلكين والمواصفات المطلوبة.
- **دولة أوغندا:**
  - ارتفاع تكاليف الشحن بين مصر وأوغندا بشكل كبير يؤثر بشكل سلبي على تدفق الصادرات المصرية إلى هذا السوق.

4-2 الفرص والإمكانيات التصديرية أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية

على الرغم من أن العديد من الدول الأفريقية تعد ميدانا خصبا للتعاون التجاري الزراعي المصري لما تنطوي عليه من فرص وإمكانيات لاستقبال الصادرات الزراعية، فإن ذلك ما زال دون المستوى والطموح المنشود. كما لا يتناسب حجم واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية والغذائية المصرية مع قوة العلاقات والمصالح المشتركة والقرب الجغرافي والاتفاقيات التجارية الثنائية والمشتركة الموقعة فيما بين مصر وتلك الدول.

وقد زاد من أهمية السعي نحو تنمية الصادرات الزراعية إلى أفريقيا التوجه السياسي الكبير للتواجد المصري بالدول الأفريقية من جهة، وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية وغيرها من الأحداث والتوترات الإقليمية على التجارة الدولية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الفرص التصديرية المتاحة أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية للتواجد بالأسواق الأفريقية تعتمد على بعض السلع الزراعية وإن كانت بكميات قليلة إلا أن الاعتماد الأكبر كان على السلع الغذائية التي منها مكسبات الطعم والرائحة، وصلصلة الكاتشب، والعجائن، والعصائر، والسكر المكرر، والحلوى السكرية الحمصية والسمسمية والفولية والجبن الطازج والمطبوخ، وغيرها، كما تبين من الفصل الثالث.

وفي ضوء هذا السياق يمكن عرض مقترح بثلاث مسارات تعكس الفرص المتاحة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية، وهي:

المسار الأول: بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية التي تحقق مصر فيها اكتفاء ذاتيا منخفضا، ويتم استيرادها من الخارج، وعليها طلب بأسواق الدول الأفريقية (مثل الحبوب والزيوت والبقول)، حيث يتم توفير الجانب الأكبر منها من خلال الاستيراد، يمكن وفقا لهذا المسار أن يقتصر دور مصر على استيرادها لتلك السلع بما يفوق احتياجاتها، والقيام بإجراء بعض العمليات الخدمية والتصنيعية (كالتكرير والطحن والتعبئة والفرز) على تلك الواردات، ثم إعادة تصديرها إلى الدول الأفريقية.

يتوقف الأخذ بهذا المسار على مدى الجدوى المالية والاقتصادية لهذه العمليات في ضوء ما تعانيه مصر من ندرة في العملة الصعبة اللازمة لاستيراد تلك السلع من جهة، وما تواجه إجراءات الشحن إلى الدول الأفريقية من صعاب مالية ولوجستية وأمنية من جهة أخرى.

المسار الثاني: توجه مصر لإنتاج عدد من السلع الزراعية بأراضي بعض الدول الأفريقية (و/ أو تصنيع وتصدير بعض هذه السلع الزراعية للدول الأفريقية أو لغيرها من الدول)، وذلك بالنسبة للسلع التي تحقق مصر منها نسبة اكتفاء ذاتي منخفضٍ، وأيضا السلع التي لا تتمتع مصر بأي ميزة نسبية في إنتاجها، أو لا يتوفر لدى مصر احتياجاتها من الظروف المناخية والموارد الطبيعية –وخاصة المياه– بالقدر الكافي للتوسع في إنتاجها محليا.

ويمكن لمصر أن تحقق ذلك إما عن طريق استئجار الأراضي الزراعية بالدول الأفريقية حسب ما تسمح به القوانين المنظمة لذلك بتلك الدول والقيام بزراعتها بالمحاصيل المختلفة، أو عن طريق الشراكة أو امتلاك الأراضي الزراعية حسب ما تسمح به القوانين المنظمة لذلك بتلك الدولة، وترشح الدول التالية لتنفيذ هذا المسار:

- الاستثمار في مجال القطاع الزراعي الأفريقي، إذا حددنا الفرص الاستثمارية على مستوى الدول فنجد أن لمصر فرصا استثمارية في الدول الأفريقية على النحو التالي:
  - **أوغندا في شرق أفريقيا** تتميز بامتلاكها لأكبر مساحة للاستغلال الزراعي تقدر بنحو 14 مليون هكتار تنتظر التهيئة.
  - **جمهورية الكونغو الديمقراطية** في وسط أفريقيا تمتلك أكبر مساحة زراعية وأكبر احتياطي مائي.
  - **موزمبيق:** تطل على المحيط الهندي وتحدها زامبيا من الشمال الشرقي، فيما يتمتع نظامها السياسي والأمني بالاستقرار، ولديها نحو 85 مليون فدان أراضي صالحة للزراعة، لا تستغل منها سوى 3% فقط، وتعد واحدة من أنسب الدول لتوفير الحاصلات الزراعية الأساسية، كما أنشأت موزمبيق مجموعة موانئ بحرية ومحطات كبيرة للحاويات على سواحل المحيط الهندي، لمساعدة الراغبين في الاستثمار الزراعي.
  - **مدغشقر** لديها 1.4 مليون هكتار ومعظم الاستثمارات بها في زراعات الذرة وزيت النخيل وأغلب هذه الاستثمارات كورية بالإضافة إلى سيطرة الاستثمارات الأوروبية حديثا بنسبة 70% مقابل 19% استثمارات آسيوية وفقط 11% استثمارات شرق أوسطية.
  - **إثيوبيا** بها مشروعات للتوسع في إقامة السدود ومتوقع أن تجذب استثمارات لنحو 1.5 مليون هكتار أغلبها استثمارات صينية وهندية وتنافسها من بعد الاستثمارات الخليجية.
  - **السودان وجنوب السودان** واللتان أصبحتا من الدول الجاذبة للاستثمارات خاصة الكورية والهندية والصينية ثم الخليجية، ويمكن لجنوب السودان أن تكون من أكثر مناطق القارة جذبا للاستثمارات في مجال الثروة الحيوانية لوفرة أراضي المروج والغابات والمستنقعات.
  - يمكن أيضا الاستثمار في حاصلات الفجوة الغذائية خاصة الحاصلات التي تجود في دول شرق ووسط أفريقيا وهي أيضا الحاصلات ذات الاحتياجات المائية الكبيرة ،وأهمها قصب السكر والأرز وزيوت النخيل والذرة بمختلف أنواعها خاصة الذرة الصفراء والأعلاف.
  - الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية –اللحوم الحمراء– والتي تنمو على المراعي الطبيعية والسافانا.
  - الاستثمار في أخشاب الغابات وصناعات الورق كما في غابات **الكونغو** (تبلغ 220 مليون فدان وتعد ثاني أكبر مساحة غابات في العالم بعد غابات الأمازون،) والتي تستأثر بها الصين وحدها حتى الآن دون منافسة.

- **زامبيا:** يتمتع نظامها السياسي والأمني بالاستقرار، وتملك نحو 102 مليون فدان من الأراضي الزراعية لكن 86% منها غير مستغلة.
- **تنزانيا:** تقع تنزانيا شرق القارة الأفريقية وتطل على المحيط الهندي، لم تستغل تنزانيا إجمالي الرقعة الزراعية لديها، إذ تنتج فقط من نحو 10 ملايين فدان سنويا، على الرغم من امتلاكها ما يقترب من 95 مليون فدان متاحة وصالحة.
- **زيمبابوي:** تقع زيمبابوي في وسط أفريقيا، وتملك نحو 78 مليون فدان أراضي زراعية غير مستغلة، كما أن لديها واحدة من أفضل أنواع التربة على الإطلاق. كما تتميز زيمبابوي بوجود مناطق البراري والمحميات الطبيعية، وهو ما التفتت إليه الشركات الأجنبية في أفريقيا، خاصة بعد أن سهلت الحكومة هناك عمليات الاستثمار الأجنبية.
- **بوتسوانا:** تقع بوتسوانا في الجنوب الشرق لزيمبابوي، كما أنها أبدت رغبتها في إقامة استثمارات زراعية مع الدول الأجنبية والعربية، ولدى بوتسوانا نحو 85 مليون فدان أراضي زراعية غير مستغلة صالحة لزراعة المحاصيل الأساسية.

ويقترح عدد من السبل لدعم هذه الاستثمار علي النحو التالي:

- الإفادة من الصناديق والهيئات المالية الأفريقية لإقامة مشروعات زراعية كبرى مشتركة وتدعيم صغار المزارعين لدورهم الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي.
- تشجيع المؤسسات المالية على وضع آليات مبتكرة وأدوات تأمين لدعم الاستثمار في الزراعة، ووضع حلول ملائمة لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- إنشاء مركز للاستثمار الزراعي لخدمة المستثمرين في أفريقيا ليتضمن قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار الاستثماري وتحديد المشروعات الاستثمارية الزراعية ذات الأولوية من خلال خريطة للاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية.
- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات على إجراء بحوث تشاركية تساهم في نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة.
- وضع استراتيجية لاستثمار شامل يرتكز على الاستثمارات الاستراتيجية التكاملية بين الدول الأفريقية والتي تساهم في ضمان الأمن الغذائي الأفريقي في قطاعات الإنتاج الزراعي، وتوفير الموارد المائية الضرورية لهذا الإنتاج، إضافة إلى الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة نافعة في مجال البنية الأساسية الداعمة للقطاع الزراعي.
- توفير قاعدة بيانات ونظم معلومات للمستثمرين والتنسيق بينهم لتفادي المنافسة ولخلق شروط التكامل والتعاون.
- إعداد دليل للإجراءات يوفر الحماية لرؤوس الأموال مما يساعد في التغلب على المعوقات التي تواجها الشركات المستثمرة في أفريقيا.

- إعطاء أولية تمويلية لمشروعات البنية التحتية لما لها من أهمية اقتصادية قصوى لدى الحكومات الأفريقية.
- إعداد دراسات ميدانية للأراضي الزراعية في بعض الدول الأفريقية المعروفة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه فيها، وتنوع المحاصيل سواء النقدية أو الغذائية ودراسات حول طلب الأسواق الدولية عليها.

كما يمكن لمصر وفقا لدراسة أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التوجه بزراعة وتصنيع بعض المحاصيل الزراعية بدولتي صربيا وكازاخستان يتم توريدها إلى مصر وبعض الدول الأفريقية.

ويمكن أيضا الإفادة من تجربة الإمارات (وغيرها من الدول الأجنبية –كالصين والهند) والتي تتمثل في التملك أو المشاركة في مشروعات زراعية، وتصنيع زراعي بالدول الأفريقية ذات الوفرة المائية والأرضية، ومنها السودان وإثيوبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا، وذلك بجانب عددٍ من الدول الأوروبية مثل إسبانيا وصربيا وأيرلندا ورومانيا، والقيام بتسويق منتجاتها لأكثر من 60 دولة عبر شبكات نقل عالية الكفاءة. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2022)

المسار الثالث: يتعلق هذا المسار بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات الطازجة التي تحقق مصر منها اكتفاء ذاتيا (وكذلك الحال بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية) وتأتي في مقدمة السلع الزراعية المصرية التصديرية محل الدراسة، حيث يقترح أن يتم تصديرها للدول الأفريقية بصورة مصنعة وليس في صورتها الخام، على الرغم من ضآلة عملية التصنيع في مجال الفاكهة والخضروات كما تبين من الفصل الثاني بالدراسة، إلا أن لهذا التوجه عددا من المبررات، نذكر منها:

- تتصدر السلع الزراعية المصنعة والمبردة والمجمدة واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية والغذائية المصرية، خاصة دول حوض النيل وتجمع الكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء.
- استهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 المحدثة زيادة نسبة الحاصلات الزراعية المصنعة من 8% من إجمالي الإنتاج المحلي (وهي النسبة الحالية) إلى نحو 20% بحلول عام 2030.
- ارتفاع الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في تصدير الفاكهة والخضروات المصنعة إلى الدول الأفريقية عن تلك الطازجة.
- أن تصنيع المادة الخام الزراعية بدلا من تصديرها في صورها الخام يحقق قيمة مضافة، ويتيح فرص عمل إضافية، ويقلل من الفاقد، ويحافظ على استقرار الأسعار والأسواق ويزيد من قيمة الصادرات المصرية.
- يزيد تصنيع الخضر والفاكهة من كفاءة استخدام مياه الري التي تعاني مصر من محدوديتها، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لسد النهضة الأثيوبي والتغيرات المناخية.
- ستعزز عملية التصنيع الزراعي من الروابط الخلفية والأمامية، بين قطاعي الزراعة والصناعة والتي تتسم حاليا بالضعف، فضلا عن تحسين شروط التجارة بين مصر والدول الأفريقية.

4-3 آليات وسبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية للدول الأفريقية

في ضوء ما سبق الإشارة إليه من وجود فرص وإمكانيات لا تزال واسعة لتنمية وزيادة صادرات مصر الزراعية والغذائية، وفي ضوء اهتمام وجهود ومبادرات الدولة بتنمية الصادرات إلى الدول الأفريقية ليس فقط من أجل زيادة الحصيلة التصديرية من العملات الصعبة التي تواجه مصر حاليا صعوبة في توفير الاحتياجات اللازمة منها، وإنما أيضا من أجل المزيد من التفاعل والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما سيتبعه ذلك من فرص التطوير التي ستنعكس إيجابيا على القطاع الزراعي المصري بوجه عام، وعلى القطاع التصديري بصفة خاصة.

وفي ضوء كل ذلك تبرز الأهمية الكبيرة للسعي نحو النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية ضمن الإطار العام للأهداف الخاصة بتنمية الصادرات المصرية بكافة أنواعها وقطاعاتها، والوصول بقيمتها إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030، ومن ثم تحسين الميزان التجاري المصري، وذلك ضمن الإطار الأشمل والأعم لتحقيق طموحات التنمية الاقتصادية والشاملة، وبلوغ معدلات النمو الاقتصادي المنشودة وفق الاستراتيجية الوطنية المحدثة "رؤية مصر 2030".

دعت كذلك ما تشهده الساحة الدولية من أزمات يأتي في مقدمتها استمرار الحرب الروسية– الأوكرانية، والتغيرات المناخية غير المواتية، والأوضاع الجيوسياسية، والأحداث والنزاعات الإقليمية الراهنة التي تلقي بظلالها القاتمة على أوضاع الصادرات المصرية عامة، والزراعية منها على وجه الخصوص إلى أهمية إعادة النظر في الشأن الخاص بتنمية الصادرات الزراعية المصرية عامة، والصادرات الزراعية أو الغذائية للدول الأفريقية على وجه الخصوص، والانطلاق نحو آفاق أرحب تحقق طموحات الدولة وطموحات مجتمع المصدرين، والمزارعين التصديريين. وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات سوف يتم الإشارة إليها، ثم تطرح مجموعة من الآليات والسياسات للنهوض بالصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية.

4-3-1 الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لزيادة الصادرات الزراعية

اتخذت الحكومة المصرية عددا من الإجراءات لزيادة الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة، (المجلس التصديري للحاصلات الزراعية) وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- تكثيف أعمال الأجهزة الفنية للحجر الزراعي في الموانئ والمنافذ الحدودية لتسهيل أعمال تصدير الحاصلات الزراعية وفقا للمعايير الدولية على مدار الساعة.
- فتح أسواق جديدة لزيادة صادرات الخضر والفاكهة والعمل 24 ساعة لمفتشي الحجر الزراعي لزيادة الصادرات للخارج.
- إدخال الزراعة في جميع المبادرات المعلنة من البنك المركزي والحكومة لمواجهة هذه الأزمة.

- التنسيق بين وزارات الزراعة والتجارة والصناعة والمالية لحل جميع مشكلات التصدير الزراعي.
- عدم إغلاق أي مشاغل أو محطات تعبئة للصادرات الزراعية (مع التعهد بأخذ الاحتياطات الصحية المطلوبة وفقا للقانون).
- تطبيق نظم التتبع للمنتجات التصديرية خلال مراحل الزراعة والإنتاج والتعبئة والتصدير، ويتم اتباع إجراءات مشددة وفقا للمعايير الدولية لجودة الصادرات. وفي هذا الصدد أصدرت الحكومة قرار رقم 670 لسنة 2017 بين وزارتي الزراعة والصناعة لتحديد معايير لمزارع ومحطات تعبئة الخضراوات الراغبة في التصدير.
- تم اتخاذ إجراءات تأكيدية دورية لضمان المواصفات العالمية حفاظا على سمعة الصادرات الزراعية المصرية، بمشاركة جميع الجهات ذات الصلة.
- تشديد إجراءات صارمة ضد الشركات غير الملتزمة بتطبيق الإجراءات المتبعة في التصدير، وفي حالة مخالفة الشركات للإجراءات يتم وقف الشركة وإحالتها إلى النيابة العامة، ووقف التعامل مع الإدارة المركزية للحجر الزراعي.
- استخدام الأختام الجديدة لدى أجهزة الحجر الزراعي في تبخير باليتات الخشب المستخدمة في نقل المنتجات الزراعية، وتحذير الشركات المصدر من استخدام أختام بخلاف الأختام المعتمدة من الحجر الزراعي.
- ختم شهادات العينات للشحنات غير المطابقة بـ"ختم أحمر" بخلاف ختم الجمهورية، يوضح أن الشحنة غير مطابقة للمواصفات لعدم التلاعب وتمرير شحنات غير مطابقة حفاظا على سمعة الصادرات المصرية.
- زيادة تحليل عينات الخضر والفاكهة وتقليل ساعات عدد التحليل من 72 ساعة إلى 48 ساعة، وذلك بعد زيادة عدد أجهزة المعمل المتقدمة لزياد الصادرات في الموسم التصديري.
- موافقة البنك المركزي على تأجيل سداد الأقساط المستحقة على المزارعين لمدة 6 أشهر.

4-3-2 آليات مؤسسية مقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية

يقترح في هذا السياق وجود لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية إلى كافة الدول بما فيها الدول الأفريقية، وتعد هذه اللجنة بمثابة كيان رفيع المستوى تمثل في إطاره مختلف الجهات والهيئات الفاعلة في سلاسل القيمة للحاصلات والسلع الزراعية التصديرية، بهدف وضع فكر محدد للنهوض بتلك الصادرات لا يرتكز على فكر القطاع الخاص فقط، إنما على فكر الدولة وكافة الشركاء. ويقترح في هذا السياق أن تشكل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وممثلين عن كل من:

- الوزراء ذوي العلاقة (الزراعة واستصلاح الأراضي، التجارة والصناعة، والنقل ..وغيرها).

- مجتمع مصدري الحاصلات والسلع الزراعية أعضاء المجلس التصديري.
- مقدمي الخدمات الأساسية للعملية التصديرية (وكالات الشحن الجوي والبري والبحري، والتمثيل التجاري، ومصنعي الحاصلات الزراعية .... إلى غير ذلك من الجهات).
- المزارعين والمصنعين التصدريين الكبار منهم والصغار، والجمعيات والمنظمات الإنتاجية والتسويقية التي تشارك في الشأن التصديري للحاصلات والسلع الزراعية.

ويقترح أن تسند لهذه اللجنة القيام بالمهام التالية:

- وضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية، والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها.
- عرض ومناقشة المحددات والمشكلات الحالية أو الطارئة أو المحتملة التي تواجه تصدير الحاصلات الزراعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- النظر في تطوير الأساليب والسياسات والتقانات التي من شأنها النهوض بالصادرات الزراعية.
- تحقيق أقصى قدر من التشاركية والتفاعل بين مختلف مكونات وحلقات سلاسل القيمة للحاصلات والسلع الزراعية التصديرية، وفيما بينها وبين المستويات العليا من صانعي السياسات ومتخذي القرارات ذات العلاقة.

4-3-3 سبل النهوض بإنتاج المحاصيل والسلع التصديرية

- وضع خريطة طريق متوسطة وطويلة الأجل محددة الأهداف، والسياسات للنهوض بالصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية وتعزيز تنافسيتها.
- التوسع في زراعة المحاصيل البستانية تحت نظام الصوب الزراعية بأراضي المشروعات القومية الكبرى الجديدة، وخاصة بمشروع المائة ألف صوبة زراعية –لكونها من أفضل المشروعات الملائمة لإنتاج المحاصيل التصديرية– على أن يتم تخصيص الجانب الأكبر من تلك الزراعات للتصنيع بهدف تصديرها إلى الدول الأفريقية وغيرها من دول العالم.
- العمل على إنشاء شركات تعاونية (أو روابط) تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير وفقا لمبادئ التعاون، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون التعاونيات، لتشجيع القطاع الخاص على إقامة شراكات حقيقية مع الجمعيات التعاونية الزراعية.
- التأكيد على أهمية تعزيز دور المراكز البحثية (وخاصة فيما يتعلق باستنباط الأصناف عالية الإنتاجية من المحاصيل التصديرية)، ودعم المعامل الخاصة بالرقابة والفحص –وخاصة معامل متبقيات المبيدات– لرفع كفاءة الإنتاج والصادرات وضمان الجودة والمنافسة بالأسواق الخارجية.

4-3-4 سياسات وإجراءات معززة للعملية التصديرية

- العمل على توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بتسويق الحاصلات والسلع الزراعية، وذلك من خلال إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المصدرين والمستثمرين في الدول الأفريقية يتولى إعداد دليل للمصدرين والمستثمرين المصريين بتلك الدول. يهدف هذا الدليل إلى إنشاء قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار التصديري والاستثماري تشمل حجم ونوعية واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية والغذائية للتعرف على الاحتياجات الفعلية لكل دولة من تلك السلع والفرص التصديرية والاستثمارية المتاحة والمتوقعة. ورصد أهم المنتجات والدول المنافسة للصادرات المصرية، وحجم، وتوقيتات استيراد الدول الأفريقية منها، والإمكانات، والتسهيلات التسويقية المتوفرة لدى مستوردي تلك السلع بالدول الأفريقية لاستقبالها (وسائل نقل- مخازن.....). وذلك بجانب معلومات عن الجوانب التشريعية والتنظيمية وحوافز الاستثمار المقدمة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية، وأسلوب التصرف في الأراضي الأفريقية سواء بالبيع أو بحق الانتفاع، وغيرها من البيانات والمعلومات.
- تشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية، وذلك على غرار الشركة الوحيدة التي أنشأها قطاع الأعمال المصري لهذا الغرض.
- دعم وتحفيز الحكومة للمصدرين والمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية من خلال فتح المزيد من التسهيلات الائتمانية والمحفزات الضريبية حتى يتمكنوا من مواجهة المنافسة الشرسة من الشركات الأجنبية التي غالبا ما تتمتع بدعم كبير من قبل حكوماتها لغزو الدول الأفريقية. هذا ويمكن لصندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا القيام بدور في هذا الإطار.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية، بدلا من تصديرها في صورة طازجة، مما يزيد من قيمتها المضافة، ويفتح المزيد من الأسواق الأفريقية أما الصادرات الزراعية المصرية.
- تشجيع القطاع الخاص المصري على إنشاء جمعيات غير حكومية لرجال الأعمال من المصدرين والمستثمرين في الدول الأفريقية ذات الفرص الواعدة -أسوة بجمعية مستثمري السعودية في إثيوبيا- تتولى التعريف والترويج للصادرات المصرية من السلع الغذائية والزراعية في هذه الدول، بجانب عقد اتفاقيات الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص بالدول الأفريقية ورجال الأعمال المصريين.
- تطبيق الرخص الذهبية في مجالات تصدير السلع الزراعية المصنعة على غرار نظيرتها الممنوحة للمشروعات الصناعية، والعمل على سرعة استخراج رخص تصدير للشركات المتوافقة مع المعايير والاشتراطات المطلوبة بالتعاون مع جمعيات واتحادات المصدرين.

- وضع السياسات والتشريعات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي والتصديري والتصنيع الزراعي (بما في ذلك سياسات دعم التسويق التعاوني والإرشاد التسويقي) وأهمها التعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية والتسويقية، ومجالس المصنعيين والمصدريين، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- التوسع في إقامة وتنظيم معارض للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية في الدول الأفريقية المختلفة للترويج للمنتج المحلي.
- زيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز الصادرات من السلع الزراعية للدول الأفريقية، وذلك من خلال:
  - دعم عمليات الشحن البري والبحري والجوي.
  - دعم المعارض الخارجية والبعثات التجارية الخاصة بفتح الأسواق.
  - دعم إعداد الدراسات والبحوث التسويقية المتخصصة للنهوض بالصادرات من السلع الزراعية.
- العمل على إنشاء وتطوير علامة تجارية خضراء للسلع الزراعية التصديرية فيما يدعم تنافسيتها بأسواق الدول الأفريقية.

4-3-5 سياسات لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية

يمكن اقتراح عدد من السياسات لتعزيز الصادرات المصرية الزراعية، وتتمثل فيما يلي:

- الحوافز الاقتصادية للمزارعين تكون جزءا أصيلا في السياسات الزراعية، سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى، خاصة وأن المزارع يتخذ قراراته الإنتاجية والتسويقية بناء على تحليل التكلفة والعائد المرتبط بكل منها.
- دعم صغار المزارعين نظرا لتأثرهم سلبيا بشكل أكبر من غيرهم في ظل عدم تفعيل قانوني الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي.
- جدولة الديون المستحقة على المزارعين ومنحهم قروضا بشروط ميسرة وفائدة صغيرة لحثهم على الاستمرار في النشاط ودفع آخرين في الدخول في أنشطة القطاع الزراعي.
- القضاء على أزمة توزيع الأسمدة كل موسم، إلى جانب إسهام ذلك الأمر في تقليل استهلاك الأسمدة الكيماوية.
- تأمين احتياجات مصر من المحاصيل الاستراتيجية وأهمها القمح، من خلال زراعته في المناطق الساحلية، بحيث يمكن زيادة الرقعة الزراعية من الحاصلات التصديرية دون أن يكون على حساب الزراعات الأخرى التي تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية عالية.
- بناء قاعدة معلومات تفصيلية حول الإجراءات الاحترازية ذات التأثير المباشر على المصدرين المصريين بشكل عام، والمزارعين بشكل خاص وتحديثها باستمرار، وإتاحتها إلكترونيا.

- التنسيق اللوجيستي بين القطاع الخاص وجميع الجهات المعنية في الحكومة، بحيث لا تعود الشاحنات من الموانئ فارغة، ولكن تعود محملة ببضاعة مستورد آخر.

كما إنه من الضروري الاستمرار في المراقبة الدقيقة لمستويات أسعار المواد الغذائية وتشديد إجراءات الإشراف والرقابة على أسواق السلع الغذائية، فمن خلال المعرفة الدقيقة بتحركات الأسواق، ستتمكن الحكومة من الإدارة المتكاملة للسوق بتوجيه المزارعين والمنتجين لاتخاذ قرارات الإنتاج المنطقية، ومكافحة عمليات المضاربة في مراحل سلاسل الإمداد الغذائي، إلى جانب متابعة جودة المنتجات الغذائية وسلامتها، ومنع ممارسات المنتجين والمستهلكين التي قد تؤثر سلبا على الأسواق الغذائية. كما أنه من الضروري العمل على إيجاد وسائل للدعم الفوري للمزارعين والمنشآت الإنتاجية الزراعية والغذائية، كتقديم إعانات مؤقتة للمزارعين ودعم مدخلات الإنتاج، وخفض تكاليف التمويل وتيسير شروط الحصول عليه، وتخفيض أو تأخير فواتير الضرائب والتأمين والإيجارات.

4-3-6 سبل تتعلق بالتسويق الداخلي والشحن للصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية

- تشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيروقراطية، كثيرا ما يترتب عليها تأخر شحن الحاويات عن الموعد المحدد لوصولها إلى أسواق الدول الأفريقية، مع المراجعة المستمرة لمؤشرات أداء تلك الموانئ بما يساعد على تحسين أدائها ودعم ما تقدمة من خدمات لوجستية.
- إن وضع حلول لمشكلة شحن الصادرات الزراعية والغذائية للدول الأفريقية يتطلب وجود خطة متكاملة للشحن يتم إعدادها بالتعاون فيما بين كل من وزارة التجارة والصناعة، ووزارة النقل، ووزارة المالية، والمجالس التصديرية لتحديد نوعيات وسائل الشحن المطلوبة (بري/ جوي/ بحري)، والطاقات الاستيعابية لكل منها (ذهاب وعودة)، وتحديد نوعية السلع والمسارات المطلوبة لكل من الدول الأفريقية وتكلفة الشحن.
- العمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري يساهم فيها المصدرون للسلع الغذائية بالشراكة مع كيانات مصرية حكومية وخاصة ومستثمرين، وذلك برعاية من الدولة وتحت مظلة المجلس التصديري ووزارتي التجارة والصناعة والنقل والمواصلات، وذلك لكسر الوضع الاحتكاري الراهن لشركات الملاحة الدولية التي تستأثر بالجانب الأكبر من عمليات الشحن للصادرات المصرية بكافة أنواعها.
- التوسع في إنشاء المكاتب التجارية بأسواق الدول الأفريقية الرئيسية لتقديم الدعم اللوجيستي للمصدرين، مع العمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية المتواجدة بالدول الأفريقية لتعزيز فرص دخول الصادرات الزراعية والغذائية لأسواق تلك الدول، وتقديم يد العون للمصدرين المصريين في كل ما قد يواجههم من معوقات أو خلافات مع المستوردين بأسواق الدول الأفريقية، وذلك فضلا عن العمل على نشر المزيد منها بالدول الأفريقية وبخاصة في دول حوض النيل التي تعاني من ضعف هذا التمثيل (لا يوجد تمثيل تجاري لمصر بها باستثناء دولتين فقط).

- سرعة العمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص التصديرية الأكبر.

4-3- 7سبل تفعيل نطاق ومجالات التعاون والاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأفريقية

- توقيع بروتوكولات تعاون تجاري جديدة مع المزيد من الدول الأفريقية والتي من شأنها تسهيل عملية اختراق الصادرات من السلع الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول.
- العمل على تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية الجاري تنفيذها بين مصر والتكتلات الاقتصادية الأفريقية المختلفة، بما يحقق الاستغلال الكفء للمزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية والغذائية المصرية.
- التوسع في إقامة علاقات قوية ثنائية ومتعددة الأطراف بين مصر والدول الأفريقية من خلال دعم التعاون اللوجيستي والفني والتكنولوجي من خلال إقامة مشروعات لتحسين البنية التحتية، ويمكن الإفادة من كافة الآليات المتاحة لتحقيق ذلك، ومنها تشجيع الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل المستدام لتنفيذ تلك المشروعات. كما يمكن لمصر المشاركة في تنمية رأس المال البشري بتقديم دورات تدريبية وإرشادية متنوعة للأشقاء في الدول الأفريقية في مختلف المجالات وفقا لاحتياجاتهم التدريبية.
- استخدام القوة الناعمة للدولة المصرية ممثلة في الكيانات التعليمية والإعلامية والدينية الكبرى، على غرار الأزهر والكنيسة المصرية لتعزيز حلقات التواصل بين مصر والدول الأفريقية، واستعادة دورها الريادي.
- التعاون المشترك بين مصر والدول الأفريقية المستهدف التعاون معها، وذلك في مجالات الحوكمة ومحاربة الفساد من خلال تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل من قبل الأجهزة المعنية لنشر ثقافة الحوكمة والقضاء على الفساد.
- العمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية ومنحها معاملة تفضيلية، وخاصة للدول المستهدف زيادة صادرات مصر من المنتجات الزراعية إليها، وذلك في إطار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2020، والتي ستعمل على تعزيز التجارة البينية الأفريقية.
- قيام مصر بتصنيع وتصدير المعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي بما يعظم المنافع والعوائد المتحققة، ويساعد على تنمية سلاسل القيمة المضافة، وجذب المزيد من الاستثمارات لتصنيع تلك المنتجات محليا. ويمكن للحكومة المصرية منفردة أو بالمشاركة مع القطاع الخاص إقامة معارض بالدول الأفريقية لعرض مستلزمات الإنتاج الزراعية والآلات والمعدات الزراعية المصرية لتسويقها بتلك الدول.

4-3-8 الحلول المقترحة لتجنب حظر الصادرات الزراعية المصرية

- تفعيل دور الإرشاد الزراعي والإعلامي لشروط التصدير والمعايير الدولية بالإضافة إلى استخدام أحدث الطرق العالمية في زراعة ونقل وحفظ المنتج المصري.

- تكثيف اللجان الفنية للحجر الزراعي في مختلف مواقع التصدير بالمنافذ الحدودية والموانئ البحرية والبرية ومحطة الفرز والتعبئة لتسهيل أعمال الرقابة على الصادرات الزراعية.
- تشديد الرقابة على المنتجات المصرية المصدرة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية للدولة المستوردة مع عمل بروتوكلات معها لكيفية التعامل حال وجود مخالفات أو عدم تطابق في المواصفات مما يحد من استبعاد المنتج المصري من المنافسة.
- وضع عقوبات مشددة على الشركات الزراعية التي تعمل في مجال التصدير والتي تصدر منتجات لا تنطبق عليها المواصفات؛ لأنها تسيء إلى سمعة المنتج الزراعي المصري.
- العمل على حل مشكلات الشركات الزراعية العاملة في مجال التصدير، وتوفير فراغات للشحن الجوى للدول العربية والأوروبية بأسعار مناسبة وعدم إغلاق أي مشاغل أو مفارش أو محطات تعبئة للصادرات الزراعية.
- القيام بتصنيع المنتجات وإعطائها قيمة مضافة يسمح بإنشاء مصانع غذائية توفر فرص عمل للشباب وتنتج سلعا أعلى سعرا وأكثر تحملا للتخزين، وتتلافى كل العيوب في التصدير بصورة طازجة، وهذا يتطلب توجيه الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي وتستثمر مبادرة البنك المركزي في دعم الأنشطة الاقتصادية .

الملخص والتوصيات

تعد تنمية الصادرات الزراعية لمختلف الأسواق بصفة عامة والأسواق الأفريقية بصفة خاصة هدفا استراتيجيا للدولة المصرية لتحقيق مستهدفاتها التصديرية وفق برنامج عمل الحكومة المصرية 2024/2025–2026/2027، حيث يمتاز السوق الأفريقي بقربه الجغرافي، والتعدد السكاني الهائل، بالإضافة للمزايا الكبيرة التي توفرها الاتفاقيات التجارية لذا، فإن الدراسة تستهدف تحليل الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية، والوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية (من أصل نباتي نظرا لأنها تشكل النسبة الأكبر في جملة الصادرات الزراعية) المصرية إلى الأسواق الأفريقية، والتحديات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها، والفرص المتاحة لتنميتها في هذه الأسواق، كما أوصت ببعض السياسات والإجراءات اللازمة للنهوض بهذه الصادرات وزيادة نفاذها لهذه الأسواق. وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات.

تشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث اختص **الفصل الأول** بدراسة أهمية أفريقيا الاستراتيجية للدولة المصرية، وركز **الفصل الثاني** على تحليل الإمكانيات الإنتاجية والتصنيعية والتصديرية لأهم للصادرات الزراعية والغذائية، بينما تناول **الفصل الثالث** الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في أهم الأسواق الأفريقية، وناقش **الفصل الرابع تحديات وفرص النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا**.

استهدف **الفصل الأول** والمعنون بـ" أهمية أفريقيا استراتيجيا للدولة المصرية" بتحليل أهمية أفريقيا كأولوية لمصر وعمق استراتيجي متكامل للتعاون والشراكات. حيث تناول الموارد البشرية والطبيعية في القارة الأفريقية، والأوضاع الاقتصادية والأمنية للقارة الأفريقية وتأثيرها على مصر ثم استعرض العلاقات التجارية المصرية الأفريقية، واستراتيجية مصر لتعزيز التعاون مع أفريقيا.

وخلص هذا الفصل إلى أن القارة الأفريقية تمتلك ثروة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية كما أن وضعها الاقتصادي مرن تجاه التغيرات العالمية (وفق ما جاء بتقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023) مما يمهد الطريق لمصر للاستثمار في العديد من المجالات منها، الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة في أفريقيا. والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تأهيل الأيدي العاملة وتنمية قدراتها وحسن استغلالها. والاستثمار في مجالات السدود والخزانات وإمدادات المياه وتوليد الكهرباء. والاستثمار في مجالات البناء والبنية التحتية والطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، حيث يمكن إعداد دراسات لربط الموانئ البحرية الأفريقية بالموانئ المصرية، والمساهمة في إنشاء وتجهيز الموانئ على السواحل الغربية والشرقية لأفريقيا لتصبح مصر مركزا لحركة التجارة البحرية ومنفذا للصادرات الأفريقية للعالم.

وبالنسبة للوضع الأمني بالدول والمناطق الجغرافية وجدت الدراسة إنها تمثل تحديا للأمن المصري وللمصالح المائية خاصة الصراعات الراهنة في منطقة القرن الأفريقي والتي كان لها تداعيات سلبية على إمدادات التجارة الدولية ومسارات سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الشحن والتفريغ، وهو ما انعكس على إحصائيات الملاحة في قناة السويس خلال العام المالي 2024/2023 حيث سجلت عبور 20148 سفينة بإجمالي حمولات صافية قدرها مليار طن محققة إيرادات قدرها 7.2 مليار دولار مقابل عبور 25911 سفينة خلال العام المالي 2023/2022 بإجمالي حمولات صافية 1.5 مليار طن، محققة إيرادات قدرها 9.4 مليار دولار

كما أن القواعد العسكرية الأجنبية في أفريقيا تمثل تحديا لمصر وخاصة القواعد الموجودة في القرن الأفريقي (جيبوتي) لأنها قد تؤثر على حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس (في حالة تضارب المصالح والضغط على الدولة المصرية) كما أن هذا التواجد قد يعزز الصراعات الإقليمية من خلال دعم أطراف معينة في النزاعات داخل أفريقيا خاصة في دول الجوار.

في إطار أهمية القارة الأفريقية للدولة المصرية، فقد وضعت الدولة استراتيجية لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية في كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية علي برنامج الاتحاد الأفريقي 2063، وبرنامج الأمم المتحدة 2030، وتستهدف الاستراتيجية بالأساس تحقيق مصالح الأمن القومي المصري، ويدعم هذه الاستراتيجية بصورة تكاملية وتشاركية الجهاز الإداري للدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. وترتكز هذه الاستراتيجية على تطوير العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، وتعزيز جهود السلم والأمن بالقارة الأفريقية، وتعزيز نفاذ السلع المصرية بالأسواق الأفريقية، وتكثيف دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في تبادل الخبرات وبناء القدرات في الدول الأفريقية، واستكمال التعاون مع دول الجنوب، لتعزيز دور مصر في الدول الأفريقية. وتفعيل الدور المصري في تجمع الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واستكمال المرحلة الثانية من دراسات الجدوى لمشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط لما يمكن أن يحققه لمصر من مصالح حيوية مع دول حوض النيل. وتعزيز التعاون مع وكالات الاتحاد الأفريقي وتفعيل الدور المصري فيها، وتعميق الإفادة من عضوية مصر في بعض المؤسسات التنموية العربية، بما يدعم التعاون الاقتصادي مع أفريقيا.

أما **الفصل الثاني** والمعنون بـ "إنتاج وتصنيع وتصدير أهم السلع الزراعية والغذائية المصرية" فقد استهدف تحليل الوضع الراهن لإنتاج وتصنيع وتصدير أهم السلع الزراعية والغذائية (من أصل نباتي)، حتى يتسنى التعرف على إمكانياتها الإنتاجية، والكميات المستخدمة في التصنيع، وهيكل الصادرات الزراعية والغذائية ونسبتها من الصادرات الكلية، ولتحقيق هذا الهدف تناول هذا الفصل الكميات المنتجة من أهم محاصيل الخضروات والفاكهة التصديرية،

والكميات المصنعة من هذه المحاصيل، والهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية والغذائية، وذلك خلال الفترة 2022/2021-2016/2015

وحدد هذا الفصل أهم محاصيل التصدير في مجموعتين هما المجموعة الأولى، مجموعة الخضروات وتضم البطاطس، والبصل الطازج، والفاصوليا الطازجة، والبطاطا، والطماطم الطازجة، والفراولة، والثوم، والبطيخ. والمجموعة الثانية: مجموعة الفاكهة وتضم الموالح (البرتقال، اليوسفي، الليمون المالح)، والعنب، والمانجو، والرمان، والجوافة.

وخلص هذا الفصل إلى أن هناك بعضا من محاصيل الخضروات والفاكهة ارتفعت إنتاجيتها مثل البطاطس، والبطاطا، والطماطم، والثوم، البرتقال، والعنب، والرمان، مقابل انخفاض في إنتاجية البصل، والفاصوليا الخضراء، والفراولة، والبطيخ، المانجو، وتعكس زيادة الإنتاجية القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي، وتحقيق عائد اقتصادي أعلى للمزارعين، وزيادة كمية الصادرات. بينما تؤثر انخفاض الإنتاجية على الكميات المنتجة ومن ثم الاستهلاك المحلي والتصدير، وهنا ركز الفصل على أهمية الوقوف على أسباب هذه الظاهرة وعلاجها من خلال الإرشاد والمراكز البحثية، وفي هذا الصدد يقترح اتباع تركيب محصولي في الأراضي الجديدة في صالح هذه المحاصيل مما يؤدي إلى زيادة مساحتها بما يتناسب مع أهداف زيادة صادراتها. وتفعيل دور المعاهد والجهات البحثية المتصلة بالعملية الإنتاجية لكل من الفاكهة والخضروات، وتفعيل دور الإرشاد، حيث إن الاعتماد على البحث العلمي وحده ليس كافيا، فلا بد من توافر جهاز إرشادي فاعل ومتجاوب لتجد نتائج البحث العلمي طريقها من خلاله إلى المنتج الزراعي

وبالنسبة للكميات المصنعة من أهم السلع التصديرية الغذائية، فقد أظهرت النتائج ضآلة عملية التصنيع في مجال الفاكهة والخضروات (تشكل فيما بينها أهم المحاصيل التصديرية) بما لا يتناسب مع إمكانيات مصر التصديرية وخاصة الخضروات، ويعزى ذلك لعدم وجود منشآت تصنيع كافية من حيث الطاقة الإنتاجية والأماكن المناسبة لتواجدها بالقرب من مناطق إنتاج الخضروات والفاكهة. ويتطلب ذلك تشجيع الاستثمار في إقامة المزيد من منشآت تجهيز وحفظ الفاكهة والخضروات في أماكن تركز إنتاج محاصيل الفاكهة والخضروات، وخاصة في الأراضي الجديدة والتي تعد بيئة مناسبة من حيث إمكانية توحيد وتخصيص مساحات مناسبة لإنتاج منتج مناسب كميا ونوعيا لإقامة وتشغيل هذه المنشآت. وذلك عكس ما هو موجود في أماكن الإنتاج في الأراضي القديمة من تشتت مناطق إنتاج المنتجات اللازمة لتشغيل هذه المنشآت. كما إن التوسع في إقامة هذه المنشآت في أماكن تركز زراعة هذه المحاصيل في الأراضي الجديدة يساهم في التقليل من نسبة الفاقد من المحاصيل الزراعية في أثناء تداولها بدءا من المنتج وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي، وهي نسبة كبيرة تقدر بنحو 30.0%، من إنتاج الخضروات والفاكهة، وهو ما يشكل فرصا إضافية لزيادة الإنتاج المعد للتصدير.

وبالنسبة للهيكل السلعي لأهم الصادرات الزراعية والغذائية فقد أظهرت النتائج أن قيمة صادرات أهم محاصيل الخضر والفاكهة الطازجة خلال الفترة 2015–2022، شكلت ما قيمته 1.8 مليار دولار بنسبة تعادل نحو 60% من جملة الصادرات الزراعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة.

وعلى مستوى مجموعة الخضروات احتلت صادرات البطاطس المرتبة الأولى من جملة صادرات مجموعة الخضروات الطازجة بقيمة بلغت نحو 245 مليون دولار كمتوسط للفترة المذكورة، تليها صادرات البصل الطازج بقيمة بلغت في المتوسط نحو 178.9 مليون دولار، ثم الفراولة، والطماطم، والبطاطا، والفاصوليا الخضراء، والثوم، والبطيخ بقيم بلغت 90.1، 42.4، 37.4، 9.2،22.5،32.2 مليون دولار على الترتيب.

وبالنسبة لمجموعة الفاكهة، تأتي صادرات البرتقال في المرتبة الأولى لصادرات هذه المجموعة بقيمة بلغت نحو 622.3 مليون دولار كمتوسط للفترة المذكورة، تليها صادرات العنب بقيمة بلغت في المتوسط نحو 241 مليون دولار، ثم الرمان بقيمة 47.9 مليون دولار، والمانجو 48.1 مليون دولار، واليوسفي 86.5 مليون دولار، والليمون الحامض 33.9 مليون دولار، والتمر 12.7 مليون دولار.

وبالنسبة لقيمة الصادرات الغذائية من أهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال الفترة 2015–2022، فقد شكلت ما قيمته 940.5 مليون دولار بنسبة تعادل نحو 26.2% من جملة الصادرات الغذائية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة. ساهمت صادرات مجموعة الخضروات بنحو 49.3% من هذه القيمة أي ما يعادل463.1 مليون دولار، ومجموعة الفاكهة بنحو 50.7% من هذه القيمة بما يعادل 477.4 مليون دولار.

أما **الفصل الثالث** من الدراسة والمعنون بـ "الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في أهم الأسواق الأفريقية" فقد استهدف التعرف على هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية في الأسواق الأفريقية، وتحليل الوضع الراهن للصادرات الزراعية والغذائية بالتفصيل في أهم الأسواق الأفريقية.

خلص الفصل إلى أن هناك تزايدا في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية، وأن هذا التبادل في صالح الدولة المصرية حيث حققت فائضا في الميزان التجاري طوال الفترة من 2015–2022، كما أن هناك تزايدا في التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول القارة الأفريقية، هذا التبادل في صالح الدولة المصرية حيث حققت فائضا في الميزان التجاري الزراعي طوال الفترة من 2015–2022.

وبدراسة هيكل الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى أسواق القارة الأفريقية تبين أن أهم هذه الأسواق كانت أسواق دول منطقة حوض النيل، وأسواق دول الكوميسا، وأسواق دول تجمع الساحل والصحراء، وهى كلها أسواق تربطها بمصر اتفاقيات تجارية خاصة دول الكوميسا والساحل والصحراء، وبالنسبة لدول حوض النيل فهي تمثل عمقا استراتيجيا لمصالح الدولة المصرية وأمنها القومي.

كما تبين تدني قيم الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لهذه الدول مقارنة بقيمة الصادرات الكلية المصرية لها، وهذه الدول هي، السودان، ليبيا، المغرب، كينيا، تونس، إثيوبيا، ومدغشقر، والصومال، ورواندا، وأوغندا، وكوت ديفوار، وموريشيوس، وبورندي، وجيبوتي، والكونغو، وغانا، وزيمبابوي، وغينيا، وتنزانيا.(قيمة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لهذه الدول أكثر من مليون دولار)

وفيما يتعلق بأهم الصادرات الزراعية المصرية لهذه الأسواق كانت الفاصوليا، والطماطم، والبرتقال، والبصل، واليوسفي، والبطاطس، والبلح. وبالنسبة للصادرات الغذائية المصرية لهذه الأسواق كانت مكسبات الطعم والرائحة، وصلصلة الكاتشب، والعجائن، والعصائر، وسكر البنجر، والحلوى السكرية الحمصية والسمسمية والفولية والجبن الطازج والمطبوخ.

واستهدف **الفصل الرابع** والمعنون بـ" تحديات وفرص النهوض بالصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأفريقيا" استعراض التحديات التي تواجه النهوض بهذه الصادرات في الأسواق الأفريقية بصفة عامة، وبالدول موضع الدراسة بصفة خاصة، والفرص المتاحة لتعزيز هذه الصادرات، كما اقترح مجموعة من الأليات والسياسات للنهوض بهذه الصادرات.

وتوصل الفصل إلى أنه على الرغم مما طرحته الحكومة المصرية من جهود ومبادرات لتعزيز تلك الصادرات، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الداخلية المتعلقة بمصر والخارجية المتعلقة بأسواق الدول الأفريقية.

ومن أهم التحديات الداخلية (والتي اشتملت على تحديات تنظيمية وإدارية، وتحديات تسويقية وإجرائية، وتحديات تقلل من الطاقة التصديرية وأخرى متعلقة بحظر بعض الحاصلات المصدرة) ما يلي:

- افتقار المنظومة التصديرية للحاصلات الزراعية للتكامل والترابط وفق منهج سلاسل القيمة، وغياب أو انسداد القنوات الفعالة والمنتظمة للتواصل والحوار فيما بين المصدرين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات.
- ضعف دور الدولة وانكماشه – ممثلة في مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بالشأن التصديري – في التخطيط وتحقيق طموحات الدولة للنهوض بالصادرات. حيث يقتصر دورها على الجانب الفني والرقابي الخاص بضمان شروط الجودة والمواصفات من خلال الحجر الزراعي، وفتح أسواق جديدة بالتعاون مع المجلس التصديري. أما الجوانب المادية محدودة والجوانب اللوجستية كالخدمات الإرشادية معدومة.
- قصور في دور مكاتب التمثيل التجاري في دراسة الأسواق وفتح نوافذ تصديرية جديدة، والمساهمة في حل ما قد يطرأ من مشكلات للمصدرين المصريين بالخارج بجانب عدم تواجدها في العديد من الدول وخاصة الأفريقية منها.
- غياب المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة المتعلقة بتسويق السلع الزراعية لدى الجهات المحلية المعنية.
- انخفاض مستوى خدمات الموانئ مع ارتفاع تكاليف النقل.

- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تنشرها الجهات المحلية المعنية من جهة، وتلك التي تنشرها الجهات الدولية عن مصر من جهة أخرى، الأمر الذي يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن الصادرات الزراعية المصرية ومستويات الأداء وسبل التطوير. فالبيانات والمعلومات التصديرية للسلع الزراعية تصدر عن أكثر من جهة وبتصنيفات وتقسيمات سلعية مختلفة ووفق أعوام ميلادية أو مالية أحيانا، ومواسم تصديرية أحيانا أخرى. وبعض الجهات تصدرها بكميات وجهات أخرى تصدرها بالقيمة التصديرية، ومنها ما هو مقيم بالجنيه المصري، وما هو يقيم بالدولار الأمريكي، فضلا عن أن بيانات الصادرات لبعض الجهات تشمل كل من السلع الزراعية الخام والمصنعة، وأخرى تقتصر على الصادرات من السلع الزراعية الطازجة فقط.
- ضآلة التمويل المقدم من البنوك لتمويل رأس المال العامل (تمويل النفقات الجارية)، وعدم وجود خدمات ضمان مخاطر ائتمان كافية لتغطية احتياجات السوق.
- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لتغطية الائتمان على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية.
- النقص الشديد في عدد موظفي ومفتشي الحجر الزراعي المسئولين عن تغطية كافة المزارع التصديرية ومحطات التصدير بالإرشادات الزراعية والرقابة الفنية مما يحول دون تمتع الصادرات الزراعية المصرية بالجودة والمواصفات المطلوبة بالأسواق الخارجية.
- الارتفاع الكبير في تكاليف مستلزمات إنتاج الحاصلات والسلع الزراعية وبخاصة الأسمدة الكيماوية والطاقة بما يزيد من تكاليف الإنتاج للسلع التصديرية ويحد من تنافسيتها بالأسواق الخارجية.
- زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، مثل ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية، وعدم كفاية رأس المال مع صعوبة الحصول على الائتمان، والتشديد في الشروط والمتطلبات للحصول على التمويل، وأيضا ارتفاع أسعار المدخلات الأخرى، وزيادة التكلفة خصوصا بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي.
- تهاون عدد من المصدرين في جودة المنتجات، فيجري تصدير منتجات ذات جودة سيئة من بعضهم؛ مما يجعل المنتجات المصرية غير قادرة على منافسة غيرها من منتجات الدول الأخرى ومن ثم ينخفض سعرها.
- بطء الشحن للسلع الزراعية سريعة التلف مثل العنب والفراولة والجوافة والفاصوليا، يؤدي إلى تعرض المصدرين لخسائر فادحة ورفض استلام هذه من الدول المستوردة.

- بينما تمثلت أهم التحديات الخارجية (والتي اشتملت على تحديات الشحن إلى الأسواق الأفريقية، وتحديات تتعلق بالأسواق الأفريقية، وتحديات التصدير إلى أهم الأسواق الأفريقية) فيما يلي:
- تأتي معوقات الشحن والنقل على قمة التحديات الحاكمة والمقيدة لتدفق الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية، وذلك بسبب عدم كفاية الأسطول الوطني للنقل البري للحاويات، بجانب قدم العديد من وحدات هذا الأسطول مما يترتب عليه تعطل عمليات النقل، ومن ثم تأخر مواعيد وصول الشحنات التصديرية إلى الأسواق

الخارجية. وعدم وجود أسطول وطني للنقل البحري، وعدم توافر فراغات بوسائل الشحن الجوي بالقدر الكافي لتصدير الحاصلات الزراعية سريعة التلف.

- الانخفاض الحاد للدخل القومي للفرد في دول مثل السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، مما يضعف من قدرتها على الاستيراد.
- ضعف الطرق والسكك الحديدية بين الدول الأفريقية، وكذلك الخدمات اللوجستية.
- عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة بين مصر والعديد من الدول الأفريقية.
- ارتفاع تكلفة النقل والشحن لطول مدة الشحن، مما يرفع من أسعار السلع التصديرية المصرية بالأسواق الأفريقية، مقارنة بنظائرها من الدول الأخرى، ومن ثم ضعف المنافسة.
- ضعف البنية التحتية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعاني من عدم كفاءة الموانئ المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة بجانب قصور خطوط السكك الحديدية، كثرة الطرق غير الممهدة أو المأمونة لنقل البضائع.
- قصور دور القطاع المصرفي والبنوك، ويتمثل ذلك في عدم وجود فروع للبنوك المصرية بمعظم الدول الأفريقية، بجانب عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات، وندرة العملات الأجنبية في بعضٍ من تلك الدول، مما يترتب عليه ارتفاع مخاطر عدم السداد.
- تفضل العديد من الدول الأفريقية التعامل التجاري مع الدول الأجنبية التي كانت تستعمرها فيما سبق.

كما استعرض الفصل أهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية في بعض الأسواق مثل: دولة السودان، وليبيا، والمغرب، وكينيا، وتونس، وإثيوبيا، ومدغشقر، ودولة الصومال، ودولة روندا، وأوغندا.

وفيما يتعلق بالفرص والإمكانيات التصديرية أمام الحاصلات والسلع الغذائية المصرية، فقد طرح هذا الفصل ثلاث مسارات تعكس الفرص المتاحة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية، وهي:

المسار الأول: ويتعلق بالسلع الزراعية والغذائية التي تحقق مصر فيها اكتفاء ذاتيا منخفضا، ويتم استيرادها من الخارج، وعليها طلب بأسواق الدول الأفريقية حيث يتم توفير الجانب الأكبر منها من خلال الاستيراد، يمكن وفقا لهذا المسار أن يقتصر دور مصر على استيرادها لتلك السلع بما يفوق احتياجاتها، والقيام بإجراء بعض العمليات الخدمية والتصنيعية (كالتكرير والطحن والتعبئة والفرز) على تلك الواردات، ثم إعادة تصديرها إلى الدول الأفريقية. إلا أن هذا المسار يعتمد على مدى الجدوى المالية والاقتصادية لهذه العمليات في ضوء ما تعانيه مصر من ندرة في العملة الصعبة اللازمة لاستيراد تلك السلع من جهة، وما تواجه إجراءات الشحن إلى الدول الأفريقية من صعاب مالية ولوجستية وأمنية من جهة أخرى.

المسار الثاني: توجه مصر لإنتاج عدد من السلع الزراعية بأراضي بعض الدول الأفريقية (و/ أو تصنيع وتصدير بعض هذه السلع الزراعية للدول الأفريقية أو لغيرها من الدول)، ويمكن لمصر أن تحقق ذلك إما عن طريق استئجار

الأراضي الزراعية بالدول الأفريقية حسب ما تسمح به القوانين المنظمة لذلك بتلك الدول والقيام بزراعتها بالمحاصيل المختلفة، أو عن طريق الشراكة أو امتلاك الأراضي الزراعية حسب ما تسمح به القوانين المنظمة لذلك بتلك الدولة، وترشح الدول التالية لتنفيذ هذا المسار: أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، موزمبيق، مدغشقر، إثيوبيا، السودان وجنوب السودان، زامبيا، تنزانيا، زيمبابوي، بوتسوانا.

المسار الثالث: يتعلق هذا المسار بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات الطازجة التي تحقق مصر منها اكتفاء ذاتيا وتأتي في مقدمة السلع الزراعية المصرية التصديرية محل الدراسة، حيث يقترح أن يتم تصديرها للدول الأفريقية بصورة مصنعة وليس في صورتها الخام، على الرغم من ضآلة عملية التصنيع في مجال الفاكهة والخضروات، وهذا التوجه له عدد من المبررات، منها: تتصدر السلع الزراعية المصنعة والمبردة والمجمدة واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية والغذائية المصرية، خاصة دول حوض النيل وتجمع الكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء. وارتفاع الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في تصدير الفاكهة والخضروات المصنعة إلى الدول الأفريقية عن تلك الطازجة. إن تصنيع المادة الخام الزراعية بدلا من تصديرها في صورها الخام يحقق قيمة مضافة، ويتيح فرص عمل إضافية، ويقلل من الفاقد، ويحافظ على استقرار الأسعار والأسواق ويزيد من قيمة الصادرات المصرية. يزيد تصنيع الخضر والفاكهة من كفاءة استخدام مياه الري التي تعاني مصر من محدوديتها، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لسد النهضة الأثيوبي والتغيرات المناخية. ستعزز عملية التصنيع الزراعي من الروابط الخلفية والأمامية، بين قطاعي الزراعة والصناعة والتي تتسم حاليا بالضعف، فضلا عن تحسين شروط التجارة بين مصر والدول الأفريقية.

وفيما يتعلق بآليات وسبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية للدول الأفريقية، فقد اقترحت الدراسة:

- إنشاء لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية إلى كافة الدول بما فيها الدول الأفريقية، وتعد هذه اللجنة بمثابة كيان رفيع المستوى تمثل في إطاره مختلف الجهات والهيئات الفاعلة في سلاسل القيمة للحاصلات والسلع الزراعية التصديرية، بهدف وضع فكر محدد للنهوض بتلك الصادرات لا يرتكز على فكر القطاع الخاص فقط، إنما على فكر الدولة وكافة الشركاء. على أن تقوم هذه اللجنة بوضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية، والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها. وعرض ومناقشة المحددات والمشكلات الحالية أو الطارئة أو المحتملة التي تواجه تصدير الحاصلات الزراعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها. والنظر في تطوير الأساليب والسياسات والتقانات التي من شأنها النهوض بالصادرات الزراعية.
- التوسع في زراعة المحاصيل البستانية تحت نظام الصوب الزراعية بأراضي المشروعات القومية الكبرى الجديدة.

- تشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيروقراطية، كثيرا ما يترتب عليها تأخر شحن الحاويات عن الموعد المحدد لوصولها إلى أسواق الدول الأفريقية، مع المراجعة المستمرة لمؤشرات أداء تلك الموانئ بما يساعد على تحسين أدائها ودعم ما تقدمة من خدمات لوجستية.
- العمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري يساهم فيها المصدرون للسلع الغذائية بالشراكة مع كيانات مصرية حكومية وخاصة ومستثمرين، وذلك برعاية من الدولة وتحت مظلة المجلس التصديري ووزارتي التجارة والصناعة والنقل والمواصلات، وذلك لكسر الوضع الاحتكاري الراهن لشركات الملاحة الدولية.
- التوسع في إقامة وتنظيم معارض للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية في الدول الأفريقية المختلفة للترويج للمنتج المحلي.
- تأمين احتياجات مصر من المحاصيل الاستراتيجية وأهمها القمح، من خلال زراعته في المناطق الساحلية، بحيث يمكن زيادة الرقعة الزراعية دون أن يكون على حساب الزراعات الأخرى التي تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية عالية، تحسبا لأي ارتفاع مستقبلي في الأسعار أو أي قيود تصديرية للمحاصيل الاستراتيجية.
- توقيع بروتوكولات تعاون تجاري جديدة مع المزيد من الدول الأفريقية والتي من شأنها تسهيل عملية اختراق الصادرات من السلع الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول.
- التوسع في إقامة علاقات قوية ثنائية ومتعددة الأطراف بين مصر والدول الأفريقية من خلال دعم التعاون اللوجيستي والفني والتكنولوجي من خلال إقامة مشروعات لتحسين البنية التحتية، ويمكن الإفادة من كافة الآليات المتاحة لتحقيق ذلك ومنها تشجيع الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل المستدام لتنفيذ تلك المشروعات.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

(1) التوسع في زراعة المحاصيل البستانية في الأراضي الجديدة، وتحت الصوب الزراعية بأراضي المشروعات القومية الكبرى الجديدة، وخاصة المحاصيل التصديرية.

(2) تشجيع الاستثمار في إقامة المزيد من منشآت تجهيز وحفظ الفاكهة والخضروات في أماكن تركز إنتاج محاصيل الفاكهة والخضروات.

(3) تشجيع الاستثمار في مجال تصنيع السلع الغذائية، حيث إن تصنيع المادة الخام الزراعية بدلا من تصديرها في صورتها الخام يحقق قيمة مضافة، ويتيح فرص عمل إضافية، ويقلل من الفاقد، ويحافظ على استقرار الأسعار والأسواق ويزيد من قيمة الصادرات المصرية.

(4) إنشاء لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية تضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية والغذائية، والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها.

(5) إعداد قاعدة بيانات عن الأسواق الأفريقية في جميع الدول والمنتجات المطلوبة من جانبها بواسطة مكاتب التمثيل التجاري.

(6) تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات على إجراء بحوث تشاركية تساهم في نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

(7) تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري لكسر الوضع الاحتكاري الراهن لشركات الملاحة الدولية التي تستأثر بالجانب الأكبر من عمليات الشحن للصادرات المصرية .

(8) تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية الجاري تنفيذها بين مصر والتكتلات الاقتصادية الأفريقية المختلفة، بما يحقق الاستغلال الكفء للمزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية والغذائية المصرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

الدويات العلمية:

- السعيد شعبان، 2020، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (30) العدد (4) ديسمبر 2020.
- السيد عبد العال، وآخرون، 2024، أثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس على التجارة الخارجية الزراعية، المؤتمر الواحد والثلاثون للاقتصاديين الزراعيين "أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على التنمية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية"، 25–26 من سبتمبر 2024.
- أيمن الشيشيتى 2024، دراسة اقتصادية لمحددات الطلب الخارجي من الصادرات المصرية من البطاطس والبصل لتكتل البريكس، المؤتمر الواحد والثلاثون للاقتصاديين الزراعيين "أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على التنمية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية"، 25–26 من سبتمبر 2024.
- بشار الملا وآخرون،2021، تأثير الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية لدول مجلس التعاون، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (2)، العدد (2)، يناير 2021، ص ص 203 – 240.
- حسين آدم وآخرون، 2023، التجارة الخارجية الكلية لمنظمة تنمية الجنوب الأفريقي ومؤشراتها التجارية (السادك)، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (6)، العدد (1)، أكتوبر 2023، ص ص 69 – 88.
- خالد عبد الحميد، 2020، لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (21)، العدد (2)، أبريل 2020 .
- خيري العشماوي وآخرون، 2024، سياسات وآليات تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية لتنمية القطاع الزراعي، المؤتمر الواحد والثلاثون للاقتصاديين الزراعيين "أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على التنمية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية"، 25–26 من سبتمبر 2024.
- سرحان سليمان، 2018، دراسة تحليلية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع القارة الأفريقية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد (4)، ديسمبر (ب) 2018.
- سرحان سليمان، وآخرون، 2018، دراسة تحليلية لقياس كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية، المؤتمر العلمي الأول" الزراعة والتحديات المستقبلية" كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
- سمر الششتاوي، 2020، التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة الثلاثية(TFTA) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (30) العدد (4) ديسمبر 2020.
- سهره خليل وآخرون، 2020، تقدير الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية لمصر مع تكتل الكوميسا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (30)، العدد(2)، يونيو 2020.

- صبري شلتوت، 2016، التحليل الاقتصادي لمصادر تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد(2)، يونيو 2016.
- عباس أبو ضيف،2021، دراسة اقتصادية لإنتاج وتصدير أهم منتجات الصناعات الغذائية الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (31)، العدد(2)، يونيو 2021.
- عبد الجواد حجاج، 2018، تحليل اقتصادي للطلب على الصادرات الزراعية المصرية في دول حوض النيل، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، المجلد (4)، العدد (1)، ص ص 29 – 27.
- علي عاصم، 2024، الدوافع المصرية للانضمام لمجموعه بريكس، المؤتمر الواحد والثلاثون للاقتصاديين الزراعيين "أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على التنمية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية"، 25–26 من سبتمبر 2024.
- فيصل العرداة وآخرون، 2021، العوامل المحددة لطلب دول القرن الأفريقي على السلع المصرية، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (2)، العدد (2)، يناير 2021، ص ص 572 – 598.
- فيصل العرداة وآخرون، 2021، تنافسية الصادرات المصرية في أسواق دول القرن الأفريقي، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (2)، العدد (2)، يناير 2021، ص ص 599 – 634.
- محمد العراقي وآخرون، 2024، دور الاتفاقيات التجارية في توطين وتعميق الصناعات الغذائية المصرية، المؤتمر الواحد والثلاثون للاقتصاديين الزراعيين "أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على التنمية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية"، 25–26 من سبتمبر 2024
- مريم عوض الله وآخرون، 2020، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية بين دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (30)، العدد(4)، ديسمبر 2020.
- محسن الرشيدي وآخرون،2021، دراسة اقتصادية للتجارة البينية بين مصر ودول غرب ووسط أفريقيا، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (2)، العدد (1)، يناير 2021، ص ص 1382 – 1413.
- محمد عبد الشفيع وآخرون 2017، اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية وآثارها على الاقتصادات الأفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (283)، معهد التخطيط القومي، سبتمبر 2017.
- محمد عبد اللطيف، 2023، آفاق التكامل الاقتصادي الأفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)، مجلة روح القوانين، المجلد(35) العدد(102)، كلية الحقوق، جامعة طنطا، أبريل 2023 ص ص 361 – 493 .
- محمد مطر وآخرون،2021، دراسة اقتصادية لعلاقة مصر التجارية مع التكتلات الاقتصادية لشمال وشرق وجنوب أفريقيا، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (2)، العدد (2)، يناير 2021، ص ص 797 – 831.

- محمد عبد القادر، 2020، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية بين مصر وأهم التكتلات الأفريقية، مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد رقم (11) العدد (12) ص ص 1017–1025
- محمود مجدي، 2023، أثر الخدمات اللوجستية على الانفتاح التجاري في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (41)، العدد (3) .
- هبة الله إسماعيل،2021، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (35)، العدد (1)، ص ص 215 – 240.
- هدى النمر وآخرون، 2020، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (311)، معهد التخطيط القومي، مارس 2020
- ياسر عبد الراضي وآخرون، 2020، دراسة تحليلية لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد (1)، العدد (1)، يونيو 2020، ص ص 95 – 131.

◘ مواقع أخرى:

- البنك الأفريقي للتنمية، تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الأخضر في أفريقيا"
- البنك المركزى المصري، قطاع التعاون الأفريقي،2021، الفرص التصديرية الواعدة من واقع الاحتياجات الإفريقية والإمكانات المصرية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد متفرقة،2017–2023.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك لأهم السلع الصناعية القطاع العام/الأعمال العام والقطاع الخاص، أعداد متفرقة، 2017–2023
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي قطاع خاص وقطاع عام، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017–2023
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية، أعداد مختلفة، 2016–2024
- معهد استوكهولم لأبحاث السلام– استوكهولم، 2019.
- معهد التخطيط القومي، 2022، التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية العدد رقم(311)

- معهد التخطيط القومي،2022، توطين المجمعات الزراعية الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (330)
- معهد التخطيط القومي، 1993، تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (84)
- منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2021، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية.
- منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2021، اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتنمية الزراعية : التحديات والآفاق.
- وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتقنية المعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، تقارير اتجاهات الصادرات المصرية، وتكنولوجيا مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ورقة سياسات حول فرص تنمية الصادرات المصرية الزراعية إلى الدول الأفريقي، يونيه، 2022.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2019، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

- www.fao.org.
- www.unep.org.
- www.idsc.gov.eg
- www.ecss.com.eg
- https://www.sis.gov.eg
- www.trademap.org
- www.comeas.int
- www.expoegypt.gov.eg
- www.siyassa.org.eg/News/18193.aspx
- https:// ich.unesco.org

ABSTRACT

This study aims to develop agricultural and food exports to African markets by exploring the production, manufacturing, and export capacities of these goods, as well as the current structure of agricultural and food exports in African markets, the challenges they face, and the opportunities available. The study also proposes measures to enhance these exports in the targeted markets. To achieve its objectives, the study adopted a descriptive and inductive approach and utilized appropriate statistical methods for data analysis.

The study found that, despite significant production capacities for many agricultural export crops, the portion used in the manufacturing of food export goods is very small compared to the overall production. The trade balance between Egypt and African countries has been in favor of Egypt during the period 2015–2022. Key markets for Egyptian agricultural and food exports include Nile Basin countries, COMESA, and the Sahel-Saharan Community.

Export opportunities for Egyptian agricultural and food products in African markets primarily depend on certain agricultural goods, although in limited quantities. However, the focus is largely on food products such as flavorings, ketchup, pasta, juices, refined sugar, sugary snacks (e.g., sesame and peanut sweets), and fresh and processed cheeses.

The challenges facing these exports were categorized into internal and external challenges. The study proposed three pathways that reflect opportunities to enhance Egyptian agricultural exports to African countries. It also recommended a set of mechanisms and policies to promote agricultural and food exports to African markets, including:

Establishing a national high-level committee to advance agricultural and food exports to all countries, including African nations.

Developing a medium- and long-term roadmap with clear objectives and policies to boost these exports and improve their competitiveness.

Founding an Egyptian joint-stock company specializing in maritime transport, with contributions from food exporters in partnership with Egyptian government entities, private organizations, and investors. This initiative, under state sponsorship and the supervision of the Export Council and the Ministries of Trade, Industry, and Transportation, aims to break the current monopoly of international shipping companies.

Keywords: Agricultural Exports, African Markets, Export Development, Food Exports.

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1975 – 1970/69)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. مزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون

15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون

28	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وآخرون

41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون

54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون

66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد،

				د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر محمد دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون

89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مــرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون

101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي،

				د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د. ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون

128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل-د. زينات محمد طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود،

				د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة،

				د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون

166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون

179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون

190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وآخرون

203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون

217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر2010	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق

				د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء احمد عبد الله	

242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون

254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر –	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم

	سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)			د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون

277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون

289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18–35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون

301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006–2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون

314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003–2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون

327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون

341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	ابريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِّرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	ابريل 2024	أ.د. هدى النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر– بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	ابريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	ابريل 2024	أ.د.أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال

353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	ابريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	ابريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الريس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	ابريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	إبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د هدى النمر	أ.د علاء زهران أ.د خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Development of Egyptian agricultural and food exports to African markets: challenges and opportunities

No. (359) – Jan 2025